الإثنين 8 حزيران 2020
العدد 4068 السنة الرابعة عشرة
Lundi 8 Juin 2020 no 4068 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
كي لا تكون «سوليدير» ثانية

- **الأمجد سلامة**
النموذج اللبناني: البداية والنهاية
- **زياد الحافظ**
فشل العقوبات الاقتصادية

تدهور قياسي لليرة السورية: التظاهرات تعود إلى درعا والسويداء [12]

اقتراح زيادة سعر المازوت: كارثة جديدة تلوح في الأفق!

مصارف أجنبية توقف التعامل مع لبنان [4]

أنقِذوا البلاد من الرعاع

[2 ـ 3، 14 ـ 16]

(هيثم الموسوي)

رحيل

رمضان عبد الله

الراحل إلى فلسطين

رحل رمضان عبد الله شلح. رحل وفلسطين بحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى. الحاجة الى قائد لفصيل مقاوم، والى «مثقّف»، و«مفكّر» فذّ. في مقبرة الشهداء في مخيم اليرموك في دمشق، دفن امس الراحل الكبير قريباً من رفيقه الشهيد فتحي الشقاقي. كانت له أمنية أن يدفن إلى جوار الشهيد عماد مغنية، لكن تلك الزاوية من «روضة الشهيدين» لم تعد تتسع للشهداء الراحلين تباعاً. نعاه رفاق السلاح واحداً واحداً... بعدما ترك إرثه في آلاف المقاومين وأيديهم على الزناد.
[8 ـ 9]

على الغلاف

أنقِذوا البلاد من الرعاع

رُعاع وشتائم ومواكب دراجات نارية وفيديو، هي شرارات «الجيل الجديد» من الفتنة. في السياسة، القوى «الوازنة» لا تريد نقل الخلافات إلى الاحتراب العسكري. لكنها في الوقت عينه، تدفع القوى الأمنية إلى الرسوب في اختبار لجم العابثين بالأمن. المسرحية «البايخة» نفسها تنجح دوماً في إشعال النار. كل البيانات تبقى كذباً إلى أن يُردع الرعاع

رضوان مرتضى

فجاة استيقظت الفتنة النائمة! هذا ليس صحيحاً، إذ لم تكن أحداث فوضى ليل السبت مفاجئة للأجهزة الأمنية. فقد صدقت توقّعات مخبريها بأنّ اشتباكات متنقلة ستقع. فالتعبئة الطائفية كانت قد بلغت حدّاً غير مسبوق مع رفع مجموعات مشبوهة شعاراً ملغوماً لتظاهرة السبت: نزع سلاح المقاومة. ورغم محاولات بعض مجموعات حراك 17 تشرين إعادة توجيه الشعارات نحو الشعارات المطلبية، وإعلان عدد كبير منها

رواية القوى الأمنية: انتشرت شائعة بين متظاهرين عن خطف زميل لهم إلى الخندق!

الإنسحاب، إلا أنّ التوتّر كان قد بلغ أشُدّه. الشعارات المرفوعة استفزّت مناصري حركة أمل وحزب الله. بدأ ذلك افتراضياً على وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات تنشط على تطبيق واتساب. ثم بدأت التعبئة استعداداً للمواجهة، إلا أنّ القرار لدى قيادتي الحزب والحركة كان التطويق لمنع أي صدام. نُسّق ذلك مع استخبارات الجيش لضبط الشارع للحؤول دون الاصطدام بين الشارعين. أقفل الجيش مداخل ضاحية بيروت الجنوبية منذ الساعة الثانية من بعد الظهر لمنع خروج المجموعات للحؤول دون أي صدام. كذلك عمدت حركة أمل إلى إقفال مسربين يوصلان خندق الغميق إلى جسر الرينغ ومنع التجمعات، وسط استقدام تعزيزات من فوج المغاوير. كان القرار بمنعهم من الوصول إلى ساحة الشهداء. في هذه الأثناء، نشطت مجموعات على واتساب لتنسق التحرك باسم شباب الضاحية.

كما أن الإجراء المتخذ لم يحُل دون وصول عشرات الدراجات النارية إلى نقطة تبعُد رمية حجر عن مئات المتظاهرين الذين لم يجتمعوا على شعار واحد. فمن أشعل الشرارة الأولى للفتنة؟

رواية الأجهزة الأمنية لأحداث السبت تنطلق من نشر خبر وسط بعض المتظاهرين عن أنّ مجموعة من أهل الخندق الغميق اختطفت متظاهراً. هذا الخبر دفع بنحو مئة متظاهر إلى التوجه فجأة من ساحة الشهداء باتجاه جسر الرينغ، لكن القوى الأمنية منعت وصولهم إلى مقربة من الخندق. معظم هؤلاء كان من أنصار حرّاس المدينة، الائتلاف الذي يضم شباناً طرابلسيين، بينهم أنصار الوزير السابق أشرف ريفي. وكان بينهم مجموعات تتبع للناشط ربيع الزين الذين كان غائباً لكونه موقوفاً، إلا أنّ ملائكته كانت حاضرة. شتم هؤلاء رئيس مجلس النواب نبيه بري وزوجته رندة بري، ثم بدأوا برشق الحجارة. وهنا يحضر مشهد مصور لتوقيف شخصين من المتظاهرين. الأول أوقفته قوى الأمن والثاني أوقفه الجيش، إلا ان المتظاهرين تمكنوا من تحريرهما. لكن نجح الطوق الأمني في الفصل بين الشارعين مئات الأمتار. لم تُسمع شعارات هؤلاء جيداً في الشارع المقابل. تسلم الجيش واستخباراته ناحية شباب الخندق، فيما تولت قوى الأمن جانب المتظاهرين، وسط قرار واضح من وزارة الداخلية بالفصل. غير أن الفيديوات التي كانت تُنشر على تطبيق واتساب ومواقع التواصل الاجتماعي فعلت فعلها. بعض الموجودين في الجهة المقابلة شتموا السيدة عائشة زوجة النبي محمد. سُجّل ذلك وعُمّم. تقول رواية قوى الأمن إن النقل المباشر لقناة «أم تي في» أظهر الهتافات على الشاشة، فاحتدم التوتر مجدداً، من دون أن يحصل التماس بين الفريقين.

ورغم ذلك، كان الأمر في «الميدان» لمجموعات الرعاع الذين شتموا زوجة النبي محمد بالقرب من ساحة الشهداء، ثم توجهوا من دون أي سبب إلى عين الرمانة، في ظل انتشار معلومات عن توجيههم الشتائم للصليب. ترافق ذلك مع خروج أصوات من مجموعات مشبوهة في الشارع المقابل. شتم أهل الضاحية ورموز كالإمام موسى الصدر.

عادت المجموعة التي لم تتمكن من الوصول إلى المتظاهرين وهي ترفع هتافات مؤيدة لحزب الله وحركة أمل باتجاه الضاحية، ثمّ انحرفت صوب عين الرمانة لتُشعل المواجهة بين الشارعين. يؤكد شبان من منطقة الشياح أن سائقي الدراجات النارية ليسوا من الشياح. في هذه النقطة، تفيد رواية استخبارات الجيش بأن موكب الدراجات النارية في الطريق بدأ بشتم رئيس حزب القوات سمير جعجع وحزب الكتائب ومقدسات دينية. فتعرض لرشق من مجموعة شبان كانوا في عين الرمانة. عندها ركن هؤلاء دراجاتهم وهجموا باتجاه عين الرمانة. وتضيف رواية الجيش سماع طلقات نارية مصدرها عين الرمانة، فتدخّل الجيش للفصل بين الشارعين. أما رواية قوى الأمن فتقول روايتها إنّ عنصراً من البلدية في عين الرمانة أطلق النار في الهواء، ثم عمد عناصر الجيش إلى إطلاق أعيرة نارية لردع المهاجمين والفصل بينهم وبين شبان من عين الرمانة. هكذا صُبّ الزيت على النار مرتين. وفي هذه الأثناء، كان التوتر ينتقل الى الطريق الفاصل بي بربور وطريق الجديدة، واندلعت اشتباكات مسلحة، على خلفية ما جرى في ساحة الشهداء.

كان المتظاهرون قد تفرّقوا قبل ساعات، لكن تداعيات الفيديو المتداول لشتم زوجة النبي زاد الاحتقان. اجتمعت مجموعات من الطريق الجديدة، تقول قوى الأمن إنها تتبع لبهاء الحريري، عبر عيسى كريمبي ومجموعته، فيما يؤكد المحامي نبيل الحلبي أنّ هؤلاء يتبعون لتيار المستقبل على اعتبار أنّ قراره عدم المشاركة في الفتنة. هذه المجموعة بدأت بشتم بري وزوجته والسيد موسى الصدر والسيد حسن نصر الله.

ولهذا الفصل روايات أيضاً. واحدة تقول إن طلقاً نارياً من مسدس غلوك أُطلق باتجاه بربور، فردّ مسلحون مناصرون لحركة أمل، ليبدأ إطلاق نار كثيف. والرواية الثانية تقول إن شتم الإمام الصدر أثار غضباً كبيراً في بربور، فعمد مسلحون من المنطقة إلى إطلاق النار بكثافة باتجاه طريق الجديدة.

نام أهالي مناطق الاشتباكات على دويّ الرصاص ووقع أخبار التوتر التي تتناقل عبر مجموعات الواتساب لتحكي عن فتنة الحرب والفوضى الأهلية، لكن بيروت استيقظت كأنّ شيئاً لم يكن. وحدهما عين الرمانة والشياح كانتا تغليان. انتشرت الشائعات من جديد، مثل أن مجموعة في عين الرمانة أجبرت مواطنين مسلمين على إقفال محالهم وتهديدهم بطردهم من المنطقة، وسط استنفار شبان المنطقة قرب محمصة صنين. وعلى بعد عشرات الأمتار ترقب شبان من منطقة الشياح. وحدها الأجهزة الأمنية كانت شاهد زور؛ أعلن بيان لمديرية التوجيه في الجيش عن توقيف أربعة أشخاص أجانب، سودانيين وسوري وفلسطيني، كانوا بين المتظاهرين. لكن ماذا عن الرعاع الذين أخرجوا من البلاد أقبح ما فيها؟

تقرير

طرابلس: مؤشّرات التصعيد حضرت مسبقاً

عبد الكافي الصمد

كانت كلّ المؤشرات في طرابلس، يوم الجمعة الماضي، تشير إلى أنّ تظاهرة السبت لن تمرّ على خير. هذه المؤشّرات تمثلت في أكثر من تطوّر، أبرزها كان الاعتصام الرمزي الذي أقامه عدد من مناصري حزبي الكتائب وسبعة والوزير السابق أشرف ريفي وبهاء الحريري في ساحة عبد الحميد كرامي (ساحة النور)، مطالبين بنزع سلاح المقاومة، وهو ما أثار معارضة كثير من الناشطين والمحتجين، لا بشكل سلاح المقاومة حساسية عندهم، وأولئك الذين لا يرون أن التوقيت مناسب حالياً لطرح هذه المسألة.

هذا الانقسام حول الاعتصام المذكور دفع الجيش اللبناني إلى تعزيز حضوره في الساحة والفصل بين الطرفين، اللذَين تبادلا إطلاق التهم والشتائم وعبوات المياه، في ظل دعوات من تجمعات وهيئات عديدة في الحراك الشعبي والمجتمع المدني لعدم المشاركة في تظاهرة السبت.

في موازاة ذلك، كانت شائعات تبثّ في المدينة عن أنّ يوم السبت سيشهد فوضى ومشاكل، وسط دعوات إلى الإعداد لذلك واتخاذ الاحتياطات الاحترازية، حتى إن البعض كان يُروّج أنّ انفلات الوضع والتصعيد على الأرض سيؤديان إلى انتشار حالات السرقة والتعدّي على المحال التجارية والسيارات وغيرها.

ومع مغادرة عدد من الباصات إلى بيروت، السبت، محمّلة بمواطنين للمشاركة في الاعتصام، كلّ منهم يحمل أجندة مختلفة عن الآخر، عاشت طرابلس ساعات ترقب وقلق، خصوصاً بعد نقل مباشر لمشاهد العنف والفوضى التي سادت التظاهرة، وزاد من نسب القلق والخوف ما بدأ في التظاهرة من شعارات مذهبية مسيئة، الأمر الذي ترجم مساء على الأرض بعد عودة محتجّي طرابلس من بيروت، حيث صبّوا غضبهم بمشاركة آخرين في الشارع، في ظلّ مواقف سياسية ودينية واسعة في عاصمة الشمال حذرت من مخاطر التحرّض للرموز الدينية.

هذه التحرّكات الغاضبة ظهرت على شكل قطع طرقات وشوارع وساحات عامّة في طرابلس وجوارها. وكان أبرز تلك التحركات ما حصل في محيط سراي طرابلس، حيث استخدمت القوى الأمنية المكلفة بحمايته القنابل المسيلة للدموع، وهو نادراً ما كان يحصل، في وجه محتجّين حاولوا اقتحام السراي. وحاول محتجّون اقتحام مخفر التل، وسط المدينة، ومقر السجل العدلي والشرطة القضائية، الموجودَين في المبنى ذاته، بعدما كسروا واجهة المبنى الزجاجية والنوافذ المطلة على الشارع، قبل وصول الجيش اللبناني إلى المكان، حيث ضرب طوقاً أمنياً وأبعد المحتجّين الذين كان عناصر المخفر قد أطلقوا فوقهم أعيرة نارية في الهواء بهدف إبعادهم.

ابراهيم الأمين

رمضان عبد الله: القائد المفكر والمناضل الواقعي

«الآن... وسابقاً» بدل «سابقاً... والآن»، عنوان اختارته مؤسسة تابعة لوزارة الخارجية في كيان العدو، لمجلة أقرب الى «بروشور» عن القدس. وهو تضمن صوراً لبعض الآثار وتصاميم لهيكل سليمان، وتم توزيعه بالانكليزية في كل دول العالم عبر سفارات العدو. وتقوم فكرته على مراجعة في التاريخ تهدف إلى التأكيد أن القدس كانت عاصمة اليهود وستبقى كذلك الى أبد الآبدين...

«الدكتور رمضان»، التعبير الأكثر تداولاً في الاشارة الى القائد الفلسطيني الراحل رمضان عبد الله شلح، كان يهتم بالرواية المضادة. كان يبحث عن سبل تأريخ مشابه، ينفي السردية الصهيونية حول تاريخ القدس. وكان مهتماً بعلوم الآثار التي تثبت الرواية المناقضة للرواية الصهيونية.

لم تكن اهتمامات الدكتور رمضان، ذات البعد الثقافي والتأريخي، محصورة بما سبق. ذات مرة، استعاد أغنية شعبية راجت عن الصهاينة أواخر خمسينيات القرن الماضي، قدمتها مطربة إسرائيلية شهيرة هي نعومي شيمير، تحكي فيها عن القدس «أورشليم من ذهب ومن نحاس ومن نور...». وهي أغنية أعيد تعديل بعض كلماتها بعد احتلال القدس عام 1967، وتمثل جزءاً من الوجدان عند الاسرائيليين، الى حدّ ترشيحها من قبل البعض لتكون نشيد البلاد.

عمد الدكتور رمضان الى كتابة نص مقابل، وعلى قاعدة التماثل، نقض فيه الاسطورة، وكان هاجسه وحلمه أن تغني فيروز تلك القصيدة.

في الحقل نفسه، كان الدكتور رمضان، صاحب الكفاءات العلمية واللغات المتنوعة، يهتم بتفاصيل كثيرة خارج إطار المواجهة السياسية والعسكرية مع العدو. فكرة الاعلام والرواية والقصيدة

بالنسبة إلى الدكتور رمضان، فكرة المقاومة الشاملة للاحتلال وداعميه لا توجب اي خطوة غير عاقلة

والصناعة الرقمية كانت تأخذ من تفكيره. وهو ممن أجادوا التعرف إلى العقل الاستراتيجي للعدو، كما أجاد تحديد ماهية الصراع في العالم، من أجل تحرر يجعل استعادة فلسطين حلقة في عملية تستعيد فيها شعوب كثيرة في العالم حريتها لا أرضها حصراً. نظرته الى فكرة المحور الشامل الذي يضم قوى المقاومة في كل المنطقة العربية، كانت تدفعه على الدوام الى تثبيت النظرة الى مركز هذا المحور وأذرعه. لذلك لم يكن يترك لأحد مجالاً لترف البحث عن جنس الملائكة في ما خص الخلافات الدينية والفقهية. كان تعرّفه على التجربة الخمينية أمراً أساسياً. وهو من الذين تأثروا بالبعد الذي اختاره قائده الراحل الشهيد فتحي الشقاقي، يوم شرع الاخير بعد عام 1979 في كتابة قراءة للثورة الايرانية، لمناقشة الأمر داخل أطر «الإخوان المسلمين»، قبل أن ينتهي به الأمر خارج تنظيم «الإخوان»، ومسارعاً الى خطوات تأسيسية قادت الى قيام حركة الجهاد الإسلامي.

بالنسبة إلى الدكتور رمضان، فكرة المقاومة الشاملة للاحتلال وداعميه والمتعاملين معه لا توجب أي خطوة غير عاقلة. لم يكن معجباً على الإطلاق بالفكرة العدمية التي تنهي النقاش بالدعوة الى استئصال مجموعة بشرية. وحساسيته إزاء مطلبات وحدة محور المقاومة وقواها، جعلته على الدوام يخلق إطاراً للنقاشات الخلافية، يتركه بعيداً عن إطار التفاعل في ما خص توفير كل دعم وجهد لقوى المقاومة. لم تكن ملاحظاته قليلة على كثير من الأمور، من بينها طريقة إدارة ملف فلسطين في إيران وسوريا. لكنه أجاد دوماً التمييز بين النقاش الضروري في الوقت والزمان الضروريين، وهو ما جعله يحفظ برنامج الأولويات الأساسي بالنسبة إلى معركة المقاومة، لم يكن يترك أحداً يجره الى نقاش غير منتج من نوع طبيعة الحكم القائم في هذه الدولة العربية أو تلك، بل كان يأخذ النقاش الى نصيب فلسطين وقضيتها من هذا الحكم أو ذاك، وهذه الجماعة أو تلك. ولذلك، كان تمايزه واضحاً مع حركة «حماس» حول الموقف من التطورات التي شهدها العالم العربي بعد عام 2011. ورغم تحفظاته الكثيرة والكبيرة على أداء دول وقوى تسبّبت في الأذية لسوريا ولقوى المقاومة، إلا أنه لم يرد يوماً قطع التواصل مع من كان يعرف أنهم متصلون بشكل أو بآخر مع القضية الفلسطينية. تحمّل «عتب» دمشق عليه، وفضّل الابتعاد عن النقاش المباشر بشأن ما يجري في سوريا. ولذلك، لم يقطع اتصالاته أبداً مع مصر (مع تبدّل الحاكمين فيها)، ولم يقطع التواصل مع تركيا وقطر، ولم يترك سوريا، وظل على علاقة تفاعلية مع قوى المقاومة في لبنان والعراق. وبدأ التعرف جيداً على ما يجري في اليمن وتجربة أنصار الله هناك. وفي باله دائماً أن معركة تحرير فلسطين تتطلب جهوداً بحجم الأمة كلها، ولا يمكن إغلاق أي باب يساعد في هذه المعركة. حتى علاقته مع السلطة الفلسطينية لم يتركها رهينة مزاجية بعض أقطاب السلطة من سياسيين أو أمنيين. لم يكن متواضعاً حيال نقد كل تعاون مع العدو، لكنه كان حاسماً في رفض أي تحرك يمكن أن يؤدي الى احتراب أهلي فلسطيني. وهو ما حرص عليه على الدوام في قطاع غزة، رغم ارتفاع منسوب التوتر لفترة معينة مع «حماس».

الحوارات مع الدكتور رمضان لها طقوسها ووقتها المفتوح. وهو تميز باستعداد دائم للنقاش. كان يحرص على طبيعة من التواصل المباشر، ما يجعل الحديث يتجاوز الوقائع السياسية الحارة. وكان يهتم بمتابعة أخبار وأنشطة وإنتاج المثقفين الفلسطينيين والعرب المنتشرين في العالم. له قصة خاصة مع الراحلين محمود درويش وإدوارد سعيد. عرف الدكتور رمضان أنهما زارا سراً الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بعد تحرير العام 2000. كان متابعاً لحوارات مرمزة بين الاثنين حول فكرة أن «المستحيل» - أي تحرير فلسطين - بات ممكناً و«ولو بعد جيل»، وهي عبارات وردت في نصوص لم تشرح للعموم. وهو ظل شديد الإعجاب بالسيد نصر الله وبطريقة عرضه لفكرة المقاومة ودفاعه عن حتمية إزالة اسرائيل. أصلاً، كان الدكتور يردد أمام غالبية من عملوا معه ورافقوه ما قاله له الشهيد الشقاقي عن السيد نصر الله، بعد توليه منصب الأمين العام خلفاً للشهيد السيد عباس الموسوي، أن «هذا القيادي الشاب خميني العرب»!

ارتبط الدكتور رمضان بعلاقة خاصة مع الشهيد الراحل عماد مغنية. ربما كان من القلائل الذين كانوا يعرفون الهوية الحقيقية للحاج رضوان قبل استشهاده. وكان دائم التواصل معه، بعد تحرير العام 2000، أخذه الشهيد رضوان الى الجنوب، وسار معه على الحدود مباشرة مع فلسطين. وفتح له الباب أمام مرحلة الاستعداد للعبور نحو فلسطين. وتعاونا في مرحلة لاحقة على إدخال مجموعة من عناصر الجهاد لتنفيذ عملية في مستوطنات شمال فلسطين المحتلة. علاقتهما كانت تتجاوز التشاور حول أبعاد سياسية وعسكرية وأمنية للصراع مع العدو. كانا يشاهدان الأفلام ويستمعان إلى الأناشيد معاً، ويتحدثان في أمور كثيرة. قبل يوم من عملية 12 تموز 2006، كان «الحاج» في دمشق. زار الدكتور رمضان، وقرّر ليلاً المغادرة، فدعاه الأخير للبقاء الى الغد. لكن رضوان أصرّ على العودة. لم يقل له شيئاً. في اليوم التالي، عندما وقعت العملية، وتم أسر الجنديين، تواصل الرجلان من جديد. يومها اقترح الدكتور رمضان على «الحاج» إطلاق اسم «الوعد الصادق» على العملية، قائلاً إنه «أقل الوفاء للسيد حسن الذي أدخل ثقافة جديدة على جيل القادة، إذ لم يحصل أن أخلف بوعد».

عانت حركة الجهاد من مشكلات تنظيمية مختلفة، دخل اليها وخرج منها كوادر وقيادات. وظلت على الدوام محل نقاشات داخلية متنوعة. لكنها مع الدكتور رمضان، احتلت مكانة متقدمة في الصراع مع العدو. كان الرجل، مثل غالبية القيادات في الحركة، يعي جيداً أنهم ليسوا تنظيماً سلطوياً، ولا ينافسون الآخرين على الحشود لأجل الحشد يوم الانتخابات. لكنهم كان يهتمون بتطوير البنى التحتية للجسم العسكري والأمني للحركة. وكان الدكتور رمضان يثق بشريكه ورفيقه أبو طارق (الأمين العام الحالي للحركة زياد نخالة). كثيرون قالوا إن نخالة كان يفهم عقل الدكتور رمضان ويجيد ترجمته الى أفكار عملانية على الارض. حتى إنه كان يلجأ اليه مرات كثيرة، لإطلاق مواقف أو إفهام الآخرين موقفاً مباشراً حيث تخسر اللغة الدبلوماسية. وهو ما يعرفه غالبية المحاورين للجهاد، من حكومات وقوى وأجهزة أمنية عربية وإقليمية ودولية.

عندما أصيب الدكتور رمضان بالأزمة القلبية، جرت محاولات طبية كثيرة لإنقاذه في بيروت وإيران. وتمت الاستعانة بخبراء آخرين، وجرى تحقيق دقيق في ما إذا كان قد تعرض لعملية تسميم من قبل العدو. ويومها حسم الخبراء، والأطباء بأن البحث العلمي لم يصل الى هذه الخلاصة، وأن الرجل فقد قدرته على التفاعل، ليدخل بعدها في غيبوبة طالت حتى أعلنت وفاته قبل يومين.

رمضان عبد الله من عينة القادة المفكرين والمناضلين الواقعيين. هو من قلة نجحت في المزج بين الدورين، وسيكون له أثره وإرثه في حرب ستقود حتماً الى استعادة فلسطين!

المشهد السياسي

مصارف أجنبية توقف تعاملها مع لبنان
اقتراح زيادة سعر المازوت: كارثة إضافية

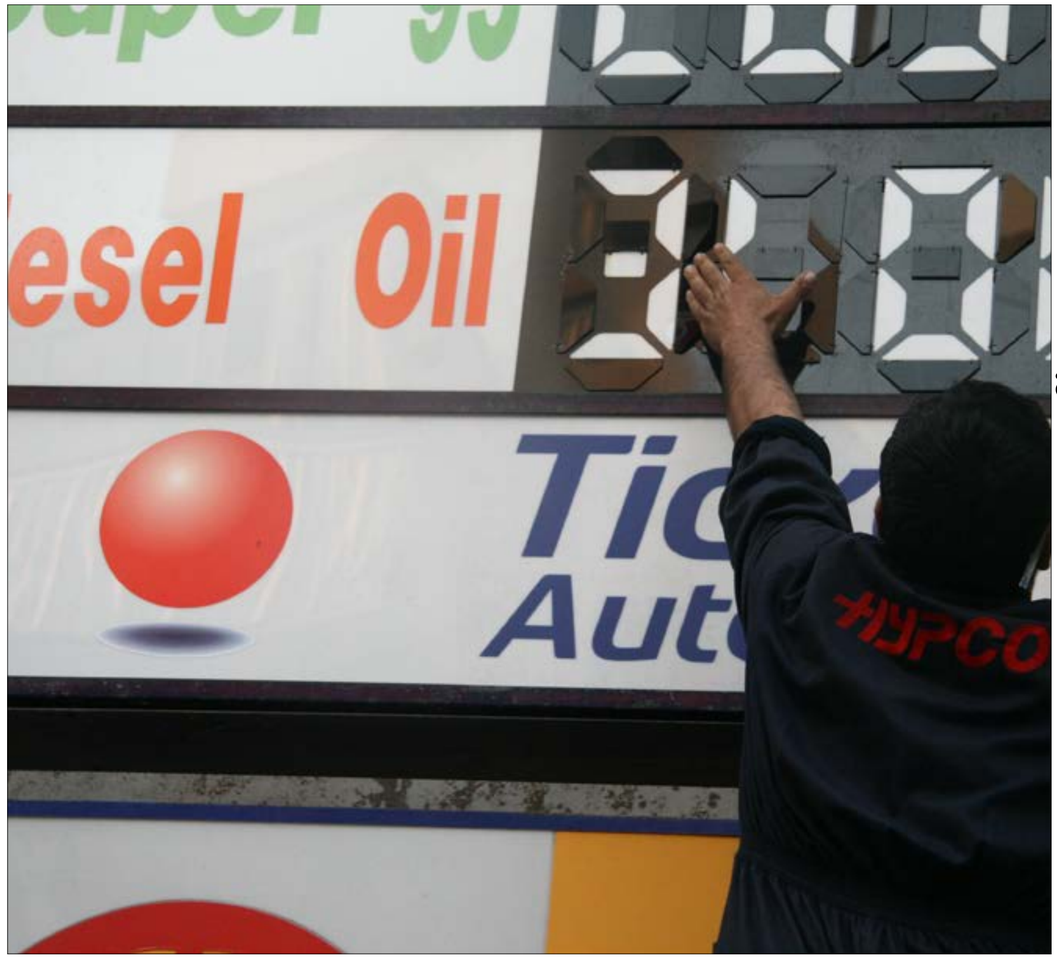
(مروان بو حيدر)

«استراتيجيّة» جديدة لليونيفيل: خفض عدد الموظفين

تحدّيات من جوانب مختلفة تحيط بقوات اليونيفيل في الجنوب، آخرها التلويح بخفض عدد الموظفين المدنيين اللبنانيين والأجانب كمرحلة أولى، قبل البحث في خفض عديد القوات العسكرية كمرحلة ثانية. الخفض المقترح يندرج ضمن دراسة استراتيجية تجريها قيادة اليونيفيل حالياً لمهمتها وأركان منظومتها المدنية والعسكرية. وتأتي الاستراتيجية الجديدة في خضمّ الابتزاز الذي تمارسه الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الغربية لتعديل مهمة اليونيفيل على أعتاب التجديد الدوري لعملها في لبنان منتصف آب المقبل في مجلس الأمن. فضلاً عن تكرار أميركا تهديدها السابق بخفض مساهمتها في المهمة لأن المبالغ «تنفق بلا جدوى على مهمة لم تحرز أي تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701». ووفق مصدر من داخل القيادة، فإن خطة الخفض صوّبت بداية على قسم الترجمة الذي يضم حوالى 110 موظفين وموظفات لبنانيين يعملون في الناقورة ومع القوات المنتشرة جنوباً. ومن المحتمل خفض عدد المترجمين إلى النصف، ولا سيما بالتزامن مع خفض المهمات إلى الحد الأدنى عملاً بإجراءات مواجهة كورونا. قرار الخفض ليس جديداً. قبل سنوات، وعند طرح تغيير الاستراتيجية لتعديل قواعد الاشتباك، طرح بند خفض عدد الموظفين من دون تنفيذه وشمل عدداً كبيراً من اللبنانيين وقلّة من الأجانب ذوي الرواتب العالية.

(الأخبار)

انتهت «بروفا» الحرب الأهلية، وعاد كل إلى ملعبه الطائفي والسياسي. لكن مع ذلك، فإن صوراً كالتي شهدناها أول من أمس، تثير القلق حتى بالنسبة إلى قيادات الصف الأول، المدركين أكثر من غيرهم أن ما حصل إبن «ساعته» ولم يكن ليخرج عن السيطرة. في هذه الظروف، غالباً ما يكون النائب السابق وليد جنبلاط أكثر القلقين. ولذلك، سارع إلى عين التينة للقاء صديقه الأكثر قدرة على طمأنته. لم تخرج زيارته عن الروتين الجنبلاطي: تقييم الموقف والبحث في مدى خطورة ما يجري. فالأولوية الجنبلاطية هي حماية الجبل، وأي تطور لأعمال العنف ليس مضموناً أن يباغت المنطقة. وهو لذلك تحديداً كان أبلغ الرئيس نبيه بري انه لن يشارك في تحرك يوم السبت. ولأن الطرف الثاني في جزء من معارك السبت كان تيار المستقبل أو مناصريه، فقد اكتملت سببة تبديد القلق، بالزيارة التي قام بها الرئيس سعد الحريري إلى كليمنصو أمس.

هذا يعني أن كل ما حكي عن استقالة الحكومة قريباً هو بعيد عن الواقع. الواقع لا يزال على حاله، كما تؤكد مصادر في 8 آذار. فالقوى المشكّلة للحكومة لا تزال مقتنعة أن لا بديل عن الرئيس حسان دياب وأن أي مغامرة من هذا النوع، ستعيد لبنان إلى الفراغ، في ظل صعوبة الاتفاق على اسم بديل، حتى الحريري، الذي تردّد اسمه خلال اليومين الماضيين، بوصفه عائداً إلى رئاسة الحكومة، يدرك أن الوقت لم يحن بعد ببساطة لأن الظروف التي أخرجته من الحكومة لم تتغير.

في هذا الوقت، استمرت آثار الأزمة المالية - الاقتصادية - النقدية التي يعاني منها لبنان بالظهور من مواقع مختلفة. وآخر ما ظهر في هذا المجال هو اتخاذ مصارف أجنبية قرارات بوقف التعامل مع لبنان، لجهة تحويل الأموال منه وإليه. أبرز هذه المصارف هو مصرف «HandelsBanken» السويدي، الذي يعمل في خمس أسواق أيضاً خارج السويد، وهي: الدانمارك، فنلندا، هولندا، النروج، بريطانيا. المصرف السويدي، وهو شريك للعديد من الشركات الكبرى والمؤسسات المالية، أصدر أخيراً لائحة تضمّ البلدان المسموح لها القيام

> زيادة سعر المازوت ستسمح بزيادة فاتورة المولّدات الكهربائية الخاصة

بعمليات الدفع عبر الحدود، أكان إرسال أو استقبال الأموال، وقد شُطب اسم لبنان منها. وسيبدأ تنفيذ هذه اللائحة مطلع تموز المقبل. خطوة «HandelsBanken» ليست يتيمة، بل تندرج في سياق السياسة الجديدة التي يعتمدها عددٌ من المصارف في كل من الدانمارك والنرويج والسويد وفنلندا وأيسلندا، والهادفة إلى منع التحويلات المصرفية من لبنان وإليه. لماذا؟ تقول مصادر مصرفية إنّ «هذه المصارف تتحجج بتطبيق قانون مكافحة تبييض الأموال». ولا تستبعد المصادر أن «تمتد هذه الإجراءات لتشمل دولاً أوروبية عدّة، نتيجة الأزمات المتلاحقة التي يُعاني منها القطاع المصرفي اللبناني».

بالإضافة إلى ذلك، تستمر مصارف المراسلة الأجنبية (أي المصارف التي تعمل كضامن لتسديد مبلغ إلى مُصدّر ما، بالاتفاق مع المصارف اللبنانية التي تعمل كضامن لتسديد المبلغ من قبل المستورد) في تضييق الخناق على التعاملات مع المصارف اللبنانية. فبعد مرحلة أنّ المبالغ المودعة لدى المصارف المراسلة الأجنبية لم تعد كافية لتسديد التزامات المصارف المحلية، بدأت مصارف المراسلة «تشديد العمليات وتأخير اتمامها، بعد أن كانت بحاجة في السابق إلى أيّام قليلة». أما الأمر الآخر، فهو أنّ بعض مصارف المراسلة باتت تمنع عملية الـ«Nesting»، أي العمليات التي تقوم بها مصارف لبنانية، عبر مصارف مراسلة عالمية، لحساب مصارف لبنانية أخرى لا تربطها اتفاقات المصارف التي تربطها علاقة بمصرف مراسلة، تُجري العمليات الخارجية لصالح مصرف محلي آخر لا يملك عقدا مع مصرف مراسلة.

في هذا الوقت، كان الوزراء يستعدون لاستكمال عملهم. وفيما تردّد أن ملف التعيينات صار جاهزاً للعودة إلى مجلس الوزراء، يُخشى من احتمال عودة رئيس الجمهورية إلى طرح مسألة زيادة الخمسة آلاف ليرة على صفيحة المازوت، خاصة أن النقاش في الأمر لم ينته في الجلسة الماضية. الاقتراح يجري التسويق له تحت عنوانَي مكافحة التهريب إلى سوريا واستخدام الاموال لتقديم الدعم للأسر المتضررة من الأزمة المالية وأزمة كورونا. لكن دعم هؤلاء عبر تحميل كل الناس المسؤولية أمر مختلف. أضف إلى ذلك أن فرض رسم كهذا يفترض أن يسبقه إجراء دراسة لآثار وأضرار هكذا ضريبة على قطاعات عديدة. هذه الزيادة التي تعد 30 في المئة من السعر الحالي، ستسمح بزيادة فاتورة المولّدات الكهربائية الخاصة، كما ستؤدي إلى زيادة الأعباء على الأسر التي تستخدم المازوت للتدفئة، كما على العديد من الصناعات، فيما تشهد البلاد مساعي (كلامية على الأقل) لتعزيز الانتاج المحلي. وكل ذلك سيكون له تأثير كبير على الناس، الذين يدفعون، في الأساس أكثر من نصف سعر صفيحة البنزين ضرائب ورسوماً.

طرحت هذه الإشكاليات في الجلسة الأخيرة، لكن نقطتين استُرعتا الانتباه، وأدتا إلى اعتراض وزراء 8 آذار. الملاحظة الأساسية أتت على لسان وزير المالية، الذي ذكّر بأن القانون لا يجيز تخصيص إيراد لنفقة محددة، بل إن أي رسم أو ضريبة يفترض أن يدخل إلى الخزينة. النقاش طال أيضاً كيفية قوننة هذا الرسم. فئة من الوزراء اعتبرت أن استحداث رسوم إضافية يحتاج إلى قانون يقره مجلس النواب، فيما أوضح آخرون أن الحكومة قادرة على إقرارها، من خلال الصلاحيات التشريعية المعطاة لها في القضايا الجمركية.

هل هذا هو الوقت المناسب لزيادة الرسوم على المازوت؟ وهل حقاً يمكن أن توقف زيادة الأسعار عمليات التهريب، كما سبق أن قال رئيس الجمهورية؟

(الأخبار)

تقرير

تعثّر التدقيق في حسابات مصرف لبنان:
تستّر على الفضائح أم خوف من اختراق العدوّ؟

هل تعثرت أو تأخرت عملية التدقيق في حسابات مصرف لبنان؟ السؤال مردّه الى أن رئيس الحكومة حسان دياب سأل وزير المال غازي وزني أكثر من مرة خلال الأسابيع الماضية عن سبب عدم مباشرة عمل الشركة العالمية التي اتفق معها على عمليات التدقيق بكل ملفات مصرف لبنان. وهو القرار الذي اتخذته الحكومة قبل أكثر من شهر. كان جواب وزني أن هناك إجراءات قانونية ينجزها قبل المباشرة. ومع ذلك لم تباشر الشركة عملها.

خلال الأيام القليلة الماضية، عاد الملف الى الواجهة، بعدما قدمت وزارة العدل رأيها في العقد المفترض توقيعه مع الشركة (KROLL). لكن ما يجري التداول به نقلاً عن مصادر قريبة من وزير المالية ومن رئيس مجلس النواب نبيه بري، أن التأخير سببه عملية تدقيق في طبيعة الشركة المفترض بها القيام بالتدقيق. وتقول هذه المصادر إن هناك مشكلة رئيسية كون هذه الشركة تعمل بإشراف فريق يقرّ علناً بتعاونه مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. وحسب المصادر، فإن وزني سيقدّم قريباً الى الحكومة طلباً بالتعاقد مع شركة أخرى، على أن يشرح فيه المعطيات التي دفعته إلى رفض التوقيع، وفيها تقارير أعدّها جهازان أمنيّان لبنانيان حول الشركات، حيث جرى التحذير من خطورة التعاقد مع شركات إسرائيلية أو لها صلات بأجهزة إسرائيلية، ما يتيح للأخيرة الحصول على كمية هائلة من البيانات. في المقلب الآخر، يبدو أن موقف رئيس الحكومة كما موقف رئيس الجمهورية ميشال عون لا يقف عند فكرة وجود تعاون بين شركات عالمية ومؤسسات إسرائيلية. وذلك من زاوية أن أي شركة عالمية متخصصة سيتم العثور على علاقات عمل بينها وبين إسرائيل، أو بينها وبين إسرائيليين. وإن هذه الشركة تتميز بقدرتها ليس على التدقيق في الأرقام وحسب، بل أيضاً في القدرة على الوصول الى ملفات ربما يتم حجبها في لبنان وخارجه. وهي تقدر على ملاحقة كل الحسابات المتحركة داخل لبنان وخارجه، بما في ذلك ملكية الأصول ووضعها. ويفهم من المصادر القريبة من عون وديابٍ أن عمل هذه الشركة سيتيح التعرف على الواقع الفعلي لمصرف لبنان والمؤسسات التابعة له، وستكون الحكومة أمام فرصة جدية لمساءلة المسؤولين عن المصرف عن أي أخطاء أو ارتكابات، كما يساعد الحكومة على معرفة موجودات مصرف لبنان النقدية والعينية في لبنان وخارجه.

وفي هذا السياق، تشير مصادر الى أن موقف وزير المال يخفي رغبة قسم من الطبقة النافذة سياسياً واقتصادياً

> مصادر عون وديابٍ: عمل الشركة سيكشف واقع مصرف لبنان والمؤسسات التابعة له

ومالياً بعدم إجراء أي عملية تدقيق تقود الى معرفة تفاصيل تدخلهم وعملياتهم غير القانونية، ومعرفة تفاصيل الصناديق السوداء التي كان أركان الحكم يستخدمونها لأغراض خاصة بقواهم السياسية أو جماعتهم المقربين. وتشير المصادر الى أن التدقيق سيشمل عملياً ليس مصرف لبنان وحده، بل المؤسسات التابعة له من شركة إنترا الى بنك التمويل الى كازينو لبنان الى شركة الميدل إيست. وإن هذه المؤسسات كانت ولا تزال تخضع لإدارات تم اختيارها من قبل النافذين في الدولة وتعمل باتفاقات وتأثير الطبقة المهيمنة اقتصادياً ومالياً.

ومع أن النقاش لم يلامس علناً هذه العناوين، إلا أنه يحصل في ظل عودة البحث عن قيادة مصرف لبنان والمؤسسات التابعة له، إذ أظهرت نتائج الاتصالات السياسية الأخيرة أن التعيينات في مناصب نواب الحاكم ولجنة الرقابة على المصارف والأسواق المالية لن تشهد تعديلاً على آلية اختيار المرشحين، إذ سيعمد رئيس الحكومة الى اختيار المرشحين السنّة، بينما يختار الرئيس نبيه بري المرشحين الشيعة، فيما يترك للرئيس عون اختيار المرشحين المسيحيين، على أن ينال النائب طلال أرسلان حصة من المرشحين الدروز على حساب النائب السابق وليد جنبلاط. مع الإشارة الى أن بعض التغييرات في الأسماء لن تحلّ مشكلة المحاصصة التي ستصيب الحكومة بأكملها.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

«كرول»... لملاحقة أعداء أميركا!

من بين مئات شركات تدقيق الحسابات، لم تختر الحكومة اللبنانية سوى kroll، شركة التحقيقات الخاصة الأميركية، التي تمثّل واحدةً من أذرع الإدارة الأميركية، لتضع أسرارها بين يديها. الشركة التي تأسست في عام 1972، على يد جولز كرول، لاعب «الروكبي» المعجب براعي البقر الأميركي، يصف أن الباحث يجدها في كل مكان من العالم، يقوم الأميركيون فيه بانقلابات وصراعات ويسقطون الأنظمة ويتدخّلون عسكرياً. من نيجيريا إلى الفيليبين إلى هايتي، إلى روسيا بعد انهار الاتحاد السوفياتي، إلى العراق، قامت kroll بأدوار بارزة في «البحث الجنائي» حول الرؤساء والدول التي يستهدفها الأميركيون، لأنها كما يقول مؤسسها «هكذا نكسب قوّتنا، فلا في بي. أي. مشغولة». على سبيل المثال، تولّت كرول بتكليف من الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، ملاحقة حسابات الشخصيات والمسؤولين السوفياتيين السابقين لمطاردتهم في العالم، تحت ذريعة «البحث عن الأموال الخارجة من الاتحاد السوفياتي». وكذلك الأمر بالنسبة إلى العراق، حيث تكفّلت الشركة كما تعترف على موقعها الإلكتروني بتكليف من دولة الكويت في عام 1991، في «كشف ثروة صدّام حسين». ولعلّ أبرز أنشطة كرول خلال العامين الأخيرين، هو تكليفها من قبل السعودية للتحقيق في قضية مقتل الصحافي جمال خاشقجي، تخلص إلى أن أياً من المحادثات بين الأمير محمد بن سلمان ومستشاره سعود القحطاني لا تحوي أدلّة على تورّط ابن سلمان في قرار قتل خاشقجي.

ويلسان كرول، كما تذكر «النيويوركر» في مقالة تعود إلى عام 2009، فإن مؤسس الشركة «لا يحبّ أعمال رعاة البقر التقليديين للوصول إلى المعلومات عبر الكسر والخلع والسرقة»، بل إنه يلجأ إلى أساليب «أكثر نعومة وسلاسة، كالاعتماد على عملاء وكالات الاستخبارات كمصادر، مثل وكالة الاستخبارات الأميركية ووكالة الاستخبارات الخارجية البريطانية (إم. آي. 6) وجهاز الموساد الإسرائيلي».

ليست «كرول» وحدها التي يديرها إسرائيليون ويملكونها، وتعتبر إحدى أدوات النفوذ الإسرائيلية في عالم المال. إذ إن إسرائيليين يملكون حصصاً في شركتَي KPMG و OLIVER WYMAN أيضاً. فمن بين الشركاء في «أوليفر وايمان»، يملك الإسرائيلي فاديم كوسين حصصاً وازنة، وسبق له أن عمل مستشاراً للخدمات المالية في إسرائيل، وهو خريج جامعة «تكنيون» في تل أبيب. أمّا الشركة الثالثة، فيرأس شركتها الأمّ الإسرائيلي غاد سوميخ، وهو أحد المستشارين المحترفين والاستراتيجيين العاملين في إسرائيل، ولديه خبرة واسعة في التدقيق والضرائب والمسائل القانونية التي تواكب عمليات الاستحواذ والاندماج وإعادة الهيكلة، وهو مستشار مفضّل للشركات الكبيرة العاملة في كيان العدو.

قضية

قانون «حقوق الأشخاص المعوقين» عشرون عاماً من حبر على ورق!

تنصّ المادة 73 من قانون «حقوق الأشخاص المعوقين» على تخصيص وظائف في القطاع العام بنسبة 3٪ لهذه الفئة. على أرض الواقع، هكذا ترجمت الدولة حقّ هؤلاء بالـ3٪: من أصل 16766 وظيفة في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات، أعطت 269 شخصاً معوقاً الحقّ في العمل. وهي نسبة تكاد تلامس الـ2٪. هذه المادة هي عيّنة عن كيفية تعاطي الدولة مع حقوق هؤلاء التي يكفلها القانون 2000/220. بمناسبة هذا الحديث هو أن القانون الشهير بات له من العمر عشرون عاماً، ولم يدخل حيّز التنفيذ

(هيثم الموسوي)

تضمّ الإدارات العامة 156 شخصاً من ذوي الإعاقة من أصل 12470 موظفاً!

رأجانا حمية

في الثامن من الجاري، يكمل قانون «حقوق الأشخاص المعوقين»، أو ما بات يُعرف اصطلاحاً بالقانون 2000/220، عامه العشرين من دون أن يدخل حيز التنفيذ. عقدان من الزمن كانا قد توّجا نضالاً طويلاً خاضه هؤلاء، صارا مجرّد رقم للذكرى. الخيبة، اليوم، تأتي بجرعة أكبر. فبعد كل هذا الوقت، لم يحظ الأشخاص المعوّقون بأبسط حقوقهم التي حصّلوها بقوة القانون، والتي لا تزال حبراً على ورق. مئة ومادتان مقسمة على عشرة أبواب من الحقوق المختلفة، كأنها لم تكن بسبب العراقيل الكثيرة. وهي عراقيل بسيطة، لكنها خارج حسابات الدولة، ولا تتعدى مهمة إصدار المراسيم التطبيقية للمواد القانونية. المراسيم لهذا القانون وغيره «لم تعد هناك قدرة على إحصائها لكثرتها»، تقول سيلفانا اللقيس رئيسة الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً. وهذه المراسيم هي مقياس اهتمام الدولة بحقوق فئة تعدّ بأكثر من 400 ألف شخص، ولكن، على ما يبدو، فإنّ

> تضمّ الإدارات العامة 156 شخصاً من ذوي الإعاقة من أصل 12470 موظفاً!

الدولة لا تأبه لما تعانيه هذه الفئة. فجلّ المراسيم التطبيقية لم يصدر، أما ما نجح الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين في الضغط لإعداده فلا يزال محتجزاً في أدراج مجلس الوزراء والوزارات المعنية. وهذا ما يعطل حصول الأشخاص المعوقين على حقوقهم. اليوم، في حضرة الذكرى العشرين لصدور القانون 220/ 2000، لم تشفّ الدولة على عشرة أبواب لم يجرِ تحصيلها إلا على الورق. وجلّ ما استفاد منه الأشخاص المعوقون هو فكرة وجود القانون بحدّ ذاته، لناحية تشكيله «أداة للتفاعل وتشريع باب الحوار حول قضايا كانت منسية سابقاً». ما عدا ذلك، لم يجنِ هؤلاء شيئاً. وهنا، بعض الأمثلة عن كيف تتعاطى الدولة مع هذه الفئة.

لا تعرف اللقيس من أين تبدأ في تشريح العلاقة بين الدولة ومواطنيها من ذوي الإعاقات. تحاول قدر الإمكان تبسيط الأمثلة كي نستكشف إلى أيّ مدى تتنازل الدولة عن هؤلاء. وضع القانون للدولة أطراً زمنية لتطبيق بعض المواد القانونية وتفعيل بعضها الآخر، إلا أنها فضلت العبور فوقها، كأن قانوناً لم يكن. وفي هذا الصدد، حدّد القانون، مثلاً، فترة ست سنوات كي يصبح لبنان خالياً من العوائق. لكن، ما الذي حصل؟ «لا شيء»، تقول اللقيس. في الأسباب العامة، تسرد الكثير من الأمور التي عطّلت القانون، منها «انعدام وجود استراتيجية وطنية لتطبيق القانون للوصول إلى تكافؤ الفرص في المجتمع، وغياب المعايير الدامجة عن هيكليات الوزارات وإداراتها وقراراتها، وانعدام التوعية تجاه قضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص المعوقين وحاجاتهم». أكثر من ذلك، لا تزال الاحتياجات الأساسية للأشخاص المعوقين (الحق بالتعليم، بالصحة، بالبيئة الدامجة...) خارج الموازنات العامة، أضف إلى ذلك ربط الإفادة من المشاريع بالتمويل الخارجي.

أما في التفاصيل، فيمكن الحديث عن أشياء بسيطة يحتاج لها الأشخاص المعوقون، لكن لا قدرة للوصول إليها لعدم تطبيق القانون. على سبيل المثال، الحق في العمل، وتحديداً ما يتعلق بتخصيص الوظائف في القطاعَين العام والخاص المنصوص عنها في المادتين 73 و74 من القانون. المادة الأولى تنص القانون على أنه «تخصص وظائف في القطاع العام للأشخاص المعوقين بنسبة 3% على الأقل من العدد الإجمالي للفئات والوظائف جميعها». لكن، على أرض الواقع، لا مكان للقانون بالمطلق. وفي هذا الصدد، تفيد العودة إلى التعميم رقم واحد الذي أصدرته رئيسة مجلس الخدمة المدنية، القاضية فاطمة الصايغ، في العاشر من أيلول 2018، وطلبت بموجبه من جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات المشمولة بصلاحيات المجلس إفادتها عن وجود أشخاص معوقين من بين العاملين لديها. بعد أكثر من عام على الطلب، جاءت الأجوبة لتقول بأن ما تؤمنه الدولة للأشخاص المعوقين ليس أكثر من 269 فرصة عمل فقط، بحسب ما صدر عن دائرة الملفات الشخصية في إدارة الموظفين في المجلس منتصف كانون الثاني من العام الماضي. بالأرقام، تضم الإدارات العامة 156 شخصاً من ذوي الإعاقة من أصل 12470 شخصاً تضمّهم هذه الإدارات، أي ما نسبته 1,25%. وهو بحسب القانون «نموذج ساقط». أما في المؤسّسات العامة، فالحال ليس أفضل، إذ أنها تفسح المجال لـ88 شخصاً فقط من أصل 3218 يعملون فيها، أي ما نسبته 2,7%. وحدها، البلديات والاتحادات البلدية كانت أكثر إنصافاً لجهة التزامها بالعدد، إذ بلغ عدد العاملين من الأشخاص المعوقين 25 من أصل 1078 شخصاً، أي ما نسبته 3,3%. لكن، من حيث التوصيف الوظيفي، ليس ثمة مكان للعدالة. صحيح أن الأشخاص المعوقين لا يواجهون رفضاً علنياً في التقدم إلى الوظائف، لكنهم يواجهون فقدان الآليات القانونية التي تسمح لهم بالتقدم إلى الوظائف أو نيلها. ففي ما يخصّ مجلس الخدمة المدنية، وهو الجهة التي أعطيت صلاحيات تعيين الموظفين من خلال توليه إجراء المباريات لاختيارهم، لم يلحظ وجودهم ضمن آلية التقدم للامتحانات واختيار الموظفين. من هنا، عمل الاتحاد بالتعاون مع المجلس على تحضير مشروع مرسوم لتطبيق أحكام المادة 73 من القانون. غير أن ما آل إليه هذا المشروع هو توقفه في مجلس الوزراء.

في المادة 74 التي تلزم أرباب العمل في القطاع الخاص باستخدام في المؤسسة بحقوق هؤلاء والتدريب على كيفية التعاطي معهم». مع ذلك، ما لم يكن على ما يرام هو النظرة إلى الشخص المعوق، باعتباره غير قادر على القيام إلا بمهمات محددة، وهو ما يتجلى بالنظرة النمطية إلى طبيعة الوظائف التي يمكن منحه إياها. ففي غالب الأحيان، المهام التي يمكن أن يقوم بها هؤلاء «لا تتعدى أموراً بسيطة مثل وظيفة حاجب أو كاتب أو سنترباليست».

لا يتوقف الغبن عند العمل، وإنما يتعداه إلى الحق في التعليم والبيئة الدامجة والحق في المشاركة السياسية وغيرها. في ما يخص الحق في التعليم، 45 ألفاً من هؤلاء في عمر المدرسة لا يملكون الحق في الحصول على مقعد دراسي بسبب عدم اهتمام الدولة بتهيئة مدارس دامجة، إلى الآلاف آخرين ليسوا مصنفين أساساً في لوائح وزارة الشؤون الاجتماعية على أنهم أشخاص معوقون.

تعب الأشخاص المعوقون من وعود وزارة التربية والتعليم العالي لإعداد سياسة وطنية شاملة لتهيئة الأرضية لمدارس دامجة. ورغم المساعدة التي قدمها الاتحاد في إطار التحضير لمشاريع أو نماذج حول كيف تكون المدرسة الدامجة، إلا أنه إلى الآن لا شيء. والخطة الشهيرة عام 2013 التي تستهدف تهيئة 60 مدرسة لاستقبال ذوي الصعوبات التعلمية لم تدخل حيز التنفيذ. وبعد خفض العدد إلى 30 مدرسة لا تزال هذه إلى الآن في المراحل التحضيرية. في أحسن الأحوال، وفي ظلّ هذا الواقع، ما تستوعبه المدارس الرسمية اليوم ليس أكثر من 30 إلى 40 شخصاً معوقاً. وهو رقم تقديري تطرحه اللقيس. وهذه الضآلة ليست لأن الدمج في المدارس الرسمية مكلف، خصوصاً أن مبالغ كثيرة وصلت من دون أن تعرف وجهة صرفها، وإنما لأن الدولة لا تأبه. وفي المرة الوحيدة التي عملت فيها على الالتفات إلى هذا الأمر من خلال تعيين مربٍّ متخصص في كل مدرسة اصطدمت بعقبة النظام الداخلي الذي لا مكان فيه لهذه الصفة، لهذا «اضطروا أن يأخذوا وظيفة المربي المتخصص بموجب مرسوم»!

أما البيئة الدامجة فحدّث ولا حرج، فقد فهم المعنيون التجهيزات بـ«تطبيق» المدخل والحمام. أما ما عدا ذلك فليتدبّر الأشخاص المعوقون أمرهم. هكذا تتعامل معهم الدولة على قاعدة «عسكري يدبّر راسو».

بعد؟ يمكن إيراد الكثير ليس أقله عدم حجز باب في الموازنة لاحتياجات الأشخاص المعوقين وللتجهيزات التي يتطلبها القانون وللتعليم والحق في الصحة الذي دون أن تعرف وجهة صرفها، وإنما لأن الدولة لا تأبه. وفي المرة الوحيدة التي عملت فيها على الالتفات إلى هذا الأمر من خلال تعيين مربٍّ متخصص في كل مدرسة اصطدمت بعقبة النظام الداخلي الذي لا مكان فيه لهذه الصفة، لهذا «اضطروا أن يأخذوا وظيفة المربي المتخصص بموجب مرسوم»!

أما البيئة الدامجة فحدّث ولا حرج، فقد فهم المعنيون التجهيزات بـ«تطبيق» المدخل والحمام. أما ما عدا ذلك فليتدبّر الأشخاص المعوقون أمرهم. هكذا تتعامل معهم الدولة على قاعدة «عسكري يدبّر راسو».

تقرير

«كورونا» تحت السيطرة... حتى عودة المغتربين

وفيتان جديدتان بفيروس كورونا سُجّلتا في اليومين الماضيين، ليرتفع عدد الضحايا في لبنان إلى 30. ورغم أن الأحداث السياسية والاقتصادية سحبت الأضواء من المشهد «الكوروني»، إلّا أن تحديات جمة لا تزال تحيط بالواقع الوبائي تفرض مستوىً عالياً من التأهّب.

وفي مقدم هذه التحديات استمرار تسجيل إصابات جديدة في صفوف المُقيمين المخالطين في بلدات عدة. وفي هذا السياق، أعلنت وزارة الصحة، أمس، تسجيل 11 إصابة جديدة، اثنتان منها لوافدين و9 إصابات لمُقيمين (إصابتان في كل من برجا والمنية ومجدل عنجر، وإصابة واحدة في كل من شتورا وجدرا والميناء). وبذلك، وصل إجمالي الإصابات منذ 21 شباط الماضي إلى 1331. ومع وصول عدد حالات الشفاء إلى 768 حالة، يُصبح عدد المُصابين الفعليين 533 شخصاً، 61 منهم في المستشفيات.

ورغم أن الوضع لا يزال «تحت السيطرة»، وفق وزارة الصحة، تفاقم الأحداث السياسية وما رافقها من تظاهرات وأحداث من خطر الواقع الوبائي، ناهيك عن بدء المرحلة الرابعة من إجلاء المغتربين التي تبدأ الخميس المقبل وسيتم خلالها عودة نحو ثلاثة آلاف لبناني من بلدان أصابها الوباء.

هذه الوقائع تأتي عشية بدء المرحلة الرابعة من التخفيف التدريجي لإجراءات التعبئة. وقد أصدرت وزارة الداخلية والبلديات مُذكرة لتعديل مواقيت فتح وإقفال المؤسسات

(مروان طحطح)

> تُفتح بدءاً من اليوم النوادي الرياضية ودور الحضانة ومعاهد الموسيقى

الصناعية والتجارية، وإعادة فتح معاهد ومدارس الموسيقى ودور الحضانة والنوادي والأكاديميات والملاعب الرياضية والمنشآت الداخلية والخارجية ومراكز التسلية المخصصة للعب الميسر والحاصلة على تصريح. فيما أبقت على توقيت حظر التجول بين الـ 12 ليلاً والخامسة فجراً وعلى تقييد حركة السيارات وفق أرقام لوحاتها.

وزير الصحة حمد حسن كرر، أمس، «أننا لا نزال نعيش في حالة حذر وتسجيل 48 حالة قبل أيام دليل على أننا لا نستطيع التفريط بكل إنجاز تحقق خلال الفترة الماضية لمجرد أن أحدهم اعتبر أن كورونا سياسية». ولفت إلى أنه يجري حالياً تجهيز المستشفيات الحكومية بقيمة 150 مليون دولار، مشيراً إلى أن هناك اتجاهاً لتشكيل مجالس إدارات جديدة للمستشفيات الحكومية في كل لبنان لأنه «حان الوقت لضخ دم جديد».

في غضون ذلك، تنسق وزارة الخارجية مع اللجنة الوزارية واللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة الوطنية لرفع دراسة إلى رئاسة مجلس الوزراء تتناول تطور المنحنى الوبائي لاتخاذ القرار المناسب بشأن فتح المطار.

(الأخبار)

تقرير

بتلون الشوفية نحو نموذج بيئي زراعي متكامل

فراس الشوفي

الساعة 11 صباحاً، وحركة السيارات والآليات الزراعية لا تهدأ على الطريق الفرعية الواصلة من طريق عام الشوف إلى وادي بتلون، المكمّل لوادي بسري. تحت عقد الحجر الفسيح، في البلدة «القديمة» التي دمّر زلزال العام 1956 جزءاً منها، يقرر رئيس البلدية مروان قيس واقعاً ريفيّاً مغايراً لما اعتاده اللبنانيون في العقود الثلاثة الماضية. فالحركة الزراعية في أوجها هذه الأيام في عموم بلدات الشوف، لكنّ العمل في بتلون يبدو مختلفاً، مع نشاط لافت للأهالي.

قبل خمس سنوات، استفاقت بتلون على وعي بيئي وزراعي بحكم قربها من محميّة أرز الباروك، وبعد وصول شباب من خارج الاصطفافات الحزبية إلى البلدية، بناءً على مشروع/فكرة لصناعة واقع جديد تتكامل فيه عناصر الطبيعة مع الزراعة العضوية والإدارة الرشيدة للنفايات والسياحة البديلة.

وكغيرها من البلديات، تستفيد بلدية بتلون من دعم عدد كبير من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، الغربية تحديداً، لكنّها على عكس غيرها، استطاعت بدل الغرق في التنازع على الحصص تحويل هذ الدعم إلى واقع ملموس يظهر في البيئة النظيفة للبلدة ومزروعاتها ومركز فرز ومعالجة النفايات فيها.

يقول قيس، إن الفكرة بدأت عام 2016 مع «البيت اللبناني للبيئة» ومجموعة من سيدات البلدة، «وضعنا خطة استراتيجية تضمنت مسحاً شاملاً للبلدة ونقاط الضعف والقوّة فيها». وتزامن ذلك مع خروج شركة «سوكلين» من العمل في مناطق الشوف، وحلول «سيتي بلو» مكانها. في هذه الأثناء، «استطعنا تأمين 100 مستوعب للنفايات، وقدمت لنا محمية أرز الباروك 100 أخرى بهدف البدء بالفرز من المصدر». ولاحقاً، تم تأمين حوالى 500 طير دجاج مع 20 قفصاً بهدف التخفيف من إنتاج النفايات العضوية.

يقول فراس ربح، الناشط البيئي وعضو البلدية، إن «البداية كانت صعبة، لكن استجاب الناس لاحقاً عندما لمسوا كيف يمكن تخفيف النفايات وتحويل الجزء الأكبر منها إلى أسمدة عضوية مكمّلة للدورة الزراعية». وبحسب ربح، فإن «صندوق النفايات العضوية» بات

> انخفضت فاتورة نفايات البلدة من 165 ألف دولار إلى 110 ملايين ليرة في 3 سنوات

موجوداً تقريباً خلف كل بيت، بما فيها بيت رئيس البلدية».

الجزء المفضّل في واقع بتلون، هو أن هذه البلدية الصغيرة، عملياً، تفعل ما تعجز عنه بلديات ذات إمكانات هائلة. بحسبة بسيطة، استطاعت خفض فاتورتها المتراكمة كمعظم البلديات لحساب شركة «سوكلين» من 165 ألف دولار عام 2015، إلى 110 ملايين ليرة لـ«سيتي بلو» عام 2018، من جزاء فرز النفايات وتحويل المواد العضوية إلى أسمدة وإعادة بيع الكرتون والزجاج لمؤسسات تعيد تدويرها. اليوم، انخفض إنتاج البلدة ذات الـ 4000 نسمة، من 100 طن نفايات قبل خمس سنوات إلى أقل من 50 طنّاً شهرياً.

ومن النفايات، إلى السعي لتطوير الواقع الزراعي، يؤكّد قيس أنه «خلال وقت قصير سيكون هناك مكان لبيع المزارعين منتجاتهم مباشرةً إلى المستهلك، بدل أن يبقى المزارع خاضعاً للوسطاء وتجار الجملة وسوق الحسبة». إلى جانب مركز الفرز، تبدو «فرامة التشحيل» المعمل البيئي الثاني المهم، والذي يسمح للبلدية بتحويل شحالة الأشجار بعد دمجها مع النفايات العضوية المخمّرة بالتهوئة، إلى أسمدة عضوية تعيد توزيعها على المزارعين، ما يسمح بالاستغناء عن الأسمدة الكيميائية والحدّ من استخدام السموم في المزروعات. كما عملت البلدية على إصلاح قنوات الري بعد تخلف وزارة الطاقة عن مواكبة «النهضة الزراعية في الوادي».

يقول «مدير الحقل» في المحمية، الناشط البيئي منذر بو وادي، إن «واقع البلدة تعزّز كمحطة للسياحة البديلة، وأقيم مركز للاستقبال لرحلات السير في الطبيعة على مسار يتراوح بين 16 إلى 20 كلم، من بتلون إلى معاصر الشوف وبطمة والخريبة في واحة من الأشجار المعمرة».

أمّا للمستقبل، فتحلم البلدية بأن تكون البلدة خضراء على صعيد الطاقة أيضاً، الأمر الذي يحتاج إلى إمكانات أكبر، «لكننا بدأنا بتركيب حوالى 180 لمبة تعمل على الطاقة الشمسية، على أمل الحصول على دعم كافٍ لتأمين الطاقة البديلة النظيفة لكامل البلدة».

رحيل

يجوز لنا ان نَصف رمضان شلح، الامين العام الراحل لحركة «الجهاد الإسلامي»، الذي غيّبه المرض عن الحياة السياسية قصراً منذ عامين، بانه «الرجل الذي لا يؤمن بنهاية التاريخ»، في إحدى مقابلاته. قال إن «المفاوضين تمردوا على فوكوياما وتمسكوا بنظرية نهاية التاريخ... (أما) المقاومة، فتصنع تاريخها المتجدد الذي لا ينتهي عند الحدود التي تقف عندها الدبابة الإسرائيلية. بهذا، قدم فكرته التي أمضى حياته منظّراً لها: «الإسرائيليون لن يعطونا شيئاً». قاتل شلح، الذي رحل أمس، دفاعاً عمّا يمكن أن تنجزه البندقية، واستدعى في سبيل ذلك تاريخ «منظمة التحرير»، سلوك أبو عمار (ياسر عرفات) وقتاله في عيلبون وقلعة شقيف والكرامة، ثم مفاوضاته في كامب ديفيد، وتنازله في اوسلو، ثم تمرده في الانتفاضة الثانية، ثم مقتله مسموماً... «لن يعطوك شيئاً يا أبو مازن»، صرخ شلح مواجهاً، «لو فحصنا جسمك، لوجدنا كل خلاياه تشتكي مما فعله بك الإسرائيليون في المفاوضات. اتريدنا أن نفاوض، هم يقدمون فتات الفائض الأمني، ولا شيء سوى ذلك». ومن تاريخ تلك المقابلة، 2008، كان شيئاً لم يتغير في الساحة الفلسطينية

رمضان شلح

الرجل الذي لم يؤمن بنهاية التاريخ

شلح بجوار شقيف فتحي الشقاقي خلال جنازة الأخير في دمشق عام 1995 (الأخبار)

غزة ـ **يوسف فارس**

رمضان عبد الله شلح هو ابن حي الشجاعية شرق مدينة غزة. ولد فيه عام 1958 وأتمّ تعليمه الابتدائي حتى الثانوي هناك قبل أن يغادر إلى القاهرة (1978) ليكمل دراسته في جامعة «الزقازيق». هناك، قبل أن ينال شهادة البكالوريوس في الاقتصاد، تعرّف إلى الشهيد فتحي الشقاقي، ودارت بينه وبين جموع الطلاب الفلسطينيين نقاشات فكرية عميقة أذكتها حالة الفراغ التي تسبب فيها أفول التجربة الناصرية. في تلك المرحلة من نهاية السبعينيات، ووسط أمواج الشرق الأوسط الهائجة التي شهدت توقيع أول اتفاقية «سلام» عربية مع إسرائيل، وتراجع الدور المؤثر للاتحاد السوفياتي في العالم، ثم انتصار الثورة الإسلامية في إيران وصعود خطاب إسلامي ثوري تقدمي جديد، اجتمعت أفكار الشقاقي وشلح ونخبة من الطلبة لتشكيل تنظيم فلسطيني جديد يعيد الزخم إلى الحالة الثورية. آنذاك، انضم شلح إلى مجموعة شبابية صغيرة كان يقودها الشقاقي أسمها «الطلائع الإسلامية»، ومنها بعد سنوات قليلة، انطلقت «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين». بعد ذلك، عاد الرجل الذي «يحسن دائماً قراءة المشهد الفلسطيني، ويستطيع النفاذ إلى العقل الإسرائيلي»، إلى القطاع، ليمارس نشاطه الجهادي والدعوي، إلى جانب عمله الأكاديمي أستاذاً للاقتصاد في الجامعة الإسلامية بغزة. وفي مطلع الثمانينيات، الذي شهد فتوراً في العمل الثوري مع محاولات لأدلجة مجتمع المخيمات الفلسطينية في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تسعى إلى صهره في واقعية الوجود الإسرائيلي، كان شلح ورفاقه يستغلون كل الفرص لتنظيم الاحتجاجات الشعبية. يقول بعض من عايشوه لـ«الأخبار» إن صوته الجهوري وهو يتقدم المسيرات كان يشحن المحتجين، كما كان أبعد من يؤلف الشعارات في اللحظة سريعاً. كل ذلك دفع ثمنه بعدما وضعه الاحتلال تحت الإقامة الجبرية ومنعه من مزاولة العمل في الجامعة.

عام 1986 غادر الرجل، الذي سيغدو مطلوباً للولايات المتحدة في أكثر من قائمة، إلى العاصمة البريطانية لندن، بعدما ابتعثته «الإسلامية» لإكمال دراسته العليا في جامعة «ردم» التي حصل فيها على درجة الدكتوراه عام 1990. ثم واصل مشواره الأكاديمي في الولايات المتحدة. وبين 1993 و1995 انشغل في نشاطه الفكري والسياسي ضمن «مركز دراسات الإسلام والغرب»، إلى جانب عمله الأكاديمي أستاذاً لدراسات الشرق الأوسط في جامعة جنوبي فلوريدا. تلك المرحلة أذكت فهمه للعقلية التي يفكر فيها الغرب، فراكم «إدراكاً تحليلياً كبيراً» لرؤية فلسطين بعين الغرب. وأيقن أن الأخير ينظر إلى فلسطين بعين المشكلة اليهودية العالمية التي أتى حلها على حساب الحقوق الفلسطينية. حتى جاء 1995. تزامن وصول شلح إلى دمشق، ولقاؤه من جديد بالشقاقي، مع أكبر مخاض سياسي عاشته الساحة الفلسطينية: اتفاق أوسلو. آنذاك، حاولت «الجهاد الإسلامي» وضع توقيعها على «أوسلو» بالعمليات الاستشهادية المتصاعدة، معلنة أن الفريق الذي وقّع على التنازل عن 80% من فلسطين التاريخية لا يمثل الكل الفلسطيني. وبينما كان شلح ينتظر صدور أوراقه الثبوتية للعودة إلى غزة من دمشق، اغتال جهاز «الموساد» الإسرائيلي الشقاقي في الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر تلك السنة، لينتخب شلح أميناً عاماً.

مضت سنوات عجاف بعد عودة السلطة إلى فلسطين، حتى اندلعت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، وهنا برز نجم شلح الذي كان معروفاً بأنه يحسن التوصيف السياسي الاستشرافي، ذلك التقدير الذي يبدع في «تجليس الدور الوطني للبندقية بوصفها نهجاً نضالياً منجزاً يتجاوز حدود ما يمكن أن تعطيه إسرائيل للفلسطينيين» مع مكتسبات يصفها بأنها «الفائض الأمني» مقابل تعرية الحل التفاوضي الذي تنتهجه السلطة. وقد قال في إحدى المقابلات إن «من المستحيل أن يعطي العقل الإسرائيلي دولة للفلسطينيين في حدود 67، (لأن) ما تريده إسرائيل هو دولة المصلحة». لعل المثير في «دولة المصلحة» التي يتحدث عنها شلح أنها تتطابق حرفياً مع المضمون الذي قدمته «صفقة القرن» بشأن شكل الدولة التي قد يحصل عليها الفلسطينيون، فهي دولة يقول عنها شلح: «مجزأة، مقطعة الأوصال، لا تواصل جغرافياً بين مدنها، دولة كانتونات تربط بينها أنفاق فوق الأرض وجسور في السماء، مهمتها أن تنهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتحفظ أمن إسرائيل وتجهض أي مشروع مقاومة... دولة بلا جيش ولا موارد، دولة تكون جسراً لتفتح أبواب العالم العربي أمام إسرائيل»، ويختم: «هذه الدولة لو سماها الفلسطينيون إمبراطورية، فستكون إسرائيل سعيدة».

عمل شلح على تشريح العقل الإسرائيلي الذي يعتبر نفسه «رباً» بما يمتلكه من قوة: «إسرائيل لا ترى أصحاب الحد الأدنى من المطالب الذين يسعون إلى تحقيقها عبر المفاوضات، ولا ترى أصحاب الحد الأقصى الذين يطالبون بفلسطين من البحر إلى النهر؛ إسرائيل لا ترى الطرفين، ولا تريد أن تعطي أحداً شيئاً، والعالم لا يريد حل المسألة الفلسطينية، لكن يريد حل المسألة اليهودية التي عانى منها كله؛ يريدون حلها على حساب القضية الفلسطينية». لكن خلال الانتفاضة، تجاوز الدكتور رمضان عبد الله دوره السياسي والفكري، فقد اتهمته إسرائيل بالمسؤولية المباشرة عن عمليات الحركة التي استهدفت الاحتلال، تلك التهمة التي لم يحاول شلح نفيها عن نفسه، بل أكدها عندما خرج على التلفزيون وأعلن عام 2002 مسؤولية الذراع العسكرية للحركة، «سرايا القدس»، عن عملية «زقاق الموت» التي وقعت في منطقة وادي النصارى في مدينة الخليل. حينها، كان شلح عبر شاشة «المنار» يتحدث عن العملية التي لا تزال مستمرة، وتسببت في مقتل القائد العسكري الإسرائيلي في مدينة الخليل إضافة إلى 13 جندياً. وسريعاً أعلنت واشنطن عام 2003 إدراجه على «قائمة المطلوبين»، وواصلت ملاحقته برصد جائزة قدرها خمسة ملايين دولار عام 2007 لمن يقدم مساهمة تؤدي إلى القبض عليه.

إلى جانب ذلك كله، قدم الرجل الذي وضعه «مكتب التحقيقات الفيدرالي» (FBI) على قائمة أبرز المطلوبين لديه عام 2017، مقاربة دقيقة في فهم الأحداث التي شهدتها البلدان العربية منذ 2011، تلك «الثورات» التي وصفها بقوله «ما يسمى أحداث الربيع العربي»، وقد وجد فيها، ولا سيما أحداث سوريا، «فرصة غربية لتمزيق البلاد وتحقيق المصلحة العليا للغرب». يقول شلح: «القوى الداعمة تريد استمرار هذه الحرب حتى تمزق سوريا إلى كيانات ترتمي جميعها في أحضان العدو الصهيوني». هذا الفهم الدقيق للحدث استطاع العبور بـ«الجهاد» من الوقوع في حرب الاصطفاف المكلفة، لينحاز الرجل إلى فلسطين، ويقدم رؤيته المتزنة للأحداث التي تاه في أتونها الجميع. رحل شلح صامتاً بعدما هتف وصرخ وتحدث كثيراً في أعوام عمره التي جاوزت الستين بعامين، مريضاً على فراشه، كما كان يخشى أن يختم عمره بغير الشهادة، غريباً عن الحي الذي بكاه اليوم، وعن الأرض التي لم يسمح له الاحتلال بأن يزورها حتى وهو مسجى في نعشه.

خلال إحياء «يوم القدس» العالمي في الضاحية الجنوبية (الأخبار)

عمل شلح على تشريح العقل الإسرائيلي الذي يعتبر نفسه «رباً»

خلال الانتفاضة، تجاوز رمضان عبد الله دوره السياسي والفكري

مع السيد علي الخامنئي في طهران (موقع الويب)

تأخّر الردّ المصري يحسم الدفن في دمشق

تسبّب التأخّر المصري في الردّ على الاتصالات الفلسطينية للتنسيق لدفن جثمان الأمين العام الراحل لحركة «الجهاد الإسلامي»، رمضان شلح، في إكمال دفنه في دمشق أمس، فيما قالت الحركة إن الدفن تمّ هناك بناءً على «رغبة العائلة». وذكرت مصادر مقربة من «الجهاد» أنها أجرت «اتصالات واسعة مع القيادة المصرية» لعودة الجثمان كي يوارى في الثرى في مسقط رأس شلح في غزة. وجراء تأخر الرد، الذي كان مرتبطاً بالموافقة الإسرائيلية للقاهرة، تم الدفن في مقبرة الشهداء بمخيم اليرموك بجوار مؤسس الحركة، الشهيد فتحي الشقاقي، وذلك بحضور الأمين العام زياد النخالة. وسبق ذلك تضارب للأنباء الواردة من وسائل الإعلام العربية والفلسطينية وكذلك الإسرائيلية حول طبيعة رد تل أبيب، فبينما انتقد صحافيون إسرائيليون «موافقة الحكومة» على الموافقة على دخول الجثمان، نفت مصار فلسطينية ذلك. يذكر أنّ العدو رفض طلباً مصرياً عام 2012 بدخول شلح والنخالة إلى القطاع. في السياق، قال القيادي في «الجهاد» خالد البطش، إن كلاً من رئيس السلطة، محمود عباس، ورئيس هنية، تواصلا مع المصريين من أجل نقل الجثمان، مشيراً إلى فتح العزاء لثلاثة أيام في غزة. وخلال الجنازة، قال النخالة إن «فقيد الأمة الدكتور رمضان شلّح ترك بصمة واضحة في مسيرة المقاومة باتجاه فلسطين والقدس» مضيفاً: «نقف اليوم نودع هذه القامة الكبيرة، وفي القلب حزن كبير... (سوف) تستمر مسيرة الجهاد والمقاومة نحو فلسطين ونحو القدس، حتى تحقيق النصر لشعبنا ومقاومتنا».

وصدرت بيانات نعي من جهات عدة، أبرزها لحزب الله، قال فيه: «غادر دنيانا ليلة البارحة (أول من أمس) أخ حبيب وصديق عزيز وقائد حكيم... فقدنا برحيله قامة شامخة من قمم المقاومة في العصر الحديث»، مضيفاً: «هكذا عرفناه وخبرناه في ساحات جهادنا المشترك وفي لقاءاتنا الكثيرة والطويلة في كل المراحل الصعبة».

في السياق نفسه، ألقى رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، فجر أمس كلمة نعى فيها شلح، قائلاً إنه «كان قائداً مجاهداً من قيادات الشعب الفلسطيني، حمل لواء المقاومة، وقاد حركة عظيمة من حركات المقاومة والجهاد، وانتقل إلى جوار ربه بعد مسيرة حافلة بالعطاء والتضحية». أما نائب هنية، صالح العاروري، فقال إن «مواقف الدكتور في كل حياته كانت مشرفة... لا ننسى موقفه في حرب 2014 حين كان حاضراً ليل نهار وفي كل التفاصيل مع قيادة الحركة». كذلك، قال مسؤول «فتح» في غزة، أحمد حلس، إن «شلح كان شخصية وطنية وحدودية، ويحاول أن يجمع الكل الفلسطيني على كلمة واحدة»، مضيفاً خلال صلاة الغائب أمس، إن «شلح يحظى باحترام وتقدير عال من فتح، (لأنه) كان عنواناً لنا للحل عندما كنا نختلف في الحوارات الوطنية».

(الأخبار)

شلح والشهيد قاسم سليماني في طهران (الأخبار)

المشهد الأميركي

بعد مرور أسبوعين على الانتفاضة الاميركية، اخذت التحرّكات منحى جديداً على الارض. لوحظ تراجع اعمال العنف منذ اوّل من امس لمصلحة التظاهرات السلميّة التي اخذت بالتوسّع، سواء في الاعداد ام شمولها مناطق تعدّ معقلاً للعنصريين البيض تاريخياً. في البيت الأبيض، لا يزال دونالد ترامب محافظاً على خطابه المتشدّد، وان أذعن لنصائح البنتاغون بتجنّب نشر القوات. سياسياً ايضاً، يصعّد الديموقراطيون مسعاهم لاستغلال الحدث، على خط التشريع في الكونغرس، وايضاً عبر زيارة جو بايدن لعائلة جورج فلويد. في الأثناء، كانت «العدوى» الاميركية تنتشر اكثر حول العالم، ولا سيما في اوروبا حيث لم تتوقّف التظاهرات المتضامنة

أسبوعان على الاحتجاجات
تكساس للمرّة الأولى!

تقدم كتلة الاعضاء السود في الكونغرس اليوم اقتراح قانون لتفعيل آليات محاسبة الشرطة (أ ف ب)

تشهد الاحتجاجات في الولايات المتحدة، بعد أسبوعين على انطلاقها غداة مقتل جورج فلويد، أكبر تجمّعات ومسيرات حتى الآن، ولا سيما في العاصمة، كما جرى خلال اليومين الماضيين، أي منذ السبت الذي وصف بأنه «الأول من نوعه» منذ اندلاع الانتفاضة، وذلك لناحية غياب أعمال العنف بصورة شبه كاملة. في واشنطن، تظاهر عشرات الآلاف عند نصب لينكولن التذكاري، قبل أن يتوجّهوا في مسيرة نحو البيت الأبيض مردّدين: «لا أستطيع التنفس»، و«ارفعوا أياديكم.. لا تطلقوا النار». إثر ذلك، أعلن رئيس بلدية نيويورك، صباح أمس، إنهاء فرض حظر التجوّل الليلي الذي كان يفترض أن ينتهي بعد يوم.

في هذا الوقت، كان الرئيس دونالد ترامب يأمر بسحب «الحرس الوطني» من واشنطن «بعدما صار كل شيء تحت السيطرة»، وفق ما غرّد على «تويتر»، قبل أن يستدرك: «بإمكانهم العودة سريعاً إذا اقتضى الأمر. متظاهرون عددهم أقل بكثير مما كان متوقعاً أمس (السبت) مساء». تقلبل ترامب من شأن كبريات التظاهرات عكس التوتّر الذي تعيشه إدارته، وسط انقسامات في الآراء من جهة، وعدم تجاوب البنتاغون مع طموح الرئيس إلى نشر العسكر. كما نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر وصفته بـ«مسؤول أميركي كبير»، أن ترامب قال لمستشاريه، الأسبوع الماضي، إنه يريد نشر عشرة آلف جندي في العاصمة. وفق هذه الرواية، شهد الاجتماع العاصف في المكتب البيضاوي خلافات في الرأي، وتمسّك كل من وزير الدفاع مارك إسبر، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مارك ميلي، ووزير العدل وليام بار، برفض نشر القوات، في حين رغب ترامب حتى في تحريكها بالجد الأدنى.

بالعودة إلى الشارع، ظل الزخم تصاعدياً، إذ شهدت مدينة فيدور في ولاية تكساس تجمّعاً من السود والبيض حملوا لافتات كتب عليها: «حياة السود مهمّة». وبعد وصول التحركات المتعاطفة مع قضية العنصرية سابقة في تكساس التي عادة ما ينظر إليها على أنها معقل البيض العنصريين، إذ كانت من المناطق التي تمنع السود من التجوّل ليلاً، ولطالما ارتبط اسمها بالتنظيمات العنصرية، كجماعة «كو كلوكس كلان». هذا الزخم جعل الشعارات الغاضبة تتحوّل سريعاً إلى حركة مطلبية، إذ بدأت تتركّز التحرّكات على إحداث إصلاحيات عملية لنظام العدالة الجنائية ومعاملة الأقليات.

أما الحزب الديموقراطي، فيسارع إلى تلقّف ما يجري، معلناً أمس أنه سيدفع باتجاه إصلاحات. ومن المنتظر أن تقدّم، اليوم، كتلة الأعضاء السود في الكونغرس اقتراح قانون لتفعيل آليات محاسبة الشرطة، عبر تسهيل مقاضاة عناصرها وحظر التوقيف القائم على الخنق وطلب كاميرات تثبّت على زي الشرطي، وأيضاً إعداد قاعدة بيانات وطنية لتسجيل سلوكهم. وقالت عضو اللجنة الدائمة عن فلوريدا فال ديمينغز، وهي النائب المحتمل لجو بايدن، إنه يجب إعداد تشريعات لضمان الإصلاح و«محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة

> **شهد الاجتماع العاصف في المكتب البيضاوي خلافات في الرأي**

لذلك، والنظر في معايير التدريب وفي سياسات استخدام العنف وفي آليات التوظيف وفي التنوع».

في المقابل، لم يصدر أي موقف عن إدارة ترامب تجاه مطالب الشارع، بل إن الوزير بار رفض أي خطوة تحدّ من حصانة أفراد الشرطة، قائلاً: «لا أعتقد أن هناك ضرورة لتقليص الحصانة من أجل ملاحقة شرطيين سيئين، لأن هذا الأمر سيؤدي حتماً إلى تراجع الشرطة «عن أداء واجبات إنفاذ القانون». وفي حين أن ترامب يتلقى انتقادات حادة من جمهوريين، كغوندليزا رايس وكولن باول، مضى منافسه الديموقراطي بايدن، إنه يجب إعداد تشريعات لضمان الإصلاح و«محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة

> **شهد الاجتماع العاصف في المكتب البيضاوي خلافات في الرأي**

لذلك، والنظر في معايير التدريب وفي سياسات استخدام العنف وفي آليات التوظيف وفي التنوع».

في المقابل، لم يصدر أي موقف عن إدارة ترامب تجاه مطالب الشارع، بل إن الوزير بار رفض أي خطوة تحدّ من حصانة أفراد الشرطة، قائلاً: «لا أعتقد أن هناك ضرورة لتقليص الحصانة من أجل ملاحقة شرطيين سيئين، لأن هذا الأمر سيؤدي حتماً إلى تراجع الشرطة «عن أداء واجبات إنفاذ القانون. وفي حين أن ترامب يتلقى انتقادات حادة من جمهوريين، كغوندليزا رايس وكولن باول، مضى منافسه الديموقراطي بايدن، إنه يجب إعداد تشريعات لضمان الإصلاح و«محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة التي تشارك الأفارقة الأميركيين نضالهم، تعي بأنها تُسهم في مشروع فكري-سياسي، واجتماعي، يهدف إلى تغيير النظام القائم. ويعتبر آجاري أن السمة الرئيسية للاحتجاجات اليوم هي أن الأفارقة-الأميركيين لا يطالبون بالاعتراف بهم كمواطنين عاديين، أسوة بالبيض: «فرضيتي، والمنظور الذي انطلق منه لفهم التطورات، هي أن السود لا يستطيعون سوى أن يكونوا أنفسهم. هم يعيشون في مجتمع يذكّرهم في كل لحظة بلون بشرتهم، ويعني ذلك أنهم غير قادرين على الاندراج في مشروع انصهاري ليصبحوا بشراً كالآخرين، أي بيض. الخيار الوحيد المتاح لهم هو التمسّك بهوّيتهم السوداء وتعبئة الموارد المعنوية والتاريخية العميقة التي تختزنها، أي مجمل الأحداث التاريخية التي دافع فيها السود عن كرامتهم في الولايات المتحدة وجزر الكاريبي، وكذلك في أفريقيا. ما يجري اليوم هو استمرار لتاريخ النضال ضد العبودية والاستعمار. فتاريخ النضال الجذري للفصل العنصري الأكثر فظاظة، وبين الشمال، حيث تتجلّى العنصرية أحياناً بأشكال أقلّ حدّة».

وفقاً لآجاري إلى جانب حركة «حياة السود مهمّة»، المشاركة بقوّة في الحراك الراهن وبأشكال مختلفة حسب المناطق، وجماهير السود، وغالبيتهم من الشبان، تنظيماتٌ بيضاء. وهو يضيف أن «غالبيتها من اليسار الجذري، ماركسية أو ذات توجهات ثورية أو حتى إصلاحية جذرية». في جميع التنظيمات، بما فيها البيضاء، الأحادي ولتدمير الآخر في الثقافة الأميركية، على صلة بنشأة هذه الدولة كنتاج للاستعمار الاستيطاني ولإبادة السكان الأصليين، له أثر كبير على المخيال السياسي. «مخيال البيض الذي كان مسكوناً بفرسان كوكلوس كلان في الماضي، وبالشرطة والحرس الوطني ومتطوعي الجيش اليوم يستبطن كذلك عملية إبادة السكان الأصليين وتطويع السود للتحكم الكامل بالبلاد والسكان».

لكن المشكلة لا تقف عند كراهية السود، وهي بين مرتكزات المخيال

> **مطلب السود المركزي هو التغيير الجذري للنظام**

الحربي العنيف للشرطة الأميركية، بل هي تتعداها إلى الإمكانات والتجهيزات المقدمة لها. «في سنة 1997، قام بيل كلينتون بتمرير قانون سمح بتجهيز الشرطة الأميركية، بما فيها تلك المتواجدة في البلدات الصغيرة، بأسلحة حربية فائضة كانت في مخازن الجيش. نحن اليوم في مواجهة شرطة هي أشبه ما تكون بالجيش نتيجة لمستوى تسليحها وتجهيزها، وكذلك للتدريبات العسكرية التي تخضع لها ما يعزّز ميلها إلى العنف المفرط. عندما تلتقي عناصرها المشحونة أيديولوجياً، والتي تستسهل اللجوء إلى الأسلحة الحربية، بأشخاص غير بيض، هي تعتبر أنها في مقابل أعداء لا مواطنين، وأن المطلوب هو التخلّص منهم. هذا هو المنطق الذي يحكم أفعال أجهزة الشرطة الأميركية المختلفة»، برأي آجاري. للتصدي لكراهية السود المتجذّرة في عمق المخيال السياسي والبوليسي الأميركي، تتزايد المجموعات المطالبة بتفكيك، أو على الأقل نزع سلاح أجهزة الشرطة وتنظيم نمط من الأمن الذاتي للأفارقة الأميركيين. «من الطبيعي عندما تتحول الشرطة من جهاز حماية إلى قوّة احتلال يصبح المطروح ليس إصلاحها بل التخلّص منها. ينبغي التوصّل إلى تصوّر لنمط ديمقراطي في إدارة الصراعات غير تلك السلطة الغاشمة، أي الشرطة، التي لا تسعى لمساعدة الأفارقة الأميركيين على حلّ مشكلاتهم بل تعتبر أنهم المشكلة. من الطبيعي البحث عن مخرج جذري من هذا الوضع»، يختم الفيلسوف آجاري.

مقابلة

نورمان أجاري

● الشرطة الأميركية جيش احتلال كاره للسود
● الانتفاضة استمرارية للنضال ضد العبودية والاستعمار

آجرتها **لينا كنوش**

منذ مقتل جورج فلويد خنقاً من قبل شرطي أميركي، تشهد الولايات المتحدة على النطاق الوطني موجة احتجاجات واسعة، يؤجّجها أيضاً انكشاف ضخامة الفوارق الاجتماعية على خلفية جائحة «كورونا». الأفارقة الأميركيون الذين يعانون تاريخياً من الاضطهاد العرقي وامتهان الكرامة، هم إضافة إلى ذلك أوّل ضحايا الجائحة، ما يفسّر برأي الفيلسوف نورمان آجاري، أستاذ الفلسفة في جامعة فيلانوفا في فيلادلفيا، ومؤلف كتاب «الكرامة أو الموت»، جذرية الحركة الاحتجاجية الحالية في الولايات المتحدة.

في نظر نورمان آجاري، تمثّل الاحتجاجات اليوم في الولايات المتحدة انتفاضة جماهيرية للمجتمع المدني الأسود، رغم أن «التجارب السياسية والإجتماعية لمكوّنات هذا المجتمع متباينة جداً. هناك فارق بين الأوضاع السائدة في جنوب الولايات المتحدة، الذي كان المعقل التاريخي للفصل العنصري الأكثر فظاظة، وبين الشمال، حيث تتجلّى العنصرية المسيطرة. على العكس من ذلك، كانوا يجتاحون شوارع المدن للمطالبة بتغيير جذري للمجتمع». ويشير آجاري إلى خصوصية شعار «حياة السود مهمّة»، بدلاً من شعار «كل حياة مهمّة» مثلاً، المرتبطة بتاريخ الأفارقة الأميركيين في الولايات المتحدة، الذين عانوا من العبودية والإذلال ونزع الصفة الإنسانية عنهم.

هناك بالفعل موروث بنيوي للعنف الوحشية التي تمارسها الشرطة ضدّ الشباب. قارنوا هذا بالثالث والرابع من الشهر الجاري، حين احتدمت التظاهرات في ديترويت، وخرجت تظاهرة مرؤّسة في ديربورن، حيث رعت الشرطة ما يقرب من 150 متظاهراً للانتهاء من صورة لبعض الشرطيين يركعون معاً في رسم مرئي لظاهرة تعرف باسم «كوباغندا».

في أعقاب إطلاق النار في أواخر عام 2015 على رجل أسود يدعى كيفين مايثيوز في ديربورن، بات شعار «Blue Lives Matte» صورة شخصية لكثير من العرب على صفحاتهم الشخصية في «فايسبوك»، وهو رمز مؤيّد للشرطة يصوّر علماً أميركياً بالأبيض والأسود، يتوسّطه خطّ أزرق. بحلول العام التالي، تمّت تبرئة الضباط المسؤولين من تهم إطلاق النار.

لسوء الحظ أيضاً، كانت برامج مراقبة الشرطة على مستوى الدولة موجودة في جميع مجالات منظمات المجتمع المدني المحلية العربية والمسلمة. في السنوات الأخيرة، قدم برنامج مراقبة الشرطة التي تشارك الأفارقة الأميركيين نضالهم، تعي بأنها تُسهم في مشروع فكري-سياسي، واجتماعي، يهدف إلى تغيير النظام القائم. ويعتبر آجاري أن السمة الرئيسية للاحتجاجات اليوم هي أن الأفارقة-الأميركيين لا يطالبون بالاعتراف بهم كمواطنين عاديين، أسوة بالبيض: «فرضيتي، والمنظور الذي انطلق منه لفهم التطورات، هي أن السود لا يستطيعون سوى أن يكونوا أنفسهم. هم يعيشون في مجتمع يذكّرهم في كل لحظة بلون بشرتهم، ويعني ذلك أنهم غير قادرين على الاندراج في مشروع انصهاري ليصبحوا بشراً كالآخرين، أي بيض. الخيار الوحيد المتاح لهم هو التمسّك بهوّيتهم السوداء وتعبئة الموارد المعنوية والتاريخية العميقة التي تختزنها، أي مجمل الأحداث التاريخية التي دافع فيها السود عن كرامتهم في الولايات المتحدة وجزر الكاريبي، وكذلك في أفريقيا. ما يجري اليوم هو استمرار لتاريخ النضال ضد العبودية والاستعمار. فتاريخ النضال الجذري للفصل العنصري الأكثر فظاظة، وبين الشمال، حيث تتجلّى العنصرية أحياناً بأشكال أقلّ حدّة».

وفقاً لآجاري إلى جانب حركة «حياة السود مهمّة»، المشاركة بقوّة في الحراك الراهن وبأشكال مختلفة حسب المناطق، وجماهير السود، وغالبيتهم من الشبان، تنظيماتٌ بيضاء. وهو يضيف أن «غالبيتها من اليسار الجذري، ماركسية أو ذات توجهات ثورية أو حتى إصلاحية جذرية». في جميع التنظيمات، بما فيها البيضاء، الأحادي ولتدمير الآخر في الثقافة الأميركية، على صلة بنشأة هذه الدولة كنتاج للاستعمار الاستيطاني ولإبادة السكان الأصليين، له أثر كبير على المخيال السياسي. «مخيال البيض الذي كان مسكوناً بفرسان كوكلوس كلان في الماضي، وبالشرطة والحرس الوطني ومتطوعي الجيش اليوم يستبطن كذلك عملية إبادة السكان الأصليين وتطويع السود للتحكم الكامل بالبلاد والسكان».

لكن المشكلة لا تقف عند كراهية السود، وهي بين مرتكزات المخيال

> **مطلب السود المركزي هو التغيير الجذري للنظام**

الحربي العنيف للشرطة الأميركية، بل هي تتعداها إلى الإمكانات والتجهيزات المقدمة لها. «في سنة 1997، قام بيل كلينتون بتمرير قانون سمح بتجهيز الشرطة الأميركية، بما فيها تلك المتواجدة في البلدات الصغيرة، بأسلحة حربية فائضة كانت في مخازن الجيش. نحن اليوم في مواجهة شرطة هي أشبه ما تكون بالجيش نتيجة لمستوى تسليحها وتجهيزها، وكذلك للتدريبات العسكرية التي تخضع لها ما يعزّز ميلها إلى العنف المفرط. عندما تلتقي عناصرها المشحونة أيديولوجياً، والتي تستسهل اللجوء إلى الأسلحة الحربية، بأشخاص غير بيض، هي تعتبر أنها في مقابل أعداء لا مواطنين، وأن المطلوب هو التخلّص منهم. هذا هو المنطق الذي يحكم أفعال أجهزة الشرطة الأميركية المختلفة»، برأي آجاري. للتصدي لكراهية السود المتجذّرة في عمق المخيال السياسي والبوليسي الأميركي، تتزايد المجموعات المطالبة بتفكيك، أو على الأقل نزع سلاح أجهزة الشرطة وتنظيم نمط من الأمن الذاتي للأفارقة الأميركيين. «من الطبيعي عندما تتحول الشرطة من جهاز حماية إلى قوّة احتلال يصبح المطروح ليس إصلاحها بل التخلّص منها. ينبغي التوصّل إلى تصوّر لنمط ديمقراطي في إدارة الصراعات غير تلك السلطة الغاشمة، أي الشرطة، التي لا تسعى لمساعدة الأفارقة الأميركيين على حلّ مشكلاتهم بل تعتبر أنهم المشكلة. من الطبيعي البحث عن مخرج جذري من هذا الوضع»، يختم الفيلسوف آجاري.

عرب أميركا وانتفاضة جورج فلويد: بين النضال المشترك وإغراء «الاندماج»

جوليا قاسم

جلّت ستينيات القرن العشرين إلى أن «العنصرية لا تنطبق فقط على السود في هذا البلد».

أثارت حادثة إطلاق الشرطة النار على المراهق الأسود، مايكل براون، وهو أعزل، انتفاضة في فيرغسون، الجريمة هذه تقاطعت مع حرب إسرائيلية على قطاع غزة صيف عام 2014. وبينما اختبرت الشرطة الأميركية استراتيجيات جديدة لمراقبة المتظاهرين في فيرغسون، كانت إسرائيل تختبر أسلحتها ضدّ الفلسطينيين الذين شاركوا، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، النصائح مع المتظاهرين حول كيفية حماية أنفسهم من الغاز المسيّل للدموع، وكتبوا رسائل تضامن ودعم لهؤلاء، تحت وسم #Palestine2Ferguson.

مجدداً، لم يكن الفلسطينيون والعرب عموماً مجرّد متفرّجين حين تعلّق الأمر بالعداء المنهجيّ للسود، بل كانوا ضحايا العداء المنظّم ذاته. في عام 2016، قام عامل متجر يمني يدعى عبد الله مفلاحي بتصوير جريمة قتل الشرطة لألتون ستيرلينغ في باتون روج (لويزيانا)، وهو ما شكّل دليلاً يناقض ادّعاء الشرطة بأن ستيرلينغ كان يحمل سلاحاً.

كضحايا لعنف الجيش والشرطة، عادت قضية شائعة بين السود والعرب إلى الظهور في الاحتجاجات الحالية. رُسمت أوجه شبه بين القمع الذي يتعرّض له الفلسطينيون على أيدي الجيش الإسرائيلي، ووحشيّة الشرطة الأميركية ضدّ السود. وشاركت في التظاهرات التي عمّت المدن الأميركية على خلفية مقتل جورج فلويد، جاليات عربية ومسلمة، ولا سيما في ديترويت وشيكاغو ونيويورك، ومجموعات مثل «حركة الشباب الفلسطيني» و«يو إس بي سي إن» (شبكة المجتمع الفلسطيني - الأميركي).

اتخذ التضامن بعداً أممياً. في فلسطين، كما غيرها من بلدان المنطقة، بيّن وسم «أميركا تنتفض» تضامنَ منطقة شديدة التأثر بعنف الدولة الأميركية، مع ضحايا الاستعمار الداخلي. لكن دعم الشباب العربي قوبل ببعض التوتّر والخلاف من قِبَل أصحاب الأعمال الصغيرة من العرب، الذين أبدوا قلقهم من نهب متاجرهم خلال أعمال شغب. قلقٌ تثبّط قدرتهم على تقديم الدعم الكامل لأولئك الذين ينتظاهرون ضدّ مؤسسة الشرطة. ترافقت التظاهرات، في بعض الأحيان، مع أعمال شغب ونهب، بدءاً بنهب متجر «تارغت» في مينيابوليس المتواطئ مع شرطة المدينة في عمليات المراقبة، والذي رفض بيع الحليب للمتظاهرين، الوسيلة الشائعة للحدّ من آثار الغاز المسيل للدموع.

يقول عباس بزي إن «غالبية العرب

> **لم يكن الفلسطينيون والعرب عموماً مجرّد متفرّجين حين تعلّق الأمر بالعداء المنهجيّ للسود**

متعاطفون مع جورج فلويد، والمجتمع الأسود بشكل عام... ولكن حين بدأ النهب في مناطق توجد فيها شركات عربية، بدأ التحوّل لدى البعض، وذلك متوقّع». اذجذب العرب إلى فتح شركات، مثل محطات الوقود ومحال الخمور في هذه المناطق، نظراً إلى الضرائب العقارية المنخفضة. نتيجة لذلك، تطورت ديناميّات القوة بين أصحاب الأعمال العرب والمجتمعات التي يخدمون فيها، إلى ديناميّة غير متكافئة وغير صحيّة. وتسلّط صورة جرى تداولها لأصحاب متاجر أميركيين عرب في شيكاغو، يحرسون متاجرهم بالسلاح، الضوء على التناقضات المتأصلة لدى هؤلاء لكونهم مشتبهاً فيهم في الولايات المتحدة، ما يعني استيعاب هويّتهم ضمن منظومة الممتلكات وراس المال، وأدوات المجتمع الراسمالي التي تستهدفها أعمال الشغب. في هذا السياق، يضيف بزي: «سمعت عن محاولات لأناركيين بيض، من خارج المدينة، افتعال أعمال شغب ونهب في ديترويت، ولكن تم إيقافهم...»، نظراً إلى أن نافذة واحدة لم تُكسر في ديترويت أو في أيّ من مناطق جنوب شرق ميشيغان. استغلال بعض العرب لرواية إغلاق جسر رئيسيّ الأبيض، كان، في بعض نواحيه، تكراراً لروايات الإعلام. روايات استتبعت لاحقاً بحديث الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن الحركة المناهضة للفاشية «أنتيفا» بوصفها منظمة إرهابية، ما يعيدنا إلى اتهام رؤساء الشرطة الجنوبيين في عصر ما بشجبه بشدة، ويدعو العرب «إلى النظر إلى ما وراء الجدران الأربعة لأعمالهم»، من أجل «رؤية الصورة الأكبر». ويذكّر أيضاً بأن «الولايات المتحدة تهمّش نسبة كبيرة من سكانها»، إذ إنها لا تمنح هؤلاء الفرص ذاتها.

في حين استمر حرمان المواطنين السود من السكن والرهون العقارية في المجتمعات الأميركية، وتالياً تفاقم ظاهرة الفصل العنصري المعروفة باسم «الخطّ الأحمر»، استفادت الطبقة الوسطى العليا وطبقة رجال الأعمال العرب بائار الحراك الطبقي والرحلات البيضاء والثروة الجديدة. اقترب العرب من البياض، الذي عزفه جيمس بالدوين على أنه «مجاز للسلطة»، بعد انتقالهم من مهاجرين في المدن الداخلية إلى الضواحي المجزّاة. تشكيل «السلامة المتصوّرة» كما تشرحها المصرية ــ الأميركية مونيكا إسحاق، حوّل وضع هؤلاء من كونهم «جماعة مضطهدة» إلى أقلّيات نموذجية. وتوضح أنهم «لا يحاولون هزّ القارب وفقدان وضعهم الاجتماعي الممنوح إليهم من قِبَل أقرانهم البيض».

جادل غرامشي بأن الدول الرأسمالية تحكم بواسطة مزيج من القوّة في المجتمع السياسي، والقبول من خلال المجتمع المدني. في سياق المجتمعات العربية، تحوّلت الشرطة من وجود قوي ووحشي، إلى هيمنة قوّة ناعمة. عبر تشجيع المشاركة العربية في الحكومة المدنية وقوات حفظ النظام، وكذلك مكتب التحقيقات الفيدرالي، عن طريق برامج مثل BRIDGES، ارتفعت نسب المشاركين الذين باتوا يرون أنفسهم شركاء في المجتمع، بخلاف الوقت الذي كتب فيه نبيل إبراهام في «عرب ديترويت» أن النساء سينتظمن في وجه الأعمال بعنوان «مكافحة التطرّف العنيف»، والذي يهدف إلى مراقبة المجتمعات العربية والمسلمة، منحاً للعديد من المنظمات العربية والمسلمة، مثل «مجلس التراث اللبناني الأميركي» السابق في ديربورن، و«مجلس المنظمات الإسلامية في شيكاغو الكبرى».

في كل من «الوقاية» والآن في مجال «الصحة العامة»، يسمح «نموذج التدخّل» التابع لقسم شرطة مدينة ديربورن لأيّ شخص «بإبلاغ الشرطة» عن سلوك أيّ فرد من أفراد المجتمع. يسلّط هذا الضوء على العلاقات القائمة على كسب المعاملات بدلاً من التغيير النوعي، والمواقف التي ميّزت العرب الذين يوالون هياكل السلطة، كآلية دفاع عن العرب الآخرين الذين التزموا بالنضالات المشتركة حين اعترفوا بسمات القمع في أميركا وخارجها. مع ذلك، فإن الغالبية ما زالت تميل إلى العدالة، باعتبارها «بقعاً عمياء من الجهل»، كما تؤكد إسراء، وهي عاملة في المجتمع المحلي في ديربورن. وتقول: «المزاج نشيط، والمزاج ثوري».

سوريا على وقع التدهور القياسي لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي، من جرّاء عوامل كثيرة، أخرها قرب تطبيق قانون «قيصر». ومع استحكام الأزمات المعيشية والاقتصادية، من جرّاء الاستغلال السياسي والأمني لهذه الظروف مجتمعة، انطلقت تظاهرات في مناطق متفرقة في محافظتي درعا والسويداء

تدهور قياسي في سعر الصرف
التظاهرات تعود إلى درعا والسويداء

المجموعات التي رفعت الشعارات السياسية قريبة من وليد جنبلاط (أ ف ب)

جاءت الحصة الكبرى من التظاهرات الاحتجاجية الجديدة في سوريا من نصيب مدينة السويداء في الجنوب، حيث جال المتظاهرون في أسواق المدينة، واستمرّ تحركهم أكثر من ساعتين، من دون أن تفرّقهم القوى الأمنية. بدأت التظاهرات بعد دعوات انطلقت لمطالبة الحكومة بإيجاد حلّ للهبوط القياسي في قيمة الليرة أمام الدولار الأميركي، لكن سرعان ما تحولت تظاهرة السويداء على وجه خاص إلى احتجاج يحمل شعارات سياسية تشبه إلى حد بعيد شعارات التظاهرات الأولى في البلاد عام 2011.

الدعوات إلى التظاهر بدأت الأسبوع الماضي، عبر صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، تحت وسم «بدنا نعيش»، مطالبة بالتجمع وإغلاق المحال التجارية حتى إيجاد الحلول. وقد نُظّمت أول تظاهرة أول من أمس في أسواق السويداء، ثم تجددت المسيرات أمس في أكثر من منطقة في محافظة درعا (جنوب)، وسرعان ما تفرق المتظاهرون من دون أي توتر. لاحقاً في السويداء بان المشهد مختلفاً، إذ انطلقت تظاهرة أمس من أمام مبنى المحافظة، وسرعان ما تحولت إلى شعارات تطالب بـ«إخراج روسيا وإيران من سوريا»، و«إيقاف دعم حزب الله وطرد الفلسطينيين»، إضافة إلى شعارات نادت بـ«تغيير النظام ورحيل الرئيس (بشار) الأسد»، كما استمر التحرك أكثر من ساعتين قبل أن يتفرّق المحتجّون.

حتى الليل كانت السويداء لا تزال تشهد توتراً ومزيداً من الدعوات إلى التظاهر من معارضين من أبناء المدينة مقيمين خارج البلاد. وفي معلومات حصلت عليها «الأخبار»، فإن المجموعات التي رفعت تلك الشعارات هي مجموعات الشيخ وحيد البلعوس سابقاً، الذي اغتيل قبل خمس سنوات في تفجير داخل المدينة. وكان البلعوس يتزعم مجموعة تطلق على نفسها اسم «مشايخ الكرامة»، ونشطت على خط معارضة الحكومة السورية ورفض تجنيد أبناء السويداء في الجيش. ويُعرف عن هذه المجموعات قربها، كما متزعّمها السابق، من زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان، وليد جنبلاط.

في المقابل، تدخل بعض شيوخ الطائفة الدرزية لتهدئة الشارع

> برّات واشنطن نفسها من نتائج العقوبات وآثار قانون «قيصر»

وضبطه، فيما طوّقت قوات الأمن مبنى المحافظة، وشدّدت الحراسة حوله خوفاً من تطور الأوضاع. وصرّح محافظ السويداء، همام الدبيات، لوسائل إعلام محلية، بأنه «يجري التواصل مع المحتجّين للاستماع إلى المطالب المنطقية... هناك من يخرج عن الإطار العام». وشهد مبنى المحافظة اجتماعاً أفضى إلى مجموعة من القرارات المتعلقة بتأمين المواد الأساسية وتكثيف الرقابة على التجار لضبط الأسعار. يُذكر أن السويداء شهدت تظاهرات مماثلة في الشهر الأول من العام الجاري، استمرت ثمانية أيام، قبل تلبية المطالب، وإحداها كانت «سوء تعامل وزارة النفط مع المدينة».

في باقي المحافظات، أغلق عدد كبير من الباعة محالّهم تجنباً للخسارة بعد ارتفاع الأسعار والتدهور الكبير في سعر صرف الليرة التي سجلت هبوطاً قياسياً أمس تخطى خلاله الدولار 2850 ليرة، للمرة الأولى في السوق الموازية، مقارنة بمتوسط 1900 في الأسبوعين الماضيين، وذلك قبيل بدء تطبيق قانون «قيصر» الأميركي الذي يفرض عقوبات جديدة على البلاد. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن المتحدثة باسم «برنامج الأغذية العالمي»، جيسيكا لاوسون، أنّ «أي انخفاض إضافي في قيمة الليرة سينعكس ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية الرئيسية المستوردة، كالأرز والمعكرونة والعدس»، منبّهة من أنّ ذلك «يهدّد بدفع مزيد من السوريين إلى الجوع والفقر، وانعدام الأمن الغذائي».

مع ذلك، لم تغب واشنطن عن المشهد، إذ نفت السفارة الأميركية لدى سوريا، عبر حسابها على «تويتر»، أمس، علاقة العقوبات الأميركية والأوروبية بالأوضاع الاقتصادية المتعسرة في سوريا، قائلة: «لا يستطيع بشار الأسد ونظامه إخفاء الحقيقة: منذ أكثر من تسع سنوات، يشنون حرباً دموية ضد الشعب. لقد دمّرت الحرب المدمرة للنظام الاقتصاد السوري، وليس العقوبات الأميركية أو الأوروبية».

(الأخبار)

مصر

قرض جديد من «صندوق النقد» بشروط مجهولة

القاهرة ــ **الأخبار**

وافق «صندوق النقد الدولي» على إقراض القاهرة المصرية 5,2 مليارات دولار أميركي بصورة عاجلة، وخلال عام، ليصل إجمالي ما حصلت عليه مصر من قروض منذ بداية العام الجاري من الصندوق وحده إلى نحو ثمانية مليارات. وجاء القرض الجديد تحت عنوان «التعامل مع تداعيات فيروس كورونا»، ليرتفع إجمالي القروض المانِحة من الصندوق إلى 20 ملياراً، ضمنها القرض السابق الذي انتهى صرفه العام الماضي وقيمته 12 ملياراً.

ومن المقرر أن يوافق مجلس مديري الصندوق في اجتماعه المقبل على القرض الجديد الذي ستضيفه الحكومة على موازنة العام المالي الجديد مطلع الشهر المقبل، على أن يسد الفجوة في الميزانية. وتقدر وزارة المالية قيمة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بنحو 987,7 مليار جنيه، وهي الأموال التي ستستكمل في سداد المصروفات الحكومية ومخصصات القروض والفوائد المستحقة عليها، إذ تلتهم وحدها 65,5% من قيمة المصروفات.

بموجب القرض الجديد، يصل الدين الخارجي إلى نحو 111 مليار دولار، أي ما يعادل 135% من إجمالي الناتج المحلي، وهو رقم يفوق بأكثر من أربعة أضعاف الرقم المسجل قبل ست سنوات حين تولى عبد الفتاح السيسي الرئاسة، علماً بأن الحكومة رفضت إعادة النظر في وقف بعض المشروعات المستعجلة جراء أزمة كورونا، وخاصة المرتبطة بالمشروعات السياحية والأثرية، ومن بينها المتحف المصري الكبير المقرر افتتاحه العام المقبل.

والآن، تحصل القاهرة على تمويل خمسة مليارات عبر ثلاث شرائح مختلفة، لبيلغ إجمالي ما تم اقتراضه والحصول على تمويل بشأنه منذ بداية أزمة كورونا قبل مئة يوم نحو 13 ملياراً، فيما تراجعت قيمة الجنيه أمام الدولار بنحو 10% خلال الأيام الماضية مع تآكل الاحتياطي النقدي الذي سجل 36,03 ملياراً في نهاية الشهر الماضي، أي بانخفاض مليار دولار عن الذي قبله، ليفقد الاحتياطي نحو تسعة مليارات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة.

ويقدر خبراء الاقتصاد الفجوة في الموازنة الجديدة بنحو 16 مليار دولار، ما يعني ضرورة الحصول على سندات جديدة بقيمة تقترب من 4 مليارات، مع توقع بزيادة الفجوة في حال استمرار الإغلاق السياحي في قطاع يشكل الحجر الأساس من مصادر النقد الأجنبي، بجانب الأزمة في عائدات قناة السويس التي تراجعت بشدة مع توقف الحركة العالمية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تحويلات المصريين في الخارج.

> بموجب القرض الجديد، يصل الدين الخارجي إلى نحو 111 مليار دولار

برغم ضرورة موافقة مجلس النواب على القرض قبل الحصول عليه، فإن تفاصيل القرض لم تعرض على المجلس من الأساس، مع أنه جرت مناقشة الميزانية بصورة مفصلة منذ أسابيع في اللجان المختلفة، وهو ما يعكس تحركاً حكومياً بعيداً من مجلس النواب الذي يفترض امتلاكه صلاحيات رقابية. ومن جهة أخرى، ترفض الحكومة تخفيض أسعار المحروقات برغم أنها ربطتها بالأسعار العالمية بحجة تمويل العجز المفاجئ في الموازنة، كما أنها لم تكشف تفاصيل البرنامج الجديد الذي اتفقت عليه مع «صندوق النقد» والمرتبط حتماً بحزمة إجراءات ظهر منها أخيراً الاقتطاع من رواتب العاملين في الدولة لمصلحة الموازنة العامة.

إلى ذلك، سمح «البنك المركزي» للبنوك بالتحرك في هامش سعر الدولار خلال الأيام الماضية بعد أسابيع من تمسك رئيسه، طارق عامر، بتثبيت سعر الصرف في مستوى معين، برغم أنه لا يمتلك سلطة فعلية على البنوك. لكن توجيهاته في هذا السياق كانت واضحة لجميع إدارات البنوك الذين التزموا تعليماته، ما أدى إلى عودة السوق السوداء نتيجة القيود المصروفة للحصول على العملة الصعبة.

عادت السوق السوداء لتظهر بسبب القيود على العملة الصعبة (أ ف ب)

العراق

الحكومة تكتمل والعامري يستقيل: هل ينفرط «تحالف الفتح»؟

بغداد ــ **الأخبار**

إثر الجلسة البرلمانيّة العراقية الأخيرة، التي عُقدت السبت الماضي، باتت الحكومة الاتحاديّة برئاسة مصطفى الكاظمي مكتملة، بعدما مُنح المرشحون للحقائب السبع الشاغرة «ثقة» الكتل النيابيّة. لم يطرأ أي تعديل على القائمة التي قدّمها الكاظمي إلى رئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، قبل أيام: فؤاد حسين وزيراً للخارجية رغم «التحفّظات» الخجولة، وإحسان عبد الجبار للنفط، وحسن حمادي للثقافة وللسياحة، وإيفان فائق للهجرة والمهجّرين، وعلاء عبيد للتجارة، ومحمد كريم صالح للزراعة، وسالار محمد للعدل. كما خَوّل البرلمان رئيس الحكومة استحداث حقيبة جديدة لوزارة دولة ستمنح للتركمان.

مشهد دفع الكاظمي إلى القول إن «استكمال الكابينة الوزارية بتصويت مجلس النواب على الأسماء التي قدمناها هو رافع إضافي لتنفيذ المنهاج الوزاري، والإيفاء باستحقاقات المرحلة والتزام وعودنا أمام شعبنا»، ليؤكّد لاحقاً، خلال الجلسة الاستثنائيّة لمجلس الوزراء، أن حكومته «وضعت الخطط لتجاوز التحديات الكبيرة في الجانب المالي وجائحة كورونا وانهيار أسعار النفط». وبينما قال إن «سوء النظام الإداري عرقل العديد من المشاريع»، أكد أنه «بعد إكمال الكابينة نُبدأ الخطوات العملية كفريق واحد لتجاوز التحديات».

ويُسجّل للكاظمي أنّه، مقارنة بالحكومات السابقة، استطاع أن يملأ مختلف الشواغر في مدّة قياسيّة، لكن ثمة من يسأل عن آلية أو كيفيّة هذا «الملء»، وهل رضخ الكاظمي في نهاية المطاف لـ«المحاصصة» الحزبية ـ الطائفيّة، مساهماً مرّةً أخرى في تعزيزها؟ الإجابة هنا، ومن مصدر سياسي بارز، تشي بأن الرجل «مضطرّ» إلى أن يراعي التوازنات الداخليّة، وخاصّة أن حكومته ليست بالتكنوقراط المستقل، وإنما مطعّمة بوجوه سياسيّة، بل هي «إنقاذيّة أوّلاً، وانتقاليّة ثانياً، وأمر واقع ثالثاً». ولا يستبعد المصدر، في حديث إلى «الأخبار»، رضوخ الكاظمي لبعض الضغوط، لكنّه استطاع أخيراً أن «يملأ الشواغر في وقت قياسيّ... يجب منحه بعض الوقت قبل الحُكم على أدائه، وخصوصاً أن الأزمات التي يمرّ بها العراق استثنائيّة، وتفرض صبراً استثنائياً».

> ثمة نظريّات أن العامري قد يتولّى مهمة رئيس «هيئة الحشد» بدلاً من الفيّاض

على خطّ موازٍ، جاءت لافتة استقالة زعيم «تحالف الفتح» (تكتّل برلمانيّ يضم الكتل المؤيّدة لـ«الحشد الشعبي»)، هادي العامري، من البرلمان، وتعيينه القيادي في «منظمة بدر» عبد الكريم بونس عيلان (أبو مريم الأنصاري) بديلاً منه، في مخالفة قانونيّة صريحة، فأي تحرّك من هذا القبيل يعدّ من صلاحيّات «المفوضيّة العليا المستقلة للانتخابات». خطوة العامري قد تكون مقدّمة لمفاجآت «ثقيلة»، أبرزها انفراط عقد «الفتح»، كما ينقل أكثر من مصدر تحدّث إلى «الأخبار» أن قادة «الفتح» أعربوا غير مرّة عن استيائهم من أداء الرجل، وقد نقلوا ذلك إلى «الدوائر الإقليميّة المعنيّة».

هذه «النظريّة» توازيها نظريّات أخرى تشي بأن العامري قد يتولّى مهمة رئيس «هيئة الحشد» بدلاً من فالح الفيّاض قريباً، وهذا ما نفاه أكثر من قياديّ في «الحشد». كذلك، سرى حديثٌ أن «بدر» في صدد إعادة ترتيب «بيتها الداخلي»، ولهذا تنحّى العامري الساعي الى أن يكون واحداً من زعامات «البيت الشيعي» بعيداً من أي منصب نيابيّ، بوصفه مرشّحاً «دائماً» لرئاسة الوزراء. في زحمة النظريّات، تحافظ «نظريّة» انفراط عقد «الفتح» على أسهمها العالية جراء التباين الواسع في الآراء بين مكوّنات التحالف. وترجم ذلك غير مرّة في استحقاقات مختلفة؛ كان آخرها أثناء تأليف الكاظمي حكومته. هذه «النظريّة» إن تحقّقت، ستصبّ في مصلحة «التيّار الصدري» وزعيمه مقتدى الصدر الذي سيجيد استثمار ذلك جيّداً، فلن يلقى كتلة وازنة تقابله، وهذا ما له تداعيات على المشهد السياسي ككل.

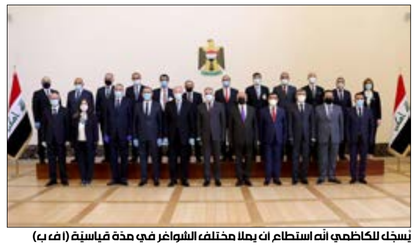
يسجّل للكاظمي أنّه استطاع أن يملأ مختلف الشواغر في مدّة قياسيّة (أ ف ب)

◄ مطلوب ►

◄ للبيع ►

أرض في شويت (بين عاليه وبعبدا) كاشفة بحراً وجبلاً، موقع مميز حوالي الـ 12.000، سعر مدروس وشيك مصرفي مقبول. دون وسيط. 03.357374

للإعلانات كم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

استراحة

كلمات متقاطعة 3466

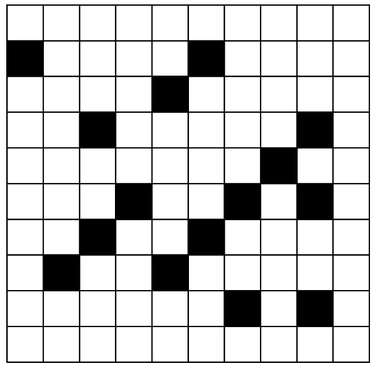

أفقيا

1- كتلة جبلية جرداء في لبنان يفصلها عن جبال البارود ممرّ ضهر البيدر – 2- من يُعتمد عليه في تدبير أمر أو يُفوّض إليه أمر – نهر في سيبيريا – 3- نبي قديم من التوراة – إلهنا – 4- وجّه إليهم أمراً عسكرياً – للاستدراك – 5- حرف نصب – دولة أفريقية – 6- ضجر ويئس – بحيرة مالحة في شرق تركيا بارمينيا قرب حدود إيران – 7- ماركة سيارات – فاس – جواب – 8- نوع من القواضم يشبه الفأر قصير الذيل طويل الرجلين وله ذنب طويل – لعن وشتم – 9- مدينة برازيلية عاصمة ماتو غروسو – 10- مجلة إماراتية فنّية ثقافية عامة

عمودياً

1- ممثلة إنكليزية مخضرمة نالت شهرة خلال الحرب العالمية الثانية خلال أدائها لمسرحية « بيت الدمية « – 2- أول ولد في الأسرة – مقياس مساحة – 3- عاصمة البيرو – ترتيب البيت – 4- دولة عربية – حرف عطف – 5- ابن سام بن نوح وأبو الشعوب الآرامية أو السورية – مدينة في فلسطين – 6- عدّ وأحصى – مسرحية لشكسبير – ينبوع أو بئر بالأجنبية – 7- عائلة عدّاء فنلندي راحل من أشهر عدّائي العالم صاحب أرقام قياسية مذهلة – مشوّه الخلقة – 8- يقيم بالمكان – سهل ونهر إيطالي – مدينة سويسرية – 9- كنيسة القديس بطرس في روما بالفاتيكان – بواسطتي – 10- الإتحاد بين شركتين

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- نهر – اش – ود – 2- وايت – يوشيا – 3- رم – نبر – مال – 4- الشبل – رب – 5- لتّ – كورسيكي – 6- هول – ريتا – 7- دن – هي – ريسك – 8- كد – أباتا – 9- تريستا – دم – 10- سيرة الحب

عمودياً

1- نور الهدى – 2- هاملتون – تي – 3- ريّ – كرز – 4- تنبك – هدية – 5- بلوّري – سا – 6- شير – ري – أتل – 7- إسترباح – 8- وشم – ياپا – 9- ديارك – سند – 10- البير كامو

sudoku 3466

8	9		5	6	7	4		
7	3							
			4					
5	7		1	9		6		2
	6	2				8	3	
4		3		2	8		7	5
						7		
							1	8
		5	2	7	4		6	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3465

8	9	1	6	5	2	3	4	7
4	3	2	8	9	7	6	1	5
7	6	5	3	4	1	2	9	8
1	4	9	5	6	8	7	2	3
3	2	6	1	7	9	5	8	4
5	7	8	2	3	4	9	6	1
2	5	7	4	8	6	1	3	9
6	8	3	9	1	5	4	7	2
9	1	4	7	2	3	8	5	6

مشاهير 3466

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة ومغنية مصرية. اعتزلت الفن بعد أكثر من عشرين عاماً من العمل معللة الأمر بأن الدخّلاء على مهنة الفن كثر مما أدى الى ابتعاد عدد كبير من الفنانات عن الوسط

6+2+7=5+11+3 ■ 10+2+1+8+5 = تُلف على بكرة ■ 4+9 = حرف عطف

حل الشبكة الماضية: امانويل كانت

إعداد
نعوم مسعود

ما وراء الصورة

تظاهرات 6/6: خنادق متنقّلة وشظايا الرصاص تصيب الإعلام اللبناني

أرهقت الصدامات المتنقلة الطواقم الإعلامية خلال التغطية

سريعاً، ضاعت المطالب المعيشية في زوبعة الشعار الأبرز الذي تنقل بين القنوات والمتظاهرين أول من أمس، وهو نزع سلاح المقاومة. وبسرعة أيضاً، تحول المشهد إلى شوارع متقابلة، ساعات طويلة من البث التلفزيوني الذي أرهق المراسلين المتنقلين من منطقة إلى أخرى، لمواكبة الاشتباكات الحاصلة. حالة من الارباك والضياع سادت على الشاشات فيما عمد بعضها إلى تأجيج الشارع وفتح استديواته ومنصاته الإلكترونية لبث السموم والتحريض

زينب حاوي

أكثر من تسع ساعات، هي المدّة التي استغرقتها تغطية التظاهرات الشعبية أول من أمس التي سرعان ما تحوّلت إلى خنادق متنقلة بين المناطق في غربي بيروت، وعلى أوتوستراد الجنوب الذي حوصر أهله العائدون إلى العاصمة وتم الاعتداء على سياراتهم. 6/6 التاريخ الذي أراده بعض المجموعات كموعد للتجمهر في ساحة الشهداء، وإعادة إحياء مشهد 17 تشرين، تحت عناوين مطلبية، تداخلت هذه المرة مع عناوين سياسية أخرى، إثر دخول بعض الأحزاب بقوة على هذا الخط (الكتائب والقوات اللبنانية). رفعت هذه الأحزاب شعارات تتعلق بإجراء انتخابات نيابية مبكرة، وأخرى طالبت من جديد بسحب سلاح المقاومة تحت عنوان «تطبيق القرار 1559». الناظر في أحداث أول من أمس، لا بدّ من أن يتيقّن أن غليان الشارع وانفلاته إلى حين تصادمه وتحوّله إلى مجموعات متناحرة في أزقة بيروت كانت له أرضيته التي مهّدت لتلك الصدامات، مع تأجيج واضح أسهمت فيه بعض وسائل الإعلام والمنصات الاجتماعية. إذ سادت في الفترة الأخيرة أجواء متشنجة كانت ساحتها وسائل التواصل الإجتماعي، على خلفية المطالبة بنزع سلاح «حزب الله»، مع استنفار جمهور المقاومة بشكل جلي، واستخدامه السخرية في مرات كثيرة لمحاولة تقزيم هذا المطلب الذي طفا على السطح في الأيام الأخيرة.

ومع هزالة الحشود التي حضرت إلى ساحة الشهداء، ورصدتها الكاميرات الأرضية والجوية، ولم تخفِها السن مراسلي القنوات المحلية، ضاعت سريعاً المطالب المعيشية في زوبعة الشعار الأبرز الذي تنقل بين القنوات والمتظاهرين، ألا وهو نزع سلاح المقاومة. تحوّل المشهد بسرعة هائلة إلى شوارع متقابلة حيث وقفت القوى الأمنية مشكّلة درعاً بشرياً لمنع الاصطدام. ساعات طويلة من البث التلفزيوني أُرهق فيه المراسلون الذين ذهب بعضهم من منطقة إلى أخرى، لمواكبة الاشتباكات الحاصلة في المناطق. نتحدث هنا، عن مناطق: «عين الرمانة» و«الشياح» «بشارة الخوري» و«ساحة الشهداء» «الخندق الغميق» و«الرينغ» و«بربور» و«كورنيش المزرعة» و«ساحة النجمة» وحتى أوتوستراد الجنوب وقطع الطريق في «الناعمة» و«خلدة». مشهدية كانت أشبه ببقع من الزيت سرعان ما انتشرت ومدّت شرايينها إلى تلك المناطق التي استحالت خطوط تماس. لا بل إنّ بعضها بث مصطلحات الحرب، كما حصل في عين الرمانة، عندما نزل سكانها إلى الشارع، وبعدها أتى النائب نديم الجميل على «صهوة جواد» وتعاطى معه بعض الإعلام على أنه قائد ثوري. مثلاً، وثّقت mtv «لحظة» مجيئه الى هناك على وقع شعار «بشير حي فينا»، ووصفه «عين الرمانة» بـ«قلعة الصمود». إلى جانب الجميل، حضر بقوة النائب سامي الجميل الذي ركّزت عليه الأضواء («الجديد» و«mtv»)، كون حزبه مشاركاً في هذه التظاهرة، مع اتهامه قوى السلطة ببث ما وصفه بـ«البروباغندا» لتحوير التظاهرة عن مسارها، وإقحامها في سجال سلاح المقاومة.

المشهدية أربكت الإعلام المحلي أول من أمس، وخلقت حالة من الضياع، لا سيما مع وجود مجموعات مختلفة، غيّب توصيفها عن الشاشات، أو حتى وصْفت بطريقة غير دقيقة، بغض النظر عما قامت به من أعمال شغب، كمصطلح «ثوار» الذي بقي حاضراً على mtv، مقابل «مجموعة الخندق الغميق»، طبلة التغطية التي سادتها روايات متضاربة حول الشرارة التي أشعلت الصدام في الشارع، أخذت وسائل الإعلام المحلية تستصرح المتظاهرين في الشارع، حول أسباب اندلاع تلك الاشتباكات مع تضارب واضح في مضامينها، وحساسية لجهة فرض أي رواية قد تشعل شارعاً بوجه آخر... إلى أن قررت mtv إيقاف التغطية (عند الساعة السادسة والنصف عصراً) باكراً واستكمال برمجتها المعتادة، مع استمرار كل من lbci و«الجديد» و otv بها، واصطفاف الأخيرة إلى جانب القوى الأمنية. إذ ظهّرت حجم الاعتداءات التي طالت عناصرها، وإصرارها على وصف الموجودين في الساحات على أنهم «مشاغبون». من جهته، قدّم «تلفزيون لبنان» تغطية متقطعة، فيما امتنعت «المنار» عن النقل. لكن مع حلول ساعات المساء واعتقاد كثيرين بأن المناوشات انتهت واستتب الهدوء في الشوارع هبّت رياح أخرى سريعاً. هذه المرة، امتنعت كل القنوات اللبنانية عن النقل، وكانت وسائل التواصل الاجتماعي الساحة الأبرز لتأجيج الاشتباكات التي ظهر فيها السلاح الفردي وروّع السكان في مناطقهم. الخبر الذي بثته mtv، عن فيديو تبين أنه أرشيفي لمجموعة من الشبان يقومون بنزع صور لكل من سعد ورفيق الحريري ويهتفون «بيروت صارت شيعية»، أسهم في إشعال الشارع أكثر، وانتشرت شعارات طائفية أخرى، أسهمت في خلق أجواء متوترة استمرت حتى ساعات الفجر الأولى. المؤسف أنّ القنوات المحلية نقلت هذه الشعارات القميئة من الشارع، من دون أن تنتبه لخطورة ما يبث، في ظل الفوران الذي ساد تلك المناطق.

أسهمت mtv في تأجيج الفتنة في الشارع

في المحصلة، أرخت التحركات والصدامات التي تنقلت بين الشوارع والأزقة وحتى على الطرق الرئيسية ضياعاً واضحاً على وسائل الإعلام، وأرهقت مراسليه، فيما عمد بعضها إلى تأجيج الشارع وفتح استديواته ومنصاته الإلكترونية لبث السموم والتحريض كما فعلت mtv، فيما غيّبت شاشات أخرى الحدث، أو قزّمته، وبقيت لغة الرصاص والتقاتل وشبح الحرب الأهلية بنكهة مذهبية حاضرة طيلة ساعات النهار الطويل، لترسو المشهدية على مزيد من الفتن المتنقلة وسط أسئلة عن بروفا الحرب التي أطلّت برأسها من جديد على الساحة اللبنانية.

لم يعبأ الرفاعي بإصابته واستكمل رسالته على الهواء

حسان الرفاعي صامد!

كما هي حال التظاهرات في لبنان، يدخل الصحافيون والمصورون كبش فداء، فيما ذنبهم الوحيد أنهم كانوا يقومون بعملهم الميداني، من دون أن يحتسب هؤلاء أن أسماءهم ستكون ضمن عداد الجرحى أو المعتدى عليهم. أثناء تغطية مراسل «الجديد» حسّان الرفاعي أحداث الشغب الحاصلة في وسط بيروت أول من أمس، وتحديداً مع دخول بعض المحتجّين أحد المحال التجارية في وسط بيروت، وتحطيم واجهته تمهيداً للتسلل إلى داخل ساحة النجمة، أصيب الرفاعي برصاص مطاطي في بطنه، أُطلق عليه من قبل القوى الأمنية التي تصدّت للمحتجين وأصابت المراسل رغم حمله ميكروفون المحطة ومرافقته للمصور أيضاً، وعلى الرغم من الإصابة التي سُجلت على الهواء، بقي الرفاعي مصرّاً على استكمال تغطيته المباشرة لساعات طويلة هناك. وعلى مقلب «تلفزيون لبنان»، أصيب المصوّر روجيه حنا أثناء تغطيته تظاهرة الأحد، وتعرّض لاعتداء في رأسه وصدره، ما استدعى إدخاله المستشفى وإجراء عملية جراحية له كما أفاد التلفزيون الرسمي.

■■■

> عرضت mtv فيديو قديماً لشبان ينزعون صور سعد ورفيق الحريري

مطالبة بإقفال القناة لما تسببت به من بث للفتن الأهلية في الشارع

حملة على mtv

لم يستطع حذف قناة mtv لفيديو أرشيفي يعود إلى عام 2018، عنونته بـ«بالفيديو بيروت صارت شيعية» أن يلجم غضب الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي. راح هؤلاء يحتشدون على منصّة تويتر ويغردون تحت وسم «#المر_قناة_صهيونية» إلى حين تصدره قائمة منصة التغريد الأشهر. وطالبت التغريدات بمحاسبة القناة وإقفالها، لما تسبّبت به من تحريض طائفي ومذهبي في الشارع، وبثّ للفتن عبر تبنّيها فيديو قديماً ونشره، فيما الشوارع البيروتية تتصادم في ما بينها وتسودها أجواء من التشنج والقلق. هكذا علت الأصوات الغاضبة لاستغلال القناة لحظة عالية الحساسية تتطلب المزيد من تحمّل المسؤولية المهنية، لتمرير أجندتها الفتنوية التي أسهمت في تأجيج الشارع أكثر فأكثر، إلى جانب فيديوات أخرى سرعان ما وجدت طريقها عبر المنصات التفاعلية لتُسهم بدورها في حالة التوتر وتبادل إطلاق الرصاص الحيّ في الأزقة البيروتية.

استراتيجية اكذب اكذب. لا بد أن يعلق شيء

الإعلام السعودي لا يرى إلا «حزب الله»

منذ تجمهر بضعة أشخاص أمام قصر العدل، الأسبوع الماضي، ورفعهم شعار «لا للدويلة داخل الدولة، ولا للسلاح غير الشرعي»، والإعلام الخليجي، وتحديداً السعودي، يحشد يومياً لبروباغندا استخدمت التضخيم والمبالغة سبيلاً في التغطية. فقد وجدت «العربية» مساراً سالكاً للتسلل عبر تلك التظاهرة اليتيمة لتبني عليها سردية لا تمتّ إلى الواقع بصلة. سردية تفيد بأن هؤلاء سيشكلون «الشرارة الشعبية» التي ستطالب بنزع سلاح «حزب الله»، مع الإشارة إلى «تململ بيئة الحزب» من الأوضاع الاقتصادية السائدة وبدء حركة التمرّد من هناك.

أول من أمس، ومع تخلل التظاهرة التي دعت إليها قوى سياسية وشعبية مختلفة شعار نزع سلاح المقاومة، استمر هذا الإعلام في تلفيق الأكاذيب ومجافاة الواقع الذي رصدته الكاميرات بحضور هزيل للمتظاهرين. هكذا، ركّزت الشبكة السعودية على شعار تطبيق القرار 1595، ووصفت التظاهرة التي وصلت إلى عشرات المحتجين بأنها «ضخمة»، وقالت إنّها تخرج «للمرة الأولى للمطالبة بنزع سلاح حزب الله». هكذا، تصدّر شاشتها أول من أمس عنوان: «تظاهرات ضخمة في بيروت تطالب بنزع سلاح حزب الله للمرة الأولى»، فيما كانت الشاشات المحلية تظهر بصورها الجوية والأرضية أن حجم المتظاهرين ضئيل جداً. لعلّ أبرز ما حضر في تغطية الإعلام السعودي إصراره على تغييب باقي الأطراف التي تصادمت أول من أمس في شوارع بيروت، واتهامه «مناصري حزب الله وحركة أمل بأنهم جابوا شوارع بيروت وأطلقوا شعارات طائفية»، إلى جانب ربطه ما حدث أول من أمس بأحداث السابع من أيار (مايو) من عام 2008. أضف إلى ذلك أنّه نشر صوراً لأمين عام «حزب الله» تُداس بالأقدام ضمن مقال على موقع القناة الإلكتروني بعنوان: «توّتر في بيروت... غاضبون يحرقون صور حزب الله». كذلك، تبنّت «العربية» الفيديو الأرشيفي الذي روّجت له mtv، ويظهر شباناً ينزعون صوراً لسعد ورفيق الحريري، ويهتفون بأنّ «بيروت شيعية» من دون التدقيق في صدقية الفيديو وتاريخه. هذه الأجواء التحريضية حضرت بقوة على الشاشة السعودية التي اقتنصت الفرصة لبثّ مزيد من الأكاذيب والدعاية المزوجة بأدوات الفتنة المتنقلة.

من ناحيتها، حرصت «الجزيرة» القطرية على توصيف ما حدث أول من أمس من اشتباكات من دون تبنّي أيّ رواية. كما أنّها لم تولِه أهميةً، إذ أنّ ملفات أخرى استحوذت على اهتمامها كتغطيتها الحدث الليبي والإضاءة على الشأنين المالي والنقدي اللبناني. وفي صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية كانت هناك إطلالة سريعة في رئيسيتها على أحداث الشارع الملتهبة في بيروت، مع اعتبار أن «الاحتجاجات اصطدمت بعقدة السلاح»، في تصوير بأن فشل تظاهرات أول من أمس سببها سلاح المقاومة! وكما في الإعلام السعودي، كذلك على الشاشة الإماراتية «سكاي نيوز عربية» التي غيّبت باقي الأطراف التي تصارعت في الميادين اللبنانية واتّهمت «مناصري حزب الله بمهاجمة المحتجين في ساحة الشهداء»، وأرفقت الأخبار بسلسلة فيديوات تظهر الاشتباكات التي حصلت ليل السبت الفائت. في الخلاصة، دخل الإعلام السعودي بقوة على تظاهرات وصدامات يوم السبت الماضي، وينتقي أحد شعاراتها المتعلقة بسلاح المقاومة، ويتخذ منه منصة لبث الأكاذيب ومجافاة الواقع اللبناني الذي ظهّر أن العديد من المجموعات نأت بنفسها عن الدخول في هذا المعترك، مقابل التركيز على المطالب المعيشية. مع ذلك، كان هناك إصرار من قِبل هذا الإعلام على تشويه الحقائق وبناء سردية تربط الأوضاع الاجتماعية بسلاح «حزب الله»، وتتحدث عن تململ حاصل في بيئته! زينب.

أصرت «العربية» على تصدير الأكاذيب ومجافاة الواقع اللبناني

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 8 حزيران 2020 العدد 4068

«الحقّ على الإعلام»: تهمة جاهزة لكنّ «الجسم لبّيس»

مهى زراقط

دعت وزيرة الإعلام منال عبد الصمد في تغريدة لها أمس «الإعلام» إلى أن «ينأى بنفسه عن الصراعات وأن لا ينجرّ إلى الانقسامات الحزبية والطائفية وإلى توخّي الدقة في النقل بعيداً عن إثارة المشاكل والفتن». بغضّ النظر عن مضمون التغريدة، وموقع صاحبتها الموضوع على طاولة البحث منذ سنوات، تسترعي الانتباه التعليقات عليها والتي انقسمت بين مطالبين بمحاسبة الإعلام (قناة mtv تحديداً) وهم الغالبية، وبين متخوّفين من القمع، أو حريصين على حرية الرأي والتعبير. ذلك أن أصحاب وجهة النظر المدافعة عن المؤسسات الإعلامية رفضوا رمي التهمة على الإعلام بما أن مهمته «نقل ما يحصل» فقط.

يعيدنا هذا الكلام إلى التهمة التي رافقت أهل الإعلام منذ بداية الحرب الأهلية في لبنان، وترافقه اليوم، وهي عن حجم مساهمتهم في تأجيج هذه الحرب. الردّ الوحيد على التهمة الجاهزة والمجوجة التي تُوجّه غالباً لإعفاء كثيرين من مسؤولياتهم: «الحقّ على الإعلام»، هو تذاكٍ بات ممجوجاً أيضاً: «نحن ننقل الواقع». قليلون هم الصحافيون الذين خرجوا بعد الحرب ليعترفوا بما اقترفوه. في حوارات مع صحافيين عاصروا تلك الفترة، لا نستمع منهم إلى تبرير من قبيل: كنت أنقل الواقع فحسب. هناك اعتراف واضح بأن وسائل الإعلام على اختلافها كانت شريكة في ما حصل، عن قناعة بالتغيير الذي تنتظره، أو امتثالاً لسياسات المموّلين.

منذ عام 2005، عادت تهمة «الحقّ على الإعلام» تنتشر يرافقها الردّ الجاهز أيضاً: نحن ننقل ما يجري. وأمس، اختارت قناة mtv أن تضيف إلى هذا الردّ دليلاً فنشرت، رداً على الحملة التي طالبت بمحاسبتها لأنها بثّت فيديو يتضمن هتافات مذهبية مسيئة، كما أعادت نشر فيديو قديم يتضمّن تحريضاً مذهبياً، توضيحاً ذكرت فيه بأنها لم تكن الوحيدة التي نقلت هذا الهتاف المسيء، فنشرت فيديو يظهر المشهد نفسه على قناة Ibci. لم تلتفت القناة إلى أنها بهذا التوضيح قدّمت دليلاً على عدم مهنيتها في أحسن الاحتمالات، إذ يبدو واضحاً أن مراسلتها صمتت عند بدء الهتافات المسيئة، ثم قالت لزميلتها في الاستديو: «عم نحاول تقدر توصل أد ما كان الهتافات»، لتطمئنها زميلتها المحترفة في الاستديو، دنيز رحمة: «واضحة، واضحة الهتافات». في المقابل، يظهر فيديو Ibci المراسلة هدى شديد وقد التفتت إلى حساسية ما يقال فأكملت كلامها ليغطي صوتها صوت الهتافات. موقف شهدنا مثله قبل وقت غير قصير، حيث كان المراسل الذي فرض احترامه على الجميع ادمون ساسين يمنع صدور الهتافات المذهبية، في حين تطلب مذيعة في استديو قناة أخرى من زميلها أن يستريح قليلاً من الكلام: «دعنا نستمع إلى الـ ambiance».

(أ ف ب)

ملاحظتان تستحقّان التوقف عندهما تعليقاً على ما حصل:

أولاً: الردّ الذي يستعين به أهل الإعلام يمكن تقبّله من مراسل ميداني، أو من صحافي مبتدئ، يصدّق فعلاً أن المشهد الذي يراه وينقله هو الحقيقة. لكن أن يقوله مسؤولون في مؤسسات إعلامية، فهذا يعني أمرين: إما أنهم يكذبون، وإما أنهم لا يعرفون شيئاً عن مهنتهم ودورها. إذا عدنا إلى الهتافات المذهبية المسيئة، فقد كان يمكن وصفها بأنها أمر حصل. ويميّز المتخصصون بين أمر حصل وهو موجود في الواقع، وبين الحدث، وهو «أعلَمة» هذا الأمر، أي تناوله في وسائل الإعلام. بهذا المعنى، تكون وسائل الإعلام مسؤولة عن الأخبار التي ترتئي نشرها، أو تغطيتها، ولا يسمح لها باستخدام تبرير «أنا أنقل ما يجري فقط». وإلا فإن أموراً كثيرة حصلت أول من أمس، وكان يمكن أن تتحوّل إلى حدث منها مثلاً أن رجلاً مسناً قدم مشياً من الغازية إلى صيدا حاملاً بضاعته على كتفيه ليبيعها، وعاد مساء سيراً على الأقدام أيضاً من من دون أن يبيع شيئاً. ومنها أيضاً أن الطيران الإسرائيلي بقي يحلّق في الأجواء الجنوبية حتى ساعات الفجر الأولى وأن أهل المنطقة سهروا على «عنينه»، فيما الشاشات تنقل إليهم «اقتتال الإخوة» بسبب شعارات مذهبية مسيئة كان يمكنها أن تبقى «أمراً حصل» لولا أن الشاشات والهواتف الذكية حوّلتها إلى «حدث» استدعى ردود فعل وصلت إلى حافة الحرب.

> يتنصّل أهل التلفزيون من آخر ما أبقته لهم التطوّرات التقنية أي شرح ما يجري

ثانياً: لا يشعر أهل التلفزيون بخوف على مستقبلهم. ففي ظلّ كلّ التغييرات الحاصلة في عالم الإعلام، لا شيء يمكن أن يطمئن الصحافي إلى مستقبله إلا حاجة الناس إليه، وإلى الثقة به. لكن للأسف، يتناقض سلوك المعنيين مع ما يفترض أن يقوموا به ليحافظوا على حضورهم وعلى الحاجة إليهم، لتكون وسائل الإعلام هي المنتهكة لمعايير مهنتها. معايير باتت تشكل أكثر من أيّ وقت حاجة وجودية لها. فتجدها تختار عوضاً عن تعزيز موقعها المهني، خوض منافسة مع مواقع التواصل الاجتماعي على كسب الجمهور وحصد علامات الإعجاب وإعادة النشر. ولا مانع عندها من إعادة بثّ فيديو قديم يحمل عنواناً طائفياً، وإرسال إشعار عنه عبر الهواتف الذكية، ثم محوه بعد افتضاح أمره.

ما يحصل أن وسائل الإعلام، ولا سيما القنوات التلفزيونية، تتنصّل من خلال هذا السلوك من آخر دور أبقته لها التطوّرات التقنية، وهو شرح ما يجري للناس. وهذا ينقلنا إلى ملاحظة ثالثة، وأخيرة، غير بعيدة تماماً عن الإعلام، وهي محاولة البعض الإشادة بوعي رجال السياسة الذين نجحوا في لملمة الفتنة أول من أمس، وكأن كلّ ما حصل منذ الإعلان عن تحرّك 6 حزيران كان عفوياً من قبل جميع الأطراف. التظاهرات هي واحدة من «المعارك» التي يخوضها السياسيون ويلجأون لإنجاحها (أو إفشالها) إلى كلّ ما يساهم في التعبئة، موحين للجماهير أنهم هم من يقودون التغيير. كيف كان يمكن سرد خبر التظاهرة، وبالتالي حشد كلّ هذا العدد من المراسلين لنقلها مباشرة (وصناعة حدث منها) لولا "السرديات" المتقابلة التي مهّدت لها بين الداعين إليها وبين المناهضين لها، وكيف يمكن إعفاء السياسيين من هذه السرديات؟

المؤسف أن ما حصل أول من أمس ليس جديداً، ولم يكن مفاجئاً. كلّ الجديد هو أن تاريخ 6 حزيران يدقّ مسماراً إضافياً في نعش 17 تشرين.

منوعات

روك في NOW Beirut مع جوي فياض وأوليفر

بعد فترة من الانقطاع بسبب إجراءات الإغلاق التي فرضها انتشار فيروس كورونا، يستعدّ NOW Beirut لاستئناف أنشطته الفنية. يوم الجمعة المقبل، يدعو الفضاء البيروتي الجمهور إلى الاستمتاع بسهرة تحييها الفنانة جوي فياض بالاشتراك مع أوليفر. فياض معروفة بالعروض التي تجمع فيها بين الغناء والعزف على مجموعة من الآلات من بينها الغيتار والهارمونيكا والترومبيت، مستعيدةً روائع البلوز والبوب والروك. بعد جوي، يطل أوليفر الذي يمتع الحاضرين بمقطوعات موسيقية يؤديها على الكمان.

حفلة جوي فياض وأوليفر: الجمعة 12 حزيران (يونيو) الحالي ـ الساعة التاسعة مساءً ـ NOW Beirut **(شارع سليم بسترس ـ الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام:** 01/211122

«ريف» يُطلق مسابقته: نظرة ذاتية إلى البيئة في زمن كورونا

ي حزيران (يونيو) 2020، شهدت منطقة القبيات في محافظة عكار (شمال لبنان) الدورة الأولى من مهرجان «ريف، أيام بيئية وسينمائية» (REEF). وها هم القائمون على الحدث الأوّل من نوعه في لبنان والعالم العربي، يفتحون الآن باب المشاركة في مسابقة الأفلام القصيرة لعام 2020، على أن يكون 15 تموز (يوليو) المقبل الموعد النهائي لتقديم الطلبات. يمكن للأشرطة الراغبة في خوض السباق أن تكون روائية أو وثائقية، شرط ألّا تتعدى مدّتها الخمس دقائق، وأن تكون من توقيع مخرج لبناني أو مُقيم في لبنان. يتعيّن على الأفلام أن تكون «شخصية وحميمة تتناول تأثير الوضع الراهن المتعلّق بجائحة كورونا على نظرة المخرج الخاصة إلى الطبيعة والبيئة والحياة الريفية»، وفق التعبير الوارد في الإعلان الرسمي. أما المستندات المطلوبة للمشاركة في المسابقة، فهي: رابط الفيلم، نبذة عن المخرج وأخرى عن العمل. من المتوقع أن تُعرض الأفلام خلال مهرجان «ريف» لعام 2020، غير أنّه في حال إلغاء العروض بسبب الأزمة الصحية العالمية فسيتم بثّها عبر الإنترنت.

15 تموز 2020 هو الموعد النهائي لتقديم الطلبات

(لتقديم الطلبات: ruralencounters@gmail.com)

«جنة» زقاق في نقاش افتراضي

بعد جولة النسخة الإذاعية من عرض «جنة جنة جنة» لفرقة «زقاق» على 10 إذاعات ومنصّات إلكترونية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا طالت 3000 مستمع، تدعو الفرقة اللبنانية إلى حضور حلقة نقاش حول العمل المسرحي عبر تطبيق «زوم». في 11 حزيران (يونيو) الحالي، يشارك في النقاش الذي تديره المسرحية حنان الحاج علي كلّ من: الباحث القانوني نزار صاغية، رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني، الممثلة والخبيرة في المسرح العلاجي لميا أبي عازار والممثل والمخرج المسرحي والدراماتوج جنيد سري الدين. إضافة إلى الإشكاليات التي طرحها العرض، يناقش المشاركون علاقة الفرد ومسؤوليته تجاه أحداث التاريخ الكبرى، متطرّقين إلى تاريخ لبنان غير المكتوب وقضيّة المخطوفين والمخفيّين قسراً وقانون العفو العام، في سياق تناول العلاقة ما بين المسرح والتاريخ والذاكرة.

شملت الجولة 10 إذاعات ومنصّات إلكترونية وطالت 3000 مستمع

جاء «جنة جنة جنة» نتيجة دورة بحث دامت عامين حول تاريخ لبنان، تؤدّيه جوقة من ثلاث نساء. يتناول العمل موضوع حضور وغياب الفرد ضمن أحداث التاريخ الكبرى، وما يبقى من ذاكرة وذكريات فردية وجماعية لدى المواطنين. انطلقت الجولة الإذاعية عبر «صوت الشعب» في الذكرى الـ 45 لاندلاع الحرب الأهلية في 13 نيسان 2020، واستمرّت حتى نهاية أيار (مايو) الماضي.

نقاش حول عرض «جنة جنة جنة»: الخميس 11 حزيران ـ الساعة التاسعة مساءً ـ تطبيق «زوم». لتسجيل المشاركة: coordination@zoukak.org

الإثنين 8 حزيران 2020 العدد 104
Lundi 8 Juin 2020 no104

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ليا القزّي
هل يغرق لبنان في «الاضطرابات الاجتماعية»؟

04
الأمجد سلامة
النموذج اللبناني: البداية والنهاية

05
زياد الحافظ
فشل العقوبات الاقتصادية: نموذج قانون قيصر

07
حسن شقراني
«طوارئ اقتصادية» لولاياتٍ غير متّحدة

08
علي القادري
النيوليبرالية vs الصّين [5]

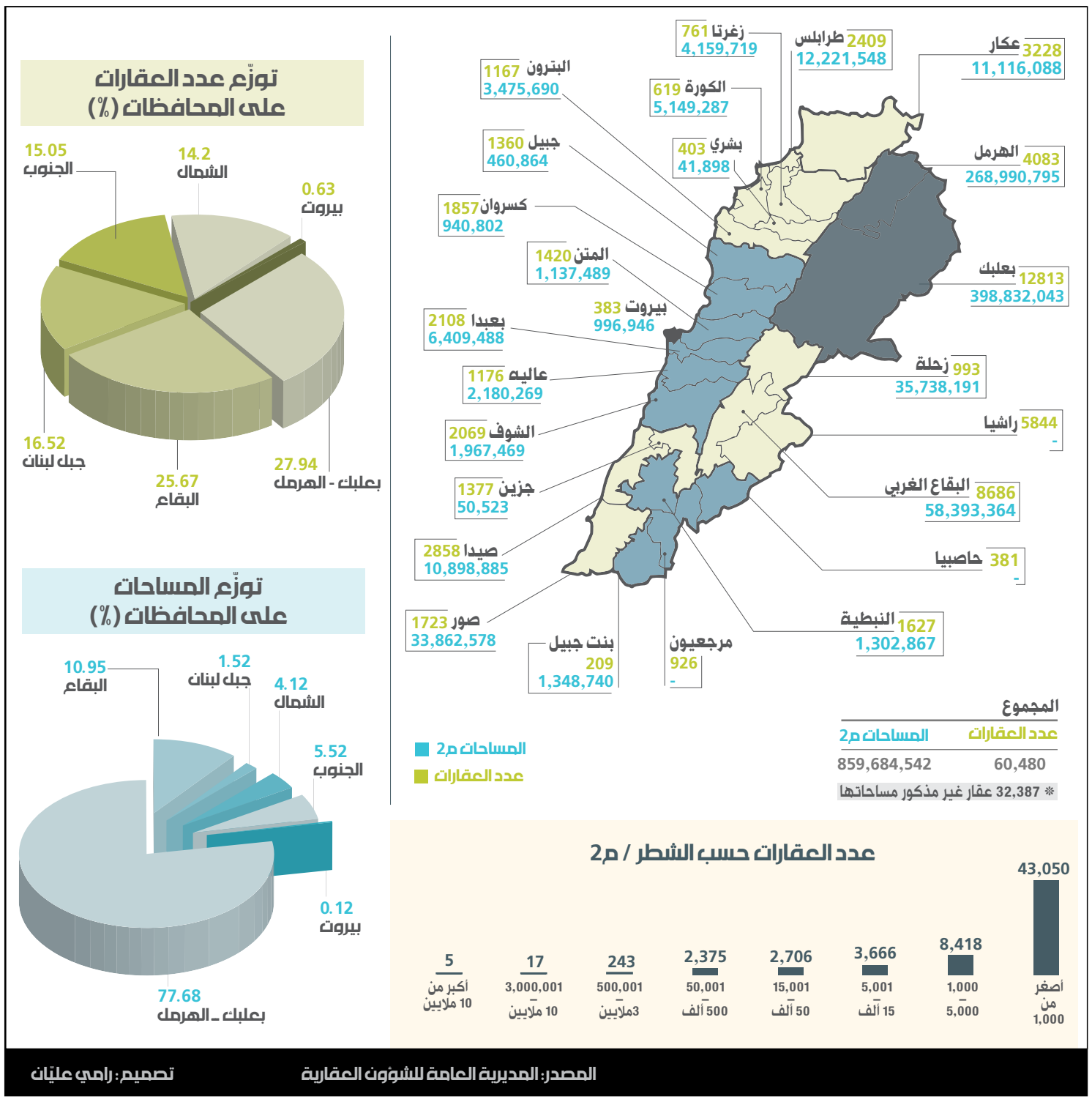

أراضي الدولة: كي لا تكون «سوليدير» ثانية

محمد وهبة

قبل نحو ربع قرن، استولت شركة خاصة على الأراضي الخاصة والعامة في وسط بيروت. حصل الأمر بتغطية من كامل الطبقة السياسية. المعترضون، على ندرتهم، لم يكونوا أصلاً من صلب هذه الطبقة. يومها جرى الاستيلاء على مساحة 1,1 مليون متر مربع من الأراضي، ثم أضيف إليها نحو 870 ألف متر مربع من المساحات المردومة في البحر. قيمة هذه العقارات يمكن أن تُحتسب بطرق مختلفة لجهة المساحات القابلة للبناء، أو وجهة استعمال الأراضي والخدمات فيها... المهم، أن لجان التخمين خمّنت قيمة الأراضي المستولى عليها بـ1170 مليون دولار لنحو 1630 عقاراً بمعدل سعر 1532 دولاراً للمتر المربع من الأرض رغم أن الأسعار كانت تتراوح بين 2500 دولار و4000 دولار في ذلك الوقت، وبسعر 100 دولار للمتر المربع من البناء، رغم أن الأسعار كانت تتراوح بين 300 دولار و500 دولار.

سرد ما حصل في الوسط التجاري لمدينة بيروت، والذي بات يُسمى اليوم زوراً «سوليدير» ضروري من أجل منع تكرار ونسخ التجربة مجدداً في ظل الأفكار المطروحة عن تمويل خسائر المصارف وكبار المودعين بأراضٍ تملكها الدولة في مختلف المناطق. ففي ذلك الوقت لجأت سلطات الميليشيا إلى ذريعة تفيد بأن الدولة الخارجة من الحرب الأهلية ليست قادرة على ترميم الوسط التجاري، وأن مالكي العقارات والمستأجرين ليسوا قادرين على إنجاز الترميم بما ينسجم مع فكرة تطوير وسط العاصمة. هكذا نُسفت ذاكرة بيروت كلّها، بشوارعها وأسواقها ومؤسّساتها وتنوّعها الجغرافي والطائفي، لإحلال مدينة «غربية» بشكلها وامتدادها العمراني والسكاني. كان الهدف الاستيلاء على هذه العقارات بسعر زهيد. وفي المحصّلة باعت «سوليدير» أكثر من نصف الأراضي وبقي لديها مخزون يُقدّر بقيمة 2,1 مليار دولار. المبيعات موّلت صفقات الإنشاءات والتبادلات في إطار الانتفاع الضيّق والواسع... كل ذلك حصل بينما أصحاب الحقوق يناضلون من أجل استعادة الأمتار التي جرى تحويلها بقوّة النفوذ السياسي إلى أسهم زهيدة الثمن!

هذه القصّة على مشارف أن تتكرّر اليوم مع فروقات شكليّة. فبسبب الخسائر التي مُنيت بها المصارف جراء توظيف أموال المودعين لدى مصرف لبنان وتبديدها من قبل هذا الأخير، يتركّز الحديث عن عملية إنقاذ للمصارف ولكبار المودعين على حساب أصول تملكها الدولة اللبنانية من أراضٍ وسواها. طبعاً هناك تركيز على شركَتَي الخلوي وشركة طيران الشرق الأوسط وكازينو لبنان وشركة انترا، لكن الأراضي الخاصة التي تملكها الدولة تستحوذ على الكثير من اهتمام الساعين للاستيلاء عليها بأثمان زهيدة، كما حصل يوم أُعطي الوسط التجاري لشركة «سوليدير».

بحسب إحصاءات المديرية العامة للشؤون العقارية، فإن الدولة اللبنانية تملك نحو 60480 قطعة أرض مساحاتها الإجمالية تبلغ 859,6 مليون متر مربع. من ضمن هذه الأراضي هناك 32387 عقاراً مجهولة المساحة. تستحوذ المدن الساحلية على عدد كبير من هذه العقارات، أي أن أسعارها هي الأعلى. مدن صيدا وصور وطرابلس وجبيل وبيروت تستحوذ على 14,4% من عدد العقارات، و6,8% من المساحات الإجمالية. بيروت وحدها لا تستحوذ على عدد كبير من العقارات رغم أنها الأغلى سعراً. فيها نحو 383 قطعة أرض مساحاتها الإجمالية تبلغ 996 ألف متر مربع. النسبة الأكبر من الأراضي التي تملكها الدولة تقع في بعلبك ـ الهرمل. في هذه المنطقة أكثر من 660 مليون متر مربع، وفي البقاع مساحات وافرة أيضاً منها 58 مليون متر مربع في البقاع الغربي و35 مليوناً في زحلة.

أهمية إحصاءات هذه الأراضي لا يجب أن تكون مرتبطة بإنشاء صندوق سيادي لإنقاذ المصارف وكبار المودعين فيها، بل يجب أن تكون في إطار إدارة هذه الأملاك ومنع التعدّيات المتواصلة عليها (لا يدخل ضمنها التعديات على الأملاك البحرية والنهرية). ففي الواقع، يمكن استثمار هذه الأراضي بطرق مختلفة تقع ضمن التوجهات المفترضة للانتقال من الريع إلى الإنتاج. فأراضي الدولة في البقاع وعكار والجنوب يمكن استثمارها زراعياً، والأراضي الساحلية أو شبه الساحلية يمكن استثمارها لمشاريع إسكانية شبه مجانية ومجانية لمتوسطي الدخل والفقراء، وهناك مناطق يمكن استثمارها لتكون عبارة عن مناطق صناعية تنتقل إليها الصناعات المطلوب إنشاؤها لإنتاج سلع محلية بدلاً من تلك المستوردة. ثمة الكثير من الأفكار لإدارة هذه الأملاك ليس ضمنها التخلّي عنها مجاناً لحفنة من المرابين في العمل المصرفي، لكن كل ذلك يبدأ بتعديل القانون 26/275 لتوسيع فترات إيجار الأرض وتنظيم هذا النوع من الاستثمارات ضمن الأولويات الاقتصادية والاستثمار الاجتماعي. هذه الأراضي لا يجب أن تُستعمل في الريع مجدداً لا على أيدي من يسمون أنفسهم رجال أعمال أو كبار المودعين ولا على أيدي شركات عقارية أو مصرفية. وجهة الاستعمال الأساسية والوحيدة هي الوجهة الاجتماعية والإنتاجية.

هل يغرق لبنان في «الاضطرابات الاجتماعية»؟

فرض فيروس «كوفيد - 19» حالة التأهّب على كل بلدان العالم. في لبنان الأزمة أشدّ عمقاً وتعقيداً. فإلى جانب الأزمة الاقتصادية ـ المالية ـ النقدية، ستكون هناك انعكاسات سلبية واسعة لانتشار الوباء الذي أثّر سلباً على التجارة الدولية وعلى اقتصادات الدول التي يحوّل منها المغتربون أموالهم إلى لبنان. لذا ستزداد الضغوط على نظام الحماية الاجتماعية الهشّ أصلاً في ظلّ توقعات بارتفاع منسوب الاضطرابات الاجتماعية

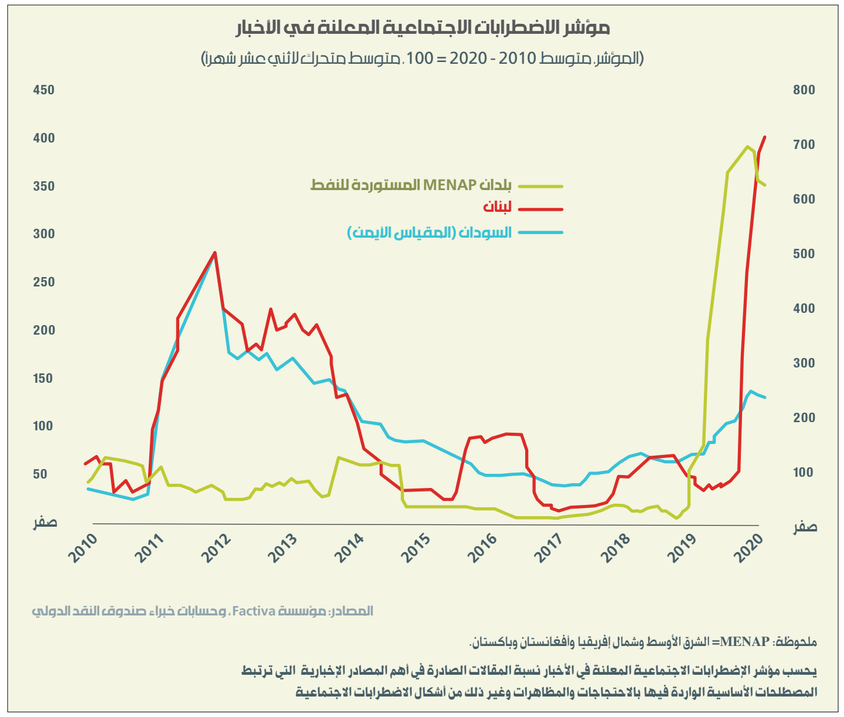

المصادر: مؤسسة Factiva، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي

ملحوظة: MENAP= الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان.

يحسب مؤشر الإضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار نسبة المقالات الصادرة في أهم المصادر الإخبارية التي ترتبط المصطلحات الأساسية الواردة فيها بالاحتجاجات والمظاهرات وغير ذلك من أشكال الاضطرابات الاجتماعية

ليا القزي

في 19 آذار الماضي، نشر برانكو ميلانوفيتش (اقتصادي صربي - أميركي، متخصص في التنمية واللامساواة، وشغل سابقاً موقع الاقتصادي الرئيسي في قسم الأبحاث في البنك الدولي) في «فورين أفيرز» مقالاً يُحذّر فيه من أنّ «خطر الوباء (فيروس «كوفيد - 19») الحقيقي هو الانهيار الاجتماعي، وبالتالي ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي - وربّما الوحيد - للسياسة الاقتصادية اليوم هو منع هذا الانهيار (...) يجب على المجتمعات المتقدمة ألّا تسمح لثروات الأسواق المالية بإخفاء حقيقة أنّ الدور الأهمّ هو الحفاظ على قوة الروابط الاجتماعية».

هذا المعنى ورد أيضاً في تقرير لصندوق النقد الدولي نُشر في نيسان الماضي بعنوان «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار (بقيس نسبة المقالات الصادرة في أهم المصادر الإخبارية التي ترتبط المصطلحات الأساسية الواردة فيها بالاحتجاجات والمظاهرات وغير ذلك من أشكال الاضطرابات الاجتماعية). يكشف المؤشر عن ارتفاع ملحوظ في احتمال حصول اضطرابات اجتماعية في لبنان والسودان. في لبنان تحديداً، سجّل المؤشر أعلى مستوى له في 2020 مقارنة بالسنوات العشر الأخيرة. ومن محفّزات هذه الاضطرابات التحديات المتعلقة بالصدمات التي ضربت العرض والطلب بسبب انتشار وباء كوفيد - 19، إلّا أنه «يعكس أيضاً التعثّر في سداد الدين السيادي في لبنان والآثار الناجمة عن تباطؤ النمو لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين والبلدان التي تشكّل مصدراً لتحويلات المغتربين».

والثابت بالنسبة إلى التقرير أن «جائحة كوفيد - 19 تشكّل تهديداً واضحاً للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. فإلى جانب الآثار الإنسانية الكبيرة المحتملة، سيؤدّي التأثير الاقتصادي طويل الأمد للأزمة - بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت 9,5% في المتوسط لعام 2019 - إلى تفاقم مستويات البطالة المرتفعة بالفعل في كثير من البلدان. ورغم ما يتيحه تراجع أسعار النفط من دعم إلى حدّ ما على المدى القريب، قد تزداد المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية بسبب ضعف النشاط المحلّي الذي يتفاقم في ظلّ تراجع مستويات الثقة ومواطن الضعف الناتجة عن الدين العام في بعض البلدان».

إذاً، ستُظهر النتائج زيادة في البطالة، وتراجعاً في تحويلات المغتربين والنشاطات المحرّكة للاقتصاد مثل السياحة، وضغطاً أكبر على البنية التحتية للنظام الصحي. هذه الصدمات ستفرض قيوداً شديدة على التجارة وعلى الائتمان الممنوح لقطاع السياحة ما يؤثّر على الإنتاج المحلي. «رغم انخفاض الحجز، فإنه قد يصعب تمويله في ظلّ الانعكاس الحادّ غير المسبوق في مسار تدفقات استثمارات الحافظة في الأسواق الصاعدة ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الضغوط على الاحتياطات الأجنبية وعلى أسعار الصرف».

> **في لبنان تعثّر الدين السيادي وجائحة كوفيد 19 ترفع احتمالات حصول اضطرابات اجتماعية**

نشأة الاضطرابات

التقرير لا يتحدّث بصفة خاصة عن لبنان، لكنه بدا كأنه يصف الحالة اللبنانية على هذا النحو عندما أشار إلى أن التوقّف المفاجئ في التدفقات الرأسمالية الوافدة «سيؤدّي إلى انقطاع الاستثمارات، وبفرض ضغوطاً على ميزان المدفوعات، وتعديل أسعار الصرف على نحو مُربك، لا سيّما في البلدان ذات الهوامش الوقائية المحدودة والأسس الضعيفة». ففي هذا السياق، لبنان يشكّل جزءاً أساسياً من التقرير بعدما توقفت التدفقات الرأسمالية من الخارج وباتت احتياطات العملات الأجنبية محدودة في مواجهة عجز تجاري هائل وطلب محلي على العملة الأجنبية وضعف التصدير... في مثل هذه الظروف تنشأ الاضطرابات الاجتماعية، أي في ظلّ أزمة اقتصادية - مالية - نقدية، وتداعيات انتشار عالمي لفيروس مكتشف حديثاً. أصلاً لا يحتاج لبنان إلى محفّزات كبيرة لحصول الاضطرابات في ظلّ هشاشة بنيته السياسية - الاقتصادية - المجتمعية.

في مواجهة هذه الأزمات، أقرّ مجلس النواب اللبناني، في 22 أيار الماضي، قانون فتح اعتماد بقيمة 1200 مليار ليرة لدعم شبكة الأمان الاجتماعي ولإقراض القطاعات الزراعية والصناعية والحرفيين. قبلها بفترة، أقرّ توزيع المساعدات المالية على نحو 180 ألف عائلة لبنانية. هاتان الخطوتان تصنّفان بأنهما «خجولتان» ولا ترتقيان إلى حجم المشكلة التي بدأت قبل أشهر مع انهيار سعر صرف الليرة المثبت مقابل الدولار منذ 1994 على سعر 1507,5 ليرات وسطياً، وتضخّم الأسعار بشكل كبير وفقدان الأجور أكثر من نصف قدراتها الشرائية. فبحسب المستشار في التنمية ومكافحة الفقر أديب نعمة إنّ «هذه الخطوات جيّدة ولكنّها لا تكفي لحماية الناس. استفادة 100 ألف عائلة من المساعدات، يعني استهداف 9% فقط من عدد الأسر الفقيرة، في وقت يُنهار عددها الـ50% تقريباً»، مُتأسّفاً لعدم وجود «معالجة لمُسبّبات الأزمة وخطة لحماية الفئات الاجتماعية».

تقرير الصندوق يُشير إلى أنّه «في حالة عدم وجود شبكات أمان اجتماعية كافية، سيتعيّن توسيع نطاق البرامج الاجتماعية أيضاً لحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر». لا يكتفي التقرير بذلك، بل يقترح توزيع الأموال على الأسر ودعم الأجور والتخفيف الضريبي المؤقت على الأسر محدودة الدخل والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة... في هذا المجال تحديداً، يعتقد الصندوق أن توفير برامج المساعدات الاجتماعي يُعدّ استراتيجياً، لأنّ «التأثير الاجتماعي طويل الأمد للأزمة - بما في ذلك ارتفاع معدّلات البطالة التي بلغت 9,5% في المتوسط عام 2019 - أدى إلى تفاقم مستويات البطالة المرتفعة بالفعل في كثير من البلدان»، وقد يترافق ذلك مع ارتفاع مؤشّر الاضطرابات الاجتماعية (غير واضح في التقرير كيف احتُسبت النتيجة وأي عوامل أُخذت في عين الاعتبار)، الذي سجّل في لبنان أعلى مستوى له سنة 2020 مقارنةً بالسنوات السابقة.

لُبّ الموضوع في لبنان: كيف ستتمّ حماية الفئات الشعبية من تردّي الأوضاع الاقتصادية؟ كيف ستُرفع قدرات المجتمع بعدما تراجعت القيمة الشرائية وفُقد إمكانية الاستمرار وفق نظام المعيشة القديم؟ فسبب انفلات سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وتضخّم أسعار السلع والخدمات، وصرف أجراء، عمد لبنانيون ينتمون إلى الطبقتين الوسطى والفقيرة إلى تعديل نمط حياتهم والتخلّي عن الكثير من السلع أو استبدالها بأخرى أرخص. تُرجم ذلك بتقلّص الاستيراد بنسبة 31% بين تشرين الثاني 2019 ونهاية آذار 2020، مقارنةً بالفترة نفسها من عامي 2018-2019.

من يقدّم الحماية الاجتماعية؟

يقول أحد الخبراء الاقتصاديين إنّ التركيبة القائمة في لبنان «فرضت في السابق على اللبنانيين نظام معيشة بغير رضاهم: الاستدانة، الاتّكال على التحويلات من الخارج، ودائع غير المقيمين. أصبح واضحاً اليوم أنّه لم يعد بإمكان بنية المجتمع أن تعيش بأكثر من قدراتها». إلّا أنّ ذلك لا يعني «التكيّف» والعيش حسب المقدّرات الموجودة حالياً، «بل العمل على تطويرها ورفع قدرات المجتمع». في هذه الحالة، يُصبح السؤال حول كيفية تطوير مستوى حياة اللبنانيين، وهل هو قابل للتطبيق؟ يُجيب الخبير بأنّ «العملية مُعقّدة جدّاً وتمتدّ على فترات طويلة زمنياً». البداية من إطلاق «اقتصاد فعّال يؤمّن قدرة الناس على العيش بمستوى أعلى». ماذا يعني ذلك؟ «خلق نمط اقتصادي يولّد الوظائف مرتفعة الأجور، يُحفّز الإبداع والابتكار والإنتاج».

في السياق نفسه، يطرح مدير المركز اللبناني للدراسات، سامي عطاالله «حلّ مسألة الاقتصاد وإعادة النظر به حتّى يُصبح مُنتجاً. نحن خسرنا على مدى العشرين سنة المقبلة جيلاً كاملاً. أعداد المغادرين سترتفع، ما سيُضعف رأس المال البشري، يحمي الفئات المُهمشة. فنقول للوفد مثلاً إنّنا لن نرفع الضريبة على القيمة المُضافة، بل سنفرض ضريبة على الثروة، ولن نقبل بخصخصة قطاع الكهرباء بل سنُقوّي إنتاجية الكهرباء».

قد لا تكون هذه المقترحات كافية لأنه برأي نعمة يجب أن تشمل خطوات «لحماية العمّال إذا لم نكن قادرين على توزيع العينات النقدية لكلّ الأسر الفقيرة. اليوم هناك فئات وسطى فقدت دخلها بشكل كامل، أو جزءاً منه». كما أنّه ليس صعباً «تأهيل المدرسة الرسمية وتعزيزها»، وبالتزامن تجب المباشرة بخطّة إصلاح زراعي «هناك مئات المبادرات وبالتالي تنحصر دورة العمل بالوظائف الصغيرة». هذه المسألة يصفها عطاالله بالـ«بنيوية»، ولكن لم يصل «النقاش الرسمي بعد إلى الجذور. هناك تهميش للمجتمع وتفقيرٌ له، يجب اتّخاذ إجراءات وحسم كيف سيكون العلاج، وعلى مستوى أي قطاعات والمدة الزمنية».

من الأمور التي يطرحها عطالله، «تمويل قطاعات الصحّة، وتأمين المجتمعات في وجه التضحيات التي ستُقدّمها». يرى أنّ المفاوضات الحقيقية مع صندوق النقد الدولي يجب أن تتمحور حول «تحسين الشروط المطلوبة لنتمكّن من بناء مجتمع جديد

> **نحن بحاجة في البداية إلى سلطة تستمدّ شرعيتها من الناس. الدولة غير موجودة**

على المستوى الفردي ومن قبل الجمعيات، لماذا تتركها الدولة على هذا المستوى؟».

«قبل كل التفاصيل نحن بحاجة في البداية إلى سلطة تستمدّ شرعيتها من الناس. الدولة غير موجودة، مع مَن نتكلّم عن تأمين الحماية الاجتماعية؟» وفق الأمين العام لحركة «مواطنون ومواطنات في دولة» شربل نحاس. قناعته أن تكوين مجتمع متماسك «واقتصاد ذي مناعة» يتطلب مساراً ضرورياً متّصلاً بتعديل أسس النظام الاقتصادي ليتركّز حول «العمل المُنظّم»، والانتقال من تصدير اليد العاملة والشباب إلى بناء «اقتصاد مُقتدر».

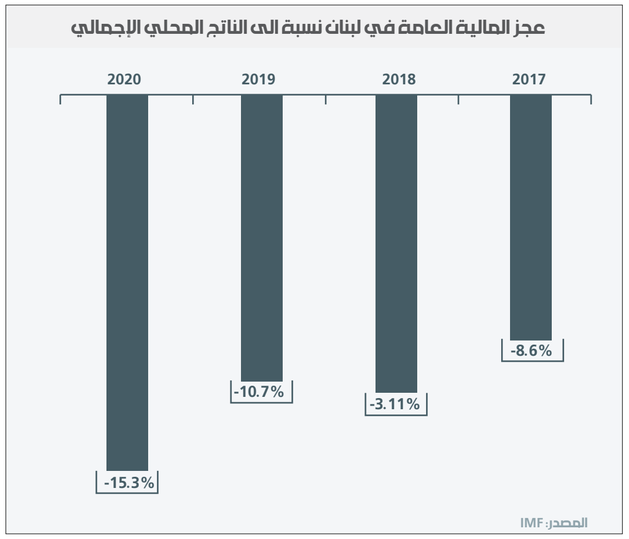

المصدر: IMF

370
مليون دولار
هو المبلغ الذي رصده صندوق النقد الدولي للاستثمارات الهاربة من الاستثمار في السندات والأسهم في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وباكستان وافغانستان

%-2.8
هو معدّل النمو المتوقّع لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في عام 2020. بعدما كانت التوقّعات تشير الى انه سيكون 1.2%. اي اقلّ من المعدلات المسجّلة خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وأزمة اسعار النفط في عام 2015

رسم بياني

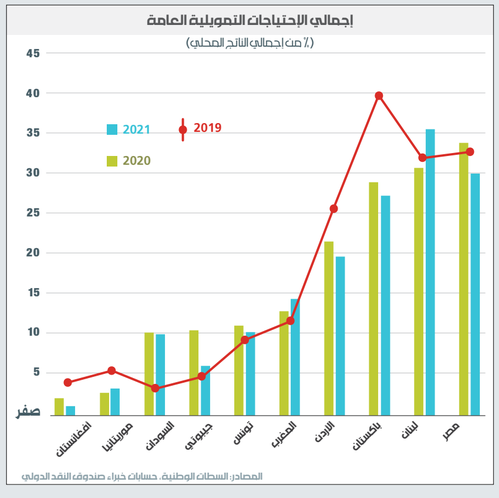

المصادر: السلطات الوطنية، حسابات خبراء صندوق النقد الدولي

عندما تنحسر الجائحة، سيكون الحيّز المتاح أمام السياسات قد تقلّص بشكل أكبر في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، وأصبحت السياسات البديلة محدودة. ويرجّح أن تؤدّي الصدمة الحالية (صدمة العرض والطلب) إلى إضعاف الأسس الاقتصادية وزيادة مَواطن الضعف الناجمة عن الدين العام والخارجي. وقد يصل الأمر إلى مواجهة بعض البلدان عدداً متزايداً من الصدمات المرتبطة بأحوال الطقس بسبب تغيّر المناخ كما لوحظ بالفعل. واستعادة النمو في هذه البيئة قد تتطلب توفير تمويل يتجاوز مستويات التمويل المتوخى حالياً لعام 2021 والبالغ 170 مليار دولار. ما يعني زيادة الاحتياجات التمويلية الكبيرة بالفعل التي تواجهها بعض الحكومات (مثل مصر ولبنان وباكستان..) ومن ثم سيتعيّن معايرة السياسات لتيسير التعافي واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط. وفي ظل هذه البيئة المليئة بالتحديات يتعيّن توفير الدعم اللازم، بما في ذلك من المجتمع الدولي.

فيود وإجراءات مكلفة

كيف تعاملت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وأفغانستان مع الجائحة وانعكاساتها؟ يشير تقرير صندوق النقد الدولي «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، إلى أن الدول سارعت إلى إعلان حالة الطوارئ وفرض قيود على السفر المحلي والدولي بدرجات متفاوتة، إلى جانب إغلاق المدارس وخفض ساعات العمل (ما عدا جيبوتي ولبنان)، وحظر التجمّعات. كذلك باشر عدد من البلدان في زيادة النفقات المرتبطة بالصحّة بكلفة إجمالية بلغت 0,4% من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك خصصت بعض البلدان تحويلات نقدية ودعماً مباشراً للأسر (مصر والمغرب وباكستان وتونس) عبر برامج الحماية الاجتماعية القائمة، بينما نفّذت بلدان أخرى تحويلات نقدية إلى العاطلين عن العمل وأصحاب الأعمال الحرة (مصر وباكستان وتونس). أو مساعدات مالية للشركات المتضررة في قطاعَي السياحة والتصدير (مصر والأردن) أو إعفاءات ضريبية أو تأجيل سداد الضريبة... في المجمل يتوقع الصندوق أن تكون استجابة هذه الدول لمواجهة الجائحة مكلفة على ميزانياتها لتزيد العجز بمتوسط 1,5% من إجمالي الناتج المحلي (أكثر من 2% في مصر والمغرب، و0,2% في السودان حيث لا يتوافر حيّز مالي أوسع للتصرف).

النموذج اللبناني: البداية والنهاية

الأمجد سلامة

ظهر جلياً في الأسابيع الماضية وجود معارضة سياسيّة شديدة للطروحات العلمية المتعلّقة بخسائر النظام المالي واليات إطفائها. هي قوى موزّعة على طرفي انقسام الطيف السياسي وقد تمكّنت من نسف بعض المقترحات، وحالياً تعمل على إلغاء بعضها الآخر وتعدّ لعرقلة مسار النقاش في الانتقال نحو اقتصاد منتج قبل أن يبدأ. حقيقة الأمر أنّ الإجراءات الضرورية سواء أكانت مالية أم اقتصادية ستخلخل أسس النموذج القائم في لبنان الذي لا يزال يتمسّك به معظم أرباب السياسة اللبنانية. هم يستلهمون شرعيتهم من سرديّات وهمية أول من صاغها كان طنّوس الشدياق، في سياق تبرير شرعية حصول جبل لبنان على هامش استقلال عن الإمبراطورية العثمانية.

صور: من الإنتاج إلى الريع

هذه السردية مليئة بالتناقضات والأخطاء التاريخيّة. البناء عليها لإسباغ شرعيات على سياسات اقتصادية كان جريمة. فالفترة التي بدأ فيها كنعانيو الساحل السوري (ما يُصطلح عليه بالفينيقيين) بالازدهار والتوسّع الحقيقيين كانت في بداية العصر الحديدي، أي في القرن الحادي عشر قبل الميلاد. كانت فترة هيمنة صوريّة على باقي مدن الساحل السوري في إطار ثنائيّة مدينتي صور وصيدا بعدما ضمر دور باقي المدن (مثل جبيل وبيروت وأرواد) وفقدت الكثير من سكّانها مع نهاية العصر البرونزي. يُمكن تقسيم فترة الازدهار الصّوري هذه إلى قسمين؛ الأولى من القرن الحادي عشر قبل الميلاد إلى القرن الثامن قبل الميلاد. والثانية من القرن الثامن إلى منتصف القرن السادس قبل الميلاد. الفرق الأساسي بين الفترتين هو نوع وزخم عمليّات الإنتاج وتوجيهها، أي النموذج الاقتصادي الذي اعتمدته المدينة.

بحسب ماريا أوبيت، في كتابها «الفينيقيون والغرب»، فإن مدينة صور صدّرت السلع والحرفيات والخدمات الصناعية للدول الإمبراطوريّة في الشرق، واقامت سلاسل توريد عظيمة بمقاييس ذلك الزمان ونسبة إلى حجم وعدد سكّانها. الهدف كان استيراد المواد الأولية لاستعمالها في عمليّات تصنيع السلع المعدّة للتجارة الشرقية، أي التي كان الفينيقيون قد كيّفوا إنتاجهم مع حاجاتها.

وسلسلة التوريد كانت تتمحور حول مستعمرات على شواطئ البحر المتوسط تشبه في بنيتها الشركات العائلية، كما ورد في كتب ريتشارد مايلز «قرطاجة يجب أن تُدمّر». كانت كلّ عائلة صوريّة بارزة تحصل على حقوق بناء مستوطنات في أراض يثبت أنها غنيّة بالمواد الأولية المطلوبة في صناعات وحرف المدينة. وتبقى العائلات على تواصل مباشر مع أفرادها في المدينة المرتبطين بالبلاط، في عملية تنشق استيراد موارد وتوزيع الأرباح الناتجة عن فائض القيمة المضافة بعد عملية التصنيع. ومع الوقت بدأت «الشركات العائلية» بتطوير الصناعات داخل المستعمرات، ولم تعد تكتفي بإرسال المواد الأولية إلى المدينة الأم فحسب.

أوبيت رسمت خريطة للعوامل التي تضافرت لدفع الصوريين إلى التوسع غرباً ضمن أربعة محاور:

- المحور الأول ناتج عن تقلص المساحات الداخلية وارتفاع الكثافة السكانية في المدن، بالإضافة إلى محدوديّة الإنتاج الزراعي.

- المحور الثاني ناتج عن وجود اليد العاملة المتخصصة وإتقان إنتاج السلع الرفاهية وارتفاع الطلب على السلع الفينيقية، وهذا ما أدّى إلى الحاجة المتزايدة إلى المواد الأولية.

- المحور الثالث، وهو نتيجة للمحورين الأولين بعدما ظهرت الحاجة للتوسع الجغرافي والتجارة بعيدة المدى، وإنشاء مراكز إنتاج جديدة وزيادة الإنتاج بشكل كبير.

- المحور الرابع، هو نتيجة تلاقي المحاور الثلاثة من خلال توسّع النفوذ الفينيقي (الصوريّ بالتحديد) إلى كيليكيا وقبرص ثم الغرب عبر المستعمرات والمستوطنات المنتشرة على امتداد شواطئ شرق وجنوب المتوسط وجزره.

هذه المرحلة انتهت بنهاية القرن الثامن قبل الميلاد. ورغم ازدهارها الظاهر، إلّا أن صور التي مثّلت قوّة اقتصادية مهيمنة في منتصف القرن السادس قبل الميلاد، دخلت في القرن الحادي عشر قبل الميلاد، مساراً انحدارياً أدّى إلى انهيارها بعد حصار نبوخذ نصر وإجبار ملكها على اللجوء إلى قبرص واستبداله بملك طيّع. بعد موت هذا الملك ضاعت مؤسّسة العائلة الحاكمة.

لكن كيف لقوّة اقتصاديّة أدارت سلاسل توريد وصناعات عبر المتوسط بفعّالية عالية، أن تسقط؟ السبب الرئيسي هو الانتقال من نموذج الإنتاج إلى نموذج الريع؛ فقد كان الفينيقيون يتقنون التعدين نظراً للحاجة إلى المواد الأولية اللازمة لإنتاجهم الصناعي آنذاك، وخصوصاً الحديد والنحاس والذهب والفضة. وبحلول الفترة الأولى قبل الميلاد، كانت الإمبراطورية الأشورية، والممالك المحيطة بها تتعامل بمقاييس ثابتة مبنيّة على أوزان الفضّة والذهب التي تُسعّر السلع على أساسها. بعبارة أخرى، أصبحت الفضّة والذهب بمثابة مال (وحدة قياس) يُستعمل للتبادل، ولم تعد الحاجة إليهما محصورة بصناعة المجوهرات والأواني. في ذلك الوقت كان الصوريون المورّد الأول للفضة إلى الإمبراطورية الأشورية. كانوا يستخرجون الفضّة من مناجم هوبلها جنوب إسبانيا ثم يحوّلونه إلى سبائك (في إطار عملية معقّدة تتم بالاشتراك مع المجتمع المحلي) لترسل إلى صور بحراً عبر مرفأ مستعمرة جادير أو أجادير (جبم غير معطّشة - وهي تعني الجدار أو الحصن وأصبح الاسم أغادير بالبربرية وهي مدينة قادش اليوم). الطلب الأشوري على الفضّة أغرق المجتمع الصوري بتحويل تجارة المدينة لخدمة استيراد المزيد من الفضّة. وأصبحت السلع تُباد غرباً (من إسبانيا إلى المملكة الآشورية ومحيطها) بدلاً من توريده إلى صور وإعادة تصنيعه. بات دور صور يقتصر على توريد الفضّة، أي بجزء من قيمة الجباية. ثم عيّنوا شيوخ المورانة (من آل خازن وحبيش) في الجزء الشمالي من جبل لبنان (كسروان)، ليتحوّل زعماء العشائر في جبل لبنان إلى إقطاعيين شركاء في موارد الجبل وجبايتها.

هذه العلاقة بين زعماء عشائر وموارد الجبل، تحوّلت إلى علاقة بين الطوائف والموارد بشكل تدريجيّ منذ نهاية القرن الثامن عشر، بداية مع المورانة. وفق سمير خلف، في كتابه «لبنان في مدار العنف»، تشكّلت أولى الجماعات الطائفية في جبل لبنان من مجموعة قبائل ذات انتماء ديني واحد وأصبحت طائفة ذات خطاب سياسي جامع يبني حدوداً واضحة للجماعة وموارد اقتصاديّة خاصة بها. فعلاقة الكنيسة بزعماء المورانة كانت علاقة تقليدية تقوم على تقديم الكنيسة الشرعية الدينية للزعماء، في مقابل حمايتهم لها ودعمها مادياً. لكن تأسيس الرهبانيات المارونية في جبل لبنان غيّر موازين هذه العلاقة. فالرهبان الذين كانوا يعيشون حياة تقشف والتزام شديدين وإنتاجيّة عالية لم يكن مسموحاً لهم تملك الأراضي. لذا كانوا يعملون بشكل جماعي في الحيازات الزراعيّة التي سيطرت عليها رهبانياتهم بفضل جهودهم والتبرعات والهدايا والخدمات الدينيّة (التعليم الذي كانوا يتلقون أرضاً مقابله). ثم تمكّنوا من السيطرة على ربع الأراضي الزراعية في جبل لبنان في منتصف القرن التاسع عشر، ما سمح لهم بالتمدّد إلى صناعات مثل صناعة النبيذ والكحول والطباعة وتجليد الكتب. أصبحوا مع الوقت مصدراً أساسياً لفرص العمل للمزارعين الموارنة. وكانت الرهبانيات تحتكر بشكل خصوصي قطاعَي التعليم والطباعة، أي وسيلتي إعلام تلك الفترة. هذا الواقع خلق استقلالاً اقتصادياً للجهاز الديني عن الزعماء الموارنة. وبما أن المجتمع الماروني كان يتألف من مؤسّستين، الكنيسة والعائلة، أصبح الرهبان بشكل أو باخر، يفصحون عن شكل جديد من الوعي المجتمعي، شكل يتحدى الإحساس بالولاء الشخصي-القبلي، وروابط القربة التي شكّلت السمات المميزة للمجتمع الإقطاعي. وعزّز دورهم، كمعبرين وناقلين لأيديولوجيا مارونية جديدة، هوية وتضامن الطائفة المارونية داخل سوريا العثمانية.

وعزّز هذه العملية

أنجل بوليغاف ـ المكسيك

> من خلال استجلاب صندوق النقد الدولي يقاتله السياسيون من أجل الحفاظ على «مكتسبات تاريخيّة» وفّرها لهم نموذج الريع قبل أن تصبح موارده وهمية

وجود الشهابيين في قلب إحدى المناطق الساخنة «للمسألة الشرقيّة»، أي الصراع بين القوى الأوروبية الكبرى على كيفية تفكيك الدولة العثمانية الآخذة بالضعف منذ منتصف القرن الثامن عشر. لعب الشهابيون، وخصوصاً بشير الثاني، على التناقضات السياسية في المنطقة لتوسيع سلطة «الالتزام» إلى سلطات شبه كاملة تدخل في الحياة اليومية لأهل الجبل، كما يشرح كمال الصليبي. وبنهاية فترة سيطرة الشهابيين، أصبحت التوترات بين الجماعتين الأساسيتين في الجبل جليّة؛ سلاسل الإنتاج في جبل لبنان (وسوريا عموماً) كانت قد تهشمت بسبب إغراق الأوروبيين للأسواق السورية ببضائعهم كنتيجة لنجاحاتهم في مقاربة «المسالة الشرقيّة». لذا أصبحت الموارد من فرض الضرائب قليلة. ومع محاولة الكنيسة المارونة استتارة الفلاحين الموارنة في الشوف، للثورة على أسيادهم من الزعماء الإقطاعيين الدروز كما فعل إخوانهم في كسروان مع آل الخازن، وجد زعماء الدروز أنفسهم يرسمون حدوداً اجتماعية واقتصادية لطائفتهم. فتوحّدوا مع دروز وادي التيم وقاموا بهجوم استباقي على موارنة جبل لبنان الجنوبي، ليبدأوا ما أصبح يُعرف فيما بعد بأحداث 1860.

المكتسبات الضائعة

وعلى عكس حقيقة ازدهار الفينيقيين تحت هيمنة الصوريين، اللبنانيون يهاجرون منذ قرن ونصف لأن عمليات الإنتاج تهشّمت ولأن الموارد أصبحت شحيحة منذ فقدان الإمبراطورية العثمانية سلطتها السياسية والاقتصادية في غرب اسيا. وشرعية النموذج الذي يحكم التطور الاقتصادي للبنان منذ تأسيس دولة لبنان الكبير ليست مستمدّة من سردية وهمية اخترعها حاجب عند الشهابيين. هذا النموذج له سياق تاريخي معقّد، رسمه تراكم سياسات الشهابيين التي أرست علاقة استغلالية وتسلطية بين موارد الدولة وزعماء العشائر. وفيما بعد تحوّلت العشائر إلى طوائف بشكل تدريجي. بالإضافة إلى ذلك ساهم في رسم المسار تحطيم سلاسل الإنتاج في سوريا.

مقاربة التحول إلى نمط إنتاجي في الاقتصاد تهدد نموذجاً عمره ثلاثة قرون. بالإضافة إلى ذلك من الطبيعي أن نرى أغلب السياسيين يقاتلون من أجل الحفاظ على «مكتسبات تاريخيّة»، اضحت وهمية اليوم في ظل انعدام الموارد. ويصبح منطقياً أن نفهم ما يحاولون فعله من خلال استجلاب صندوق النقد؛ البحث عن مصدر للموارد ليعيدوا إحياء نموذج الريع حفاظاً على «المكتسبات التاريخيّة». لكن لسوء حظّهم «المسالة الشرقية» أصبحت عبئاً على الغرب، والتاريخ يقول لنا إن الفينيقي الذي توجّه غرباً من أجل الريع كان مصيره التضخّم وفقدان الدور. وهذا يعني أن هؤلاء غير المقتنعين بأن نموذجهم سقط، سيقاتلون لأجل إبقائه حتى النهاية وبكل ما أوتوا من قوة.

قراءات

مقال

فشل العقوبات الاقتصادية: نموذج قانون قيصر

زياد حافظ *

من الواضح أن الولايات المتّحدة أصبحت عاجزة عن إقناع العالم بوجهة نظرها وعن فرض التغيير بالقوّة العسكرية، فاصبحت تلجأ إلى الإرهاب الاقتصادي، والأن الصحّي. و«وجهة النظر» المقترحة ليست إلّا الخضوع الكامل لمشيئتها في الهيمنة على مقدّرات العالم ومنع أي قوّة من تنافسها. كما أن سياساتها في ما يتعلق بالعلاقات مع العالَمَين العربي والإسلامي تهدف في الحدّ الأدنى إلى حماية الكيان الصهيوني، وفي الحدّ الأقصى تمكينه من الهيمنة على مقدّرات المنطقة العربية الإسلامية. هذه السياسات لم تنجح ولن تنجح رغم الاحتلال والحروب بالواسطة وزرع الفتن بين مكوّنات شعوب المنطقة، فكان لا بدّ من التصعيد في اتّجاه الإبادة الجماعية كما فعلت مع السكّان الأصليين للقارة الأميركية. أداة الإبادة الجماعية، خارج السلاح الدمار الشامل، هي التجويع عبر الحصار ومنع وصول الأدوية عبر العقوبات التي تُفرض على كلّ من يتعامل مع الدول المستهدفة.

من هنا تأتي سياسة الحصار وفرض العقوبات الجماعية على الشعوب بحجّة معاقبة النخب الحاكمة في الدول التي تحاول استكمال استقلالها السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي. فالحصار على الشعوب والعقوبات التي تفرضها على هذه الدول هي عين الإرهاب الذي هو سلاح الضعيف والبائس.

لذلك، ليست صدفة أن تتزامن طروحات الفيدرالية في لبنان مع دعوات لإقامة تجمّعات مذهبية مناهضة للمقاومة ومع انتقادات لحزب الله من قِبل بعض الأقلام المحسوبة على بيئة المقاومة، وذلك عشية دخول القانون الأميركي «قيصر» حيّز التنفيذ. فالمسألة أولاً وأخيراً مرتبطة بتوفير الأمن للكيان الصهيوني المتمثّل في قاعدة الأسد في العراق وبعد اختراق الحصار على فنزويلا لناقلات النفط الإيرانية ومشتقاته من دون أي ردّ عملي يُذكر. كما أن العدو الصهيوني يطبّق قوانين الاشتباك التي فرضتها المقاومة وليس العكس، وذلك على لسان القيادات العسكرية الصهيونية. ومن ضمن التغيير في موازين القوى جائحة الكورونا وفشل الإدارة الأميركية في مواجهتها وإيقاف العجلة الاقتصادية في الولايات المتحدة والبطالة التي قد تصل إلى 40 مليون عامل. أضف إلى كلّ ذلك الاضطرابات والاحتجاجات على العنصرية البنيوية في الولايات المتحدة التي أطلق شرارتها مقتل مواطن أميركي من أصول أفريقية على يد أحد أفراد الشرطة في مدينة مينيابوليس، فكانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير. والكلام اليوم الدائر في أروقة السلطة في الولايات المتحدة هو حول إدخال المؤسسة العسكرية على الساحة الداخلية وما يرافقها من أزمات حادّة دستورية وسياسية. كما أن موجة التنديد بالرئيس الأميركي لخطابه العنصري (وإن لم يكن جديداً) تشير على ما يبدو إلى أن الكيل طفح. وبالتالي دخلت الولايات المتحدة مرحلة اللاتوازن وربما في المجهول.

- السبب الثاني هو ناتج عما سبق وهو إمكانية مواجهة العقوبات بشكل فعّال. فالعقوبات وإن كانت موجّهة نظرياً ضد التي كان لها نفس النظام السياسي. في هاتين الحالتين فقط، نجحت العقوبات في تغيير النظام السياسي. أما سياسة العقوبات المفروضة من طرف واحد كالولايات المتحدة، أو حتى من مجموعة دول كدول الاتحاد الأوربي، فلم تنجح حتى الآن، ولن تنجح. فالدول المستهدَفة من تلك المجموعة بقيادة الولايات المتحدة تتجاه كل من روسيا والصين والجمهورية الإسلامية في إيران وكوبا والجمهورية البوليفارية في فنزويلا وسورية ما زالت والأوروبية، بل أكثر من ذلك استطاعت تجاوزها رغم الألم الذي سببته تلك العقوبات على مدى السنين. وفي حال كوبا وإيران وسورية على مدى عقود من الزمن.

- الملاحظة الثالثة هي أن قانون قيصر ومعه سائر سلّة العقوبات السابقة واللاحقة هي عدوان موصوف على الشعوب، وبالتالي تشكّل جرائم حرب موصوفة. يهدف هذا القانون إلى خنق الاقتصاد السوري، أي خنق الشعب السوري عبر حرمانه من التعاون مع أي بلد وأي شركة، وذلك لتجويعه وصولاً إلى قتله عبر منع المساعدات الطبّية والغذائية بشكل طبيعي ومنتظم. رفض هذا القانون هو أولاً وأجب أخلاقي، وثانياً واجب وطني، وثالثاً واجب قومي، في آن واحد.

إذا وضعنا جانباً هذه الملاحظات، نعتقد أن آفاق نجاح هذه العقوبات محدودة للغاية لعدّة أسباب:

- السبب الأول هو أن موازين القوّة التي رافقت صوغ ذلك القانون تغيّرت بشكل واضح لصلحة القوى المناهضة للهيمنة الأميركية من جهة والمقاومة للعدو الصهيوني من جهة أخرى، وذلك على الصعيد الميداني والسياسي. فقوانين الاشتباك لم تعد تحدّدها الولايات المتحدة بعد الرد الإيراني على قاعدة الأسد في العراق وبعد اختراق الحصار على فنزويلا لناقلات النفط الإيرانية ومشتقاته من دون أي ردّ عملي يُذكر. كما أن العدو الصهيوني يطبّق قوانين الاشتباك التي فرضتها المقاومة وليس العكس، وذلك على لسان القيادات العسكرية الصهيونية. ومن ضمن التغيير في موازين القوى جائحة الكورونا وفشل الإدارة الأميركية في مواجهتها وإيقاف العجلة الاقتصادية في الولايات المتحدة والبطالة التي قد تصل إلى 40 مليون عامل. أضف إلى كلّ ذلك الاضطرابات والاحتجاجات على العنصرية البنيوية في الولايات المتحدة التي أطلق شرارتها مقتل مواطن أميركي من أصول أفريقية على يد أحد أفراد الشرطة في مدينة مينيابوليس، فكانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير. والكلام اليوم الدائر في أروقة السلطة في الولايات المتحدة هو حول إدخال المؤسسة العسكرية على الساحة الداخلية وما يرافقها من أزمات حادّة دستورية وسياسية. كما أن موجة التنديد بالرئيس الأميركي لخطابه العنصري (وإن لم يكن جديداً) تشير على ما يبدو إلى أن الكيل طفح. وبالتالي دخلت الولايات المتحدة مرحلة اللاتوازن وربما في المجهول.

- السبب الثاني هو ناتج عما سبق وهو إمكانية مواجهة العقوبات بشكل فعّال. فالعقوبات وإن كانت موجّهة نظرياً ضد سورية فإنها تستهدف العالم أجمع، إذ أنها دولة تزعم أنها تستطيع فرض قوانينها الداخلية على العالم وأن ليس هناك من قانون دولي بل فقط القانون الأميركي. وكما أشرنا، فإن القرارات الأحادية التي لا تحظى بإجماع تفشل حتماً. فما بال قرار يستهدف العالم كله؟ من المؤشرات التي تدلّ على أن العالم لن يتجاوب مع قرار الإدارة الأميركية رفض عدد من دول المجموعة 7 بعقد لقاء، وإن كان افتراضياً وذلك بناء على طلب الرئيس الأميركي.

هنا يمكن التوقف عند تجارب حديثة تضاف إلى التجربة الكوبية في مواجهة العقوبات الأميركية. التجربة الأولى هي التجربة الإيرانية، والثانية التجربة الفنزويلية، والثالثة الروسية، والرابعة الصينية. هذه التجارب، إن دلّت على شيء فهو فشل المحاولات الأميركية لتغيير النظام في الحد الأقصى والسلوك في الحد الأدنى كما تزعم بالنسبة إلى سورية. كل تجربة على حدة تستحقّ بحثاً منفصلاً، لكن يمكن القول إن الدول التي تنتج غذاءها هي التي تستطيع أن

> بإمكان الدول والشركات والأشخاص المستهدفة أن تطالب الولايات المتحدة بالتعويض عن الضرر الذي سيصيبها لو التزمت بالقرار

تصمد. فالدولة التي تزرع لا تجوع وبالتالي يصعب إخضاعها وترويضها. فما بال إذا كانت تلك الدولة متحالفة في مواجهة الاستكبار الأميركي. فهذه الدول تشكّل ثلثي العالم من ناحية السكّان وأكثر من نصف الاقتصاد العالمي. تتوهّم الولايات المتحدة أن تحكّمها وسيطرتها على شرايين المال يعطيها القدرة على فرض الإملاءات. ما شهدناه في السنوات الأخيرة هو محدودية تلك السيطرة حيث بدائل نظام المدفوعات الدولية بدأت تظهر.

- السبب الثالث هو أنه بإمكان الدول والشركات والأشخاص المستهدفة أن تطالب الولايات المتحدة بالتعويض عن الضرر الذي سيصيبها لو التزمت بالقرار. لبنان، على سبيل المثال، يتحمّل ما يوازي 10 مليارات سنوياً جرّاء وجود النازحين من سورية. فإذا كان قانون العقوبات يمنع التنسيق مع الدولة السورية لعودة النازحين، فعلى الولايات المتحدة التعويض بذلك. هذا نموذج مما يمكن أن تطلبه الحكومة اللبنانية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى التجارة عبر سورية للوصول إلى العراق والأردن ودول الخليج. فالعراق أبدى استعداداً لشراء المنتجات الزراعية اللبنانية كافة، وهذا لن يحصل إن استمرّت المقاطعة مع الدولة السورية. لذا، نعتقد أن لبنان يمتلك أوراقاً ليست بسيطة كما يعتقد البعض أو كما يروّج البعض الآخر أن لا حول ولا قوّة له إلّا بالانصياع للمشيئة الأميركية. كما يمكن للحكومة اللبنانية مطالبة الولايات المتحدة بالتعويض عن الخسائر التي ستنتج عن قطع الإمدادات الكهربائية من سورية. على الحكومة اللبنانية المطالبة بالتعويض عبر استعمال المحاكم الدولية، وحتى المحاكم الأميركية، لأن القانون الأحادي يشكّل عدواناً صريحاً ليس فقط على سورية بل على لبنان والعالم أجمع. الدستور الأميركي لا يحمي القوانين التي تعتدي على الدول الأخرى. على كل حال يمكن للخبراء القانونيين درس إمكانية مطالبة المحاكم الأميركية بإسقاط ذلك القانون وكذلك الأمر بالنسبة إلى المحاكم الدولية.

- السبب الخامس هو أن نظام العقوبات دفع بشكل ملحوظ إلى إقامة نظام مدفوعات دولي خارج إطار الدولار. سلّة تبادل السلع واستعمال العملات الوطنية والذهب إضافة إلى التحوّل إلى اعتماد عملات أخرى غير الدولار كاليوان الصيني على سبيل المثال سيخفّف من وطأة العقوبات.

- السبب السادس هو أن العالم الذي سيتأثر بالعقوبات المخالفة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة لن يسكت عن الخسارات التي ستقع عليه. سورية مقبلة على ورشة إعمار كبيرة قد تستمر عدّة سنوات تستطيع الشركات العالمية المساهمة فيها. وبما أن جائحة كورونا ضربت الاقتصاد الأميركي وخاصة قاعدته الإنتاجية حيث تبيّن أنها منكشفة تجاه الصين، فإن منع الصين من المساهمة في إعادة إعمار سورية يصبح صعباً أو مستحيلاً. فالولايات المتحدة أصبحت بحاجة إلى الصين أكثر من حاجة الصين إلى الولايات المتحدة. أما دول الاتحاد الأوروبي فستقدم على مراجعة الاتكال على الاقتصاد الأميركي لحماية مصالحها الاقتصادية.

أما في ما يتعلّق بلبنان فحجم الخسارة المرتقبة من تحدّي العقوبات أقل بكثير مما يعتقد البعض. فحجم المبادلات مع الولايات المتحدة لا يأتي إلّا في المرتبة الخامسة أو السادسة بعد الصين ودول الاتحاد الأوروبي. أما العقوبات على بعض الشخصيات اللبنانية يثير سؤالاً عن مصلحة الأشخاص مقابل المصلحة الوطنية. الحسابات الضيّقة لبعض القيادات قد تسهم في إضعاف مقاومة العقوبات. لكن في آخر المطاف تلك المصالح لن تصمد أمام حجم المصلحة الوطنية بالانفتاح على سورية.

أهم ما يمكن أن نقوله هو أن مواجهة العقوبات ستكون مواجهة عالية. فلا يمكن لأي دولة المواجهة منفردة، بل بشكل جماعي، وهذا هو التوجّه المطلوب والممكن كي لا نقول الحتمي. فمحور المقاومة للعدو الصهيوني سيكون جزءاً من جبهة المواجهة العالمية خاصة أنها متحالفة مع الكتلة الأوراسية. فالإنجازات التي حققتها كل من الصين وروسيا في غرب آسيا لن تذهب هدراً عبر الرضوخ لتلك العقوبات. وبالتالي الخيار المتاح للحكومة اللبنانية أصبح واضحاً. الصعوبة ليست في المواجهة بل في اتخاذ القرار.

*كاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

العودة إلى الوضع الطبيعي؟

مايكل روبرتس *

انجل بوليغان ـ المكسيك

بيانات الوظائف الأميركية لشهر أيار الماضي، والتي أظهرت انخفاض معدّل البطالة مقارنة مع نيسان، أشعلت سوق الأسهم الأميركية. حتى أن متتبعي أسواق الأوراق المالية في الاقتصادات الكبرى قد يظنّون أن الاقتصاد العالمي كان يسرع للعودة إلى وضعه العادي بعد تخفيف وإنهاء عمليات الإغلاق التي فرضتها الحكومات لمكافحة انتشار وباء كوفيد - 19.

بعد انهيارها السريع بالتزامن مع بدء عمليات الإغلاق، عادت أسواق الأسهم في العالم إلى الارتفاع كالصاروخ قياساً مع المستويات المسجّلة خلال الشهرين الماضيين. تحفّز هذا الارتفاع بضخّ هائل للأموال في النظام المالي من قبل المصارف المركزية الكبرى. أتى هذا الأمر للمصارف والشركات، بالاقتراض بمعدلات تساوي صفر أو معدلات سلبية بضمانة الدولة. لذا، ليس هناك خطر من الخسارة الناتجة عن التخلّف عن السداد. كذلك، قدّمت حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا أموالاً للشركات الكبرى التي تضرّرت بسبب عمليات الإغلاق، مثل شركات الطيران وشركات صناعة السيارات والطائرات وشركات الترفيه وسواها.

من سمات القرن الحادي والعشرين أن المصارف المركزية أصبحت آلية الدعم الأساسية للنظام المالي مشكلة رافعة مهمة لـ«الاعتدال الكبير» (هي ظاهرة مفصّلة في كتابي «THE LONG DEPRESSION»).

أدّى هذا الأمر إلى كبح انخفاض الربحية في قطاعات الإنتاج ذات القيمة المنتجة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. الشركات حوّلت الأموال بشكل متزايد إلى أصول مالية يمكن إقراضها للمستثمرين بأسعار فائدة منخفضة للغاية لشراء وبيع الأسهم والسندات وتحقيق مكاسب رأسمالية. وقد قامت أكبر الشركات بإعادة شراء أسهمها الخاصة لزيادة الأسعار. في الواقع، ما أطلق عليه ماركس «رأس المال الوهمي» ازدادت «قيمته» بينما القيمة الحقيقية تقلصت أو ركدت.

بين عامي 1992 و2007، تضاعفت حصة عمليات الضخّ النقدي للمصارف المركزي («أموال الطاقة») في الناتج المحلي الإجمالي من 3,7% من مجمل السيولة (النقود المتداولة والقروض) إلى 7,2% في عام 2007. وتضاعفت ثلاث مرات القروض المصرفية والديون. بين 2007 و2019، تضاعفت «أموال الطاقة» مرّة أخرى كنسبة من «هرم السيولة». عملياً، المصارف المركزية كانت تقود ازدهار سوق الأسهم والسندات ثم جاء Covid-19 والإغلاق العالمي الذي دفع الاقتصادات إلى تجميد عميق. واستجابة لذلك، ازدادت ميزانيات المصارف المركزية لدول G4 بنحو 3 تريليونات دولار (3,5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، وبرجّح استمرار معدّل النمو هذا حتى نهاية العام مع مواصلة التوسّع في السيولة والإقراض. لذا، ستتضاعف «أموال الطاقة» مجدداً بحلول نهاية هذه السنة، ما من شأنه زيادة قيمتها العالمية إلى 19,7 تريليون دولار، أي ما يوازي ربع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي، وثلاثة أضعاف كنسبة من السيولة مقارنة بعام 2007.

لا عجب في ازدهار أسواق الأسهم. لكن عالم التمويل الخيالي هذا لا يحمل على نحو متزايد أي علاقة بإنتاج القيمة في التراكم الرأسمالي. وبينما عادت سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة إلى مستوياتها السابقة، فإنّ أرباح الشركات في ظل الإغلاق الناتج من الجائحة (كوفيد - 19) تعاني من أكبر انخفاض منذ الركود الكبير في 2008-2009. الفجوة بين الخيال والواقع أكبر مما كانت عليه في أواخر التسعينيات مباشرة قبل انهيار dot.com الذي شهد انخفاض أسعار الأسهم بنسبة 50% لتحويل الوهم إلى حقيقة.

> **أرباح الشركات تعاني من أكبر انخفاض منذ الركود الكبير في 2008-2009 والفجوة بين الخيال والواقع أكبر مما كانت عليه في أواخر التسعينيات**

السبب الآخر وراء ازدهار الأسواق المالية هو الاعتقاد المتفائل الذي روّجت له الحكومات بأن كارثة COVID-19 ستنتهي قريباً. تقول الحجّة، إن هذا العام سيكون فظيعاً لجهة الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والدخل والاستثمار في الاقتصاد «الحقيقي»، ولكن كل شيء من المقرّر أن يرتدّ مرّة أخرى في عام 2021 مع انتهاء عمليات الإغلاق، ثم يأتي لقاح المعجزة وبالتالي تكون العودة إلى الوضع الطبيعي سريعة. لذا، يتطلع المضاربون إلى القفز فوق فجوة الركود الوبائي إلى الجانب الآخر حيث يمكن أن تتحرّك الأشياء مرة أخرى.

في الولايات المتحدة، أظهرت أرقام التوظيف لشهر أيار انتعاشاً حاداً في الوظائف. ومع بدء انتهاء أو استرخاء في الولايات المتحدة، يبدو أن العديد من الأميركيين يعودون إلى العمل في قطاعَي الترفيه والتجزئة بعد أن تم دفعهم لمدة شهرين. سوق الأسهم أعجب بالأمر مفترضاً أن الشكل (V) سيحدث. لكن معدّل البطالة في الولايات المتحدة لا يزال 13,3%، أو أعلى من ثلث ما كان عليه في عمق الركود العظيم. وإذا تضمن المعدل، أولئك الذين يرغبون في العمل بدوام كامل ولا يمكنهم الحصول عليه، يصبح معدل البطالة 21% يضاف إليها 3 ملايين شخص غير مصنفين، أي إن معدل البطالة الإجمالي في أيار قد يصل إلى 25%.

يتوقع عودة بعض موظفي التجزئة والترفيه إلى العمل. ما يُثار يتعلق باستعادة المستويات السابقة للناتج المحلي الإجمالي ونموّ الاستثمار. ليس هناك توقعات مماثلة. فبينما تتجه أسواق الأسهم إلى أعلى مستوياتها السابقة مدعومة بأمل الانتعاش، فإنّ معظم التوقعات الاقتصادية السائدة تشير إلى موت وعودة طويلة المدى وسط توقعات بعدم العودة إطلاقاً إلى الاتجاهات السابقة. فالاقتصاد الرأسمالي العالمي لم يكن يسير بخطى سريعة قبل الوباء، بل كان النموّ والاستثمار يتباطآن في معظم الاقتصادات الكبرى وما يسمى الاقتصادات الناشئة الأكبر، بينما توقفت أرباح الشركات عن النموّ، بل كانت ربحية رأس المال في الاقتصادات الرئيسية تقترب من أدنى مستوى لها بعد الحرب رغم الأرباح الضخمة التي حققها عمالقة وسائل الإعلام الفنية FAANGS.

أجرى مكتب ميزانية الكونغرس الأميركي مراجعة جذرية لتقديرات نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فتوقع انخفاضاً في الناتج الاسمي بـ14,2% في النصف الأول من 2020 مقارنة مع تقديرات ما قبل الوباء. لكن الانخفاض سيبلغ 9,4% بسبب الضخّ النقدي وانتهاء الإغلاق بحلول نهاية عام 2020. عملياً، لا يزال البنك المركزي يتوقع نوعاً من الانتعاش على شكل (V) في عام 2021، لكنه لا يتوقع أن يعود اتجاه النمو الاقتصادي في أميركا لمرحلة ما قبل الأزمة، حتى عام 2029، وقد لا يعود حتى عام 2030! لذا ستكون هناك خسارة دائمة بنسبة 5,3% مقارنة بتوقعات ما قبل الوباء، أي إن الناتج فقد 16 تريليوناً من قيمته إلى الأبد.

هناك توقعات مماثلة في أوروبا بعدما سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة اليورو انخفاضاً قياسياً بـ3,8% في الربع الأول من 2020. ويتوقع البنك المركزي الأوروبي انخفاضاً آخر في الناتج المحلي الإجمالي بـ13% في الربع الثاني. على افتراض أن عمليات الإغلاق انتهت وأن الإجراءات المالية والنقدية فعّالة، يعتقد البنك المركزي الأوروبي أن الناتج الحقيقي في منطقة اليورو سينخفض بنسبة 8,7% في 2020 ثم ينتعش بنحو 5,2% في 2021 وبنحو 3,3% في 2022. هذا يعني أن الناتج الحقيقي سيبقى أقل بمعدل 4% من المستوى المتوقع قبل الوباء. وستبقى البطالة أعلى بنحو 20%. هذا هو «السيناريو المعتدل»، أي في ظل سيناريو يتضمن موجة فيروسية ثانية وقيود أخرى، يتوقع البنك المركزي الأوروبي أن منطقة اليورو ستظل أقل بنحو 9% من المستويات المتوقعة ولن تعود إلى «الطبيعة» قريباً؛ خارج منطقة اليورو ، لا يرجّح أن يدير الاقتصاد البريطاني الضعيف بالفعل ارتفاعاً على شكل (V) تاريخياً. هناك ندبات دائمة.

بالنسبة إلى «الاقتصادات الناشئة» تبدو الصورة أسوأ. ثمة اعتقاد أن تقلّص الناتج سيبلغ 10% في عام 2020، في الأرجنتين سيتقلص إلى ما كان عليه في 2007، وفي البرازيل سيتقلص إلى مستويات عام 2010، وفي المكسيك سيعود إلى مستويات 2013. «عقد ضائع» حتى قبل احتساب خفض قيمة العملة.

كانت أرباح الشركات الأميركية في الربع الأول أقل بنسبة 8,5% عن الربع الأول من 2019، وانخفضت أرباح القطاعات الإنتاجية (غير المالية) بقيمة 170 مليار دولار، وتراجعت أرباح القطاع غير المالي بشكل أو بآخر على مدى السنوات الخمس الماضية، لذا فإن 2020 ستكون إضافة فوق مشاكل الشركات الأميركية في محاولة الخروج من هذا القفل الوبائي بنفس مستويات الاستثمار السابقة والإنتاج والتوظيف.

إذا نظرنا إلى الربحية (وليس كتلة الأرباح) لاقتصادات مجموعة السبع، فالمرجّح أكثر من العودة إلى الوضع الطبيعي (الضعيف على هذا النحو)، أن تكون هناك خطوة أخرى إلى الأسفل في هذا الكساد الطويل الذي شهدته الاقتصادات الإمبريالية الرئيسية (مع دفعات قصيرة صعوداً وهبوطاً) منذ عام 2009. وزن الربحية من الناتج المحلي الإجمالي لأكبر سبعة اقتصادات رأسمالية متقدمة (مجموعة السبع) يشير إلى أن ربحية رأس المال بلغت ذروتها بالفعل (كمتوسط مرجح) في عام 1997، وأنه طوال عقدين كاملين من القرن الحادي والعشرين هناك اتجاه واحد لانخفاض الربحية (يتخلله انتعاش قصير (2001-2005-2009-2010). وباستعمال المنهجية نفسها من أجل التقدير في عام 2020 على قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي AMECO يظهر أن ربحية رأس المال في مجموعة G7 ستنخفض إلى أدنى مستوى على الإطلاق وارتداداً متواضعاً في 2021.

قد تتوقع الأسواق المالية عائداً سريعاً (ويحقق المستثمرون الذين يستخدمون هذه التوقعات أرباحاً ضخمة الآن)، لكن الحقيقة أن طفرة السوق المالية تطفو على محيط من الائتمان المجاني الذي يوفره التمويل النقدي للدولة والبنك المركزي. هذا الائتمان لا يحفّز النشاط الاقتصادي، كما يظهر مقياس سرعة المال (سرعة المعاملات النقدية). إن الطفرة التي يغذيها الائتمان في رأس المال الوهمي لا تدفع نحو نمو أسرع في القيمة الحقيقية أو الربحية، بل نحو الحافة.

الحفاظ على نشاط في سوق الأصول هو أمر، واستعادة 35 مليون أميركي إلى العمل هو أمر آخر، وخصوصاً عندما يوظّف غالبيتهم في شركات لا تتمتع بفوائد الوجود ضمن «S&P 500»، وتكون بعيدة جداً عن شركات التكنولوجيا الرائدة التي دعمت مؤشرات أسعار الأسهم.

في الواقع، حين يكون الاقتصاد على مسار انحداري وضعف في الإنتاجية والنمو، فإن الوباء يعزّز الاتجاهات الحالية. ستكون الديون الناتجة عن «أموال الطاقة» بمثابة عبء إضافي على النمو. رغم التفاؤل في الأسواق المالية، فإن العودة إلى وضع طبيعي تبخّرت في الأفق.

* نقلاً عن مدونة مايكل روبرتس. للاطلاع على المقال بنسخته الأصلية: (https://thenextrecession.wordpress.com)

«طوارئ اقتصادية» لولاياتٍ غير متّحدة: إنه الفيروس يا غبي

حسن شقراني

صيف 2019 كان استثنائياً للولايات المتّحدة. خلاله أتمّ الاقتصاد أطول دورة نموّ في تاريخه، ووصل التعافي من الأزمة الاقتصادية - المالية التي وقعت قبل عقد، إلى ذروته مع هبوط معدل البطالة إلى أدنى مستوى خلال نصف قرن، حيث كانت دورات التشغيل تولّد ما معدّله مليوني وظيفة سنوياً طوال فترة التوسّع. الظروف كانت ملائمة لقاطن البيت الأبيض تحضيراً لمواجهات سياسية عشيّة الانتخابات الرئاسية في خريف العام اللاحق. لكن سرعان ما اجتاح فيروس «كورونا» الجديد العالم فارضاً حالات الإغلاق شبه التام. تزامن الوباء، أخيراً، مع انتفاضة في وجه العنصرية واللامساواة والميول الموروثة في النظام. فجأة غرق أعظم اقتصاد مجدداً بالأحمر، ما استدعى إجراءات استثنائية من الرئيس، بعضها يتماهى مع ما يحدث في العالم الصناعي، وبعضها لا يُفسّر إلا بعقل دونالد ترامب وأدواته، معتمداً على مقاربته الخيالية في إدارة البلاد، وعلى المقولة الشهيرة لضمان إعادة انتخابه: «إنه الاقتصاد يا غبي».

من الحجر إلى العمل برمشة عين

الاقتصاد الأميركي لا ينفكّ يُبهر بديناميته وبهشاشته في آن. فمنذ منتصف آذار الماضي نفّذت الولايات الأميركية الخمسون سياسات متفاوتة لفرض الإغلاق الاقتصادي والتباعد الاجتماعي لاحتواء فيروس «كورونا» الجديد. التقديرات الأخيرة تُفيد بأنه نتيجة هذه السياسات، تراجع الإنفاق الاستهلاكي بمعدلات وصلت إلى 30%، وتقلّص الاقتصاد عموماً بمعدل 80 مليار دولار أسبوعياً. ومعه وصل معدل البطالة إلى 14,7% في شهر نيسان، وإلى أكثر من 27% إذا اعتُمدت المعايير الأوسع في تحديد معدلات التشغيل؛ هذا يعني أن أكثر من ربع القوى العاملة كانوا عاطلين من العمل أو يعملون بمستوى منخفض.

لكن بمجرّد أن بدأت الولايات تخفيف إجراءاتها الطارئة، وتحرير المستهلكين والشركات على حدّ سواء من الحجر الذي يفرضه الوباء حتّى بدأ الاقتصاد يستعيد بعضاً من العافية. ففي شهر أيار تراجع معدل البطالة إلى 13,3%، فانخفض عدد المسرّحين من العمل على نحو مؤقت بنحو 2,7 مليون عامل. ويتوقّع أن تستمر حركة التشغيل إيجابية خلال الفصول المقبلة مع استمرار اقتصادات الولايات بالخروج من الإقفال التام أو الجزئي. ورغم أن معدل البطالة سيبقى فوق 11% في نهاية العام الحالي، إلا أنه سينخفض دون 9% مع انتهاء عام 2021.

ماذا يعني هذا الهبوط السريع للاقتصاد والارتداد الأسرع إلى التشغيل؟ وكيف يسهم كوفيد-19 ومعه الاضطرابات التي تعصف بالبلاد في رسم واقع الولايات المتّحدة عشية انتخابات رئاسية قد تكون الأهم في تاريخها؟

الخلل الهيكلي أخطر من الفيروس

تُشكّل حركة الارتداد الاقتصادي السريع زخماً سياسياً للرئيس في مواجهة الديموقراطيين والشارع المنتفض على سياسات اليمين الأميركي، إلّا أن حسم الأمر على أنه انتصار ضدّ الفيروس وضد إجراءات الإغلاق، يُعد سلوكاً استعجالياً. فمعدل البطالة الذي نجم عن الأزمة المالية الاقتصادية قبل عشرة أعوام بقي مرتفعاً ولم ينخفض إلى المعدل الذي كان سائداً قبل الأزمة سوى في عام 2017. كذلك هناك تغييرات جوهرية مرتقبة على صعيد توزيع الموارد والنشاطات في الاقتصاد الهيكلي في الاقتصاد الاجتماعي الأميركي. فالثروة الصافية التي يملكها النصف الأفقر من العائلات الأميركية هي أدنى مما كانت عليه قبل ثلاثة عقود. وفيما سجّلت حصة الفرد الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 23% خلال 20 عاماً، منذ نهاية الثمانينيات، لم ينمُ المعدل الوسطي لدخل العائلات الأميركية إلا بنسبة متواضعة تبلغ 2,2%.

> **أرباح الشركات تعاني من أكبر انخفاض منذ الركود الكبير في 2008-2009 والفجوة بين الخيال والواقع أكبر مما كانت عليه في أواخر التسعينيات**

لفيروس كورونا الجديد أم أن الوباء بقي مسيطراً على العالم واقتصاده. فبرغم كلّ الإنجازات التي حقّقها الاقتصاد خلال فترة العقد الماضي، لم تُعالج مكامن الخلل الهيكلي في الاقتصاد الاجتماعي الأميركي. فالثروة الصافية التي يملكها النصف الأفقر من العائلات الأميركية هي أدنى مما كانت عليه قبل ثلاثة عقود. وفيما سجّلت حصة الفرد الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 23% خلال 20 عاماً، منذ نهاية التسعينيات، لم ينمُ المعدل الوسطي لدخل العائلات الأميركية إلا بنسبة متواضعة تبلغ 2,2%.

تعكس هذه الأرقام مستويات متزايدة من اللامساواة في توزيع الدخل، ففي بلاد تبلغ ثروة أغنى عشرة أشخاص فيها 800 مليار دولار، يعيش 45 مليوناً من أبنائها، أي نحو 15% من عدد السكان الإجمالي، تحت خط الفقر.

وقد أمعنت سياسة الرئيس دونالد ترامب في تعزيز هذه الفروقات الحساسة. إذ انطلقت بتعديل القانون الضريبي الذي خفّض بموجبه البيت الأبيض ضريبة الأرباح على الشركات بنحو 14 نقطة مئوية إلى 21 نقطة مئوية فقط.

التحرير من أمامكم والصين من ورائكم

اليوم ليس وقت الحسابات الاجتماعية بحسب أجندة البيت الأبيض. فعلياً، لم يكن هكذا قط، بل في زمن تحفيز النمو. ولتحقيق ذلك يعمد دونالد ترامب إلى الوسائل المتاحة كافة ويصل إلى تعديل القوانين والإجراءات المرعية فيدرالياً لحماية حقوق العمال والمستهلكين والبيئة، والاقتصاد عموماً على المدى البعيد.

صحيح أن رزم التحفيز الاقتصادي التي أقرّها النظام وتصل قيمتها الإجمالية إلى ثلاثة تريليونات دولار تُعدّ أساسية لحماية الاقتصاد من الانهيار الكامل، وتتماهى ما يتم إقراره في البلدان الصناعية الأخرى، إلا أن القوانين الأميركية تحمل في طياتها إجراءات تحرير يُمكن أن تصبح ثابتة وتؤذي الاقتصاد الأميركي على المدى البعيد. مثلاً، تُعفي الإجراءات الجديدة المصارف من تطبيق معايير محاسبية جديدة لفترة عامين كاملين، وكذلك تُخفّض من مستوى ملاءة رأس المال المطلوبة في حالة المصارف الصغيرة التي يقلّ حجم أصولها عن 10 مليارات دولار. اللافت هو أن لوبي القطاع المالي كان يُطالب بإمرار تغييرات كهذه منذ ما قبل كوفيد-19، ما يعني أن الاستجابة لها هي ترجمة لسياسة تحرير جديدة يتبناها دونالد ترامب في زمن الوباء، وتتزايد التحذيرات من إمكانية تحولها إلى واقع مع إصرار السياسيين على عدم السماح بانتهاء صلاحيتها.

هذه الإجراءات التي تُمرر تحت شعار الطوارئ الاقتصادية قد تُفيد الاقتصاد في المدى المباشر، غير أنها تؤسّس لهشاشة جديدة في البلاد قد تجعلها عرضة لأزمة مالية اقتصادية جديدة تتزامن مع تعاظم الفروقات الاجتماعية نتيجة اللامساواة في توزيع الدخل. وهذا الخليط قد يُمهّد لتزايد الاضطرابات في البلاد خلال المدين المتوسط والبعيد.

يحدث كل ذلك في إطار أشمل يخصّ وضعية الولايات المتّحدة في النظام العالمي. فقد بات واضحاً تأثير سياسة أميركا أولاً التي يعتمدها دونالد ترامب منهجاً لتحقيق التفوق الأميركي المباشر وليس بالضرورة الاستراتيجي على مكانة واشنطن وقدرتها على التأثير وضمان الاستقرار. وقد لخّص المدير السابق للبنك الدولي، روبرت زوليك هذه التحولات أخيراً بالقول: «ابتدعت الولايات المتّحدة النظام العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين وضمنت استقراره، غير أنها تعمد اليوم على نحو متهوّر إلى تفكيك الإطار الذي بنته بنفسها. وفي المقابل، تُشكّل الصين التي نهضت بنجاح في كنف هذا النظام العالمي الداعم، تهديداً لها معتمدةً على نموذج إدارة مختلف قائم على دول تابعة».

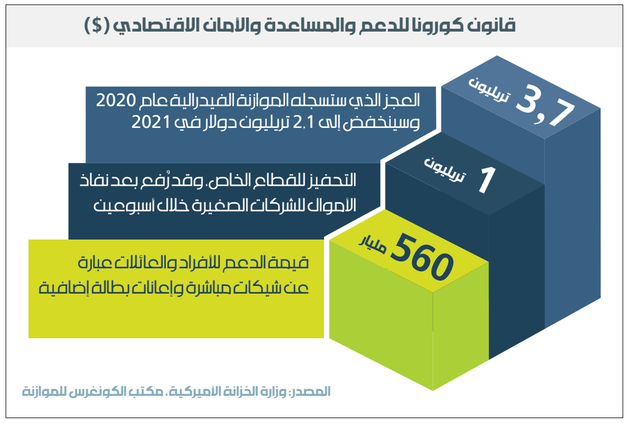

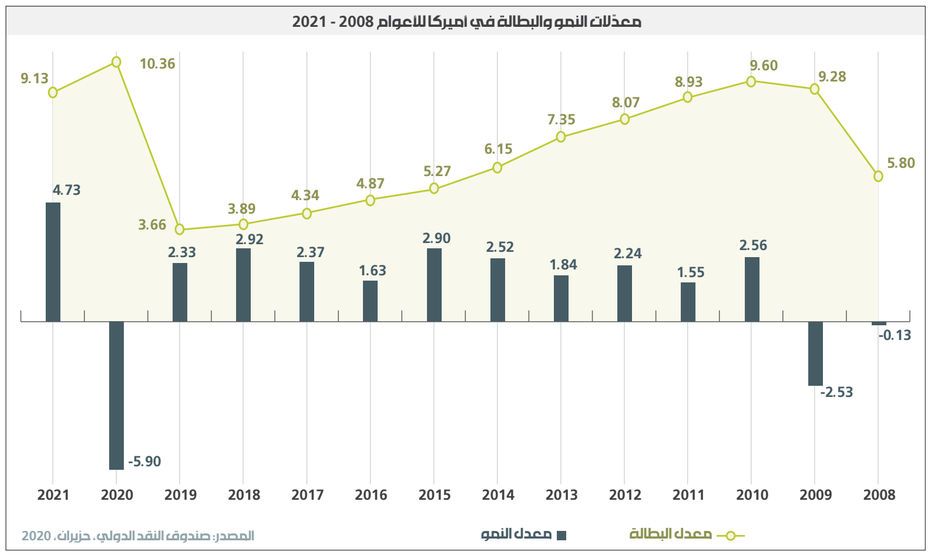

مقال

النيوليبرالية vs الصّين [5]

تكوين رأس المال

علي القادري *

«من الممكن تلخيص تجربة التنمية الصينية من خلال مبدأ واحد: استقلال القرار السياسي»
لونغ وآخرون 2018

العلاقة التي تربط الأمن والتنمية، ميّزت مسار مرحلة ما بعد الاستقلال من الاستعمار فأحدثت ثورة في علم الاقتصاد السياسي مسلّطة الضوء على طبيعة دور الوكالة للأجنبي في توجيه السياسات المحلية. انطلاقاً من هنا، تواجه الصين إمبريالية تضطهد وتتوسّع من خلال الحروب بهدف زيادة معدل الاستغلال ومعدل فائض القيمة. وبالإضافة إلى عملية الاستغلال الضخمة والعسكرة، تُحكم الإمبريالية قبضتها على السلطة من أجل الاستيلاء على هذه الفوائض عبر القنوات المالية.

من حيث التعريف، الإمبريالية تقضي باستمرارية الحرب. هي تزدهر من خلالها. في مثل هذا العالم، تصمد الصين في وجه هذا الهجوم الممتد، خصوصاً أنها تتصدّى له عبر بناء البنية التحتية في العالم النامي. وهي تعمل كذلك، على تخفيف حدّة الفقر داخل حدودها، وصولاً إلى صونها لقوتها عبر الاحتفاظ بفائضها الاجتماعي من خلال تطوير مواردها المالية الخاصة (القادري،2017). إن هذه المواجهة مع الإمبريالية هي أحد أركان حقوق الإنسان. لا أريد أن أتحدث كثيراً عن التطور التقني للصين، فالبحوث تضجّ بمثل هذا الجدل. كل ما أريد أن أضيفه هو أن تقدّمها التكنولوجي عزّز الأسس التي قاتلت عليها الجماهير الصينية بنجاح وخاضت بذلك حرب الشعب.

إن فرضية ما يمكن أن تحقّقه حرب الشعب، في مظاهرها المتعدّدة سواء الأيديولوجية والدبلوماسية والعسكرية، هي شرط لا غنى عنه للتنمية وهي مفهوم يندر تبنّيه (حافظ، 2015)، فهنالك الكثير ممن يتحدثون عن السيادة والاستقلال، لكنهم يتحاشون ما هو واضح؛ أن كل ذلك يتطلب تمكين واستتباب الأمن في المقام الأول، وفي حالة الدول النامية الجماهير المسلّحة هي الأمن الوحيد. إن عدم ذكر هذا المفهوم نهائياً في عالم تقوده إمبريالية الولايات المتحدة والتي تقوم بكبح عملية التنمية من خلال العنف وفقاً لمتطلبات أزمات زيادة الإنتاج، يعدّ تواطؤاً معها.

في عصر الإمبريالية وفي ظلّ أحد أكثر أشكال التحكّم بالمجتمعات اغتراباً، تمسي الحروب على أنواعها بحدّ ذاتها تكويناً لرأس المال. لذا، بالنسبة إلى العالم النامي، فإن توأمة الأمن والتنمية، وهي نواة النموذج الصيني، تقدّم نفسها كبديل تاريخي. البديل التاريخي هو ما يتطلبه الحاضر للتمهيد للقدرة المستقبلية للدفاع عن النفس. وهنا نطرح سؤال، لماذا؟

ضمن حدود الإطار الذي تقوم عليه النيوليبرالية، يُكرّس نموذج بديل من الاستثمار في البنى التحتية والمصانع والمعدّات. هو نموذج تمّت تربيته إمبريالياً ليقوّض الاستقلال ويحوّل وجهة التنمية إلى جهود متعلقة بتحقيق الاستقرار أو حتى بتحقيق ديمومة زعزعته. ففي الأخير تحتّم الضرورة تمكين درجة معينة من الاستقرار حتى توجد الرفاهية لتتمكن الرأسمالية من التجذّر في الدولة وفي الفضاء العام. وفي الدول المعرّضة لاختلال وزعزعة الأمن بشكل مستمر، فإنّ الطبقة الإمبريالية تعيش في كنف الدولة بشكل مستقرّ. الاستقرار هنا هو استقرار القاعدة والنواة المركزية لسيطرة رأس المال الأميركي، على عكس ديمومة حالة اختلال الأمن وانعدام الاستقرار التي تعيشها الطبقات الوطنية، وهو أمر يشكل هدفاً بحد ذاته. زعزعة استقرار التشكيلات الطرفية ونزع سيادتها، أمر يصبّ في مصلحة تعزيز الهيمنة الأميركية الإقليمية، لأن هذا التعزيز يعمل على تسريع عملية التراكم عبر التدمير وتمويله وإيرادات الحرب.

إن التمسّك بالإطار المفاهيمي للتيار السائد «The mainstream» الذي يغرس ويكرّس النيوليبرالية، يدفع رفد الموارد بعيداً عن العقود الاجتماعية والاقتصادية الوطنية نحو بناء أجهزة الدول القمعية، مفكّكاً عبر ذلك الدول خدمةً للإمبراطورية. كمثال على هذا التفكيك لننظر إلى ليبيا؛ لربما قامت الحكومة بقمع المئات من المعارضين السياسيين، لكن عملية التنمية المنصوص عليها في العقد الاجتماعي والاقتصادي استمرت. مع ذلك، ومن خلال قيام الولايات المتحدة بقصف أو تجويع الملايين وحشد مختلف القوى لإجراء المزيد من عمليات «إنقاذ الناس» عن طريق عمليات مبدأ «مسؤولية الحماية»، فإنها أكّدت ومكّنت هيمنتها من جديد على قوى الإنتاج الاجتماعي من أجل زيادة الريع الإمبريالي. وبشكل مباشر بعد عملية التدمير التي تقودها الولايات المتحدة يتحوّل قمع الدولة وحرمانها للناس من الحقوق الأساسية إلى حالة من الوحشية الهائلة. فهنالك مستويات مختلفة من القمع والتوحش بين كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق. هذا الاختلاف يمكّن الإمبراطورية من التمتّع بالقوة والثروة الإضافيتين لعرقلة التنمية في أماكن أخرى.

> **إنّ تجاوز معدّل الربح لمعدّل النموّ ليس نتيجة غير مقصودة لثقافة معدنها الخير بل إنه متجذّر في العسكرة والموت الذي تقوم عليه الأمم الإمبريالية والقيمة الفائضة التاريخية لأوروبا**

من رحم ولادة العنف بين الطبقة العاملة غرست عملية إدماج عمال في المنظومة الاقتصادية القائمة أيديولوجية ثوريّة في وعيها. من هذا المنطلق تعمل الإمبريالية، بقيادة الولايات المتحدة على دمج عمال بهدف خلق النزاع وزعزعة الاستقرار لكسب الريع عبر حصصها من الأجور المنخفضة للعمال، ثم تقوم بتصفية الأصول المحلية لتتيح لنفسها احتكار أصولها المالية الخاملة. فالمؤسسات بما في ذلك الدول، يعاد صياغة ذهنيتها لتتشرّب النيوليبرالية، ولتنمو تحت وطأة النمو الاقتصادي الأجوف وغير المنظم والخصخصة وتصفية الأصول الوطنية، وكذلك الدولة ككل. ما يقوم به الكمبرادور من الممارسات المفرطة عبر استخدام أدوات الدولة بما هو غير ضروري وفي غير وظيفتها الرئيسية يسهم في الهزيمة الذاتية لشخصية الطبقة العاملة المحلية.

مثل التاريخ تماماً، فإنّ الطبقة المالية وفرعها الكمبرادوري أطراف غير شخصية بشكل حتمي. بالنسبة إلى الإمبريالية إن تدمير الدولة هو بحدّ ذاته إنتاج اجتماعي. قانون حركة رأس المال، والطاقة التي يجمعها أثناء تصفية أو تحويل الأصول العامة إلى خاصة، يحفّز أيضاً الانقسام الاجتماعي على امتداد طيف الهويات السياسية، فتمزق الطبقة العاملة نفسها بدلاً من أن تمزق رأس المال. الانقسام هو مصدر سوء توزيع الدخل في المجتمع. في المستوى الأول يكون التمايز في مستويات الدخل ومقدار الثروة هو نتيجة للانقسام الطبقي القائم بين الطبقة الشمالية والجنوبية في العالم، بينما يلعب الانقسام في الهويات الثقافية التي أعيد إحياؤها من الماضي عبر بنادق الإمبريالية للسيطرة على رؤوس الأموال الطرفية كمستوى ثانٍ.

إن مقاربة الموارد المتاحة بشكل سطحي من دون إعطاء الأولوية لنوع الوكالة التاريخية التي تتوسط لتؤثّر على قرارات التنمية، هي وقوع رهينة للمبادئ الموهة. فالتيار السائد يقوم بصياغة العلاقة بين المتغيرات الكلية والمتغيرات الاجتماعية بشكل يجعل من الصيغ الاقتصادية منزوعة المحتوى الاجتماعي التاريخي. الصيغ هنا، هي علاقة متغيرات مجرّدة مع بعضها البعض، بشكل يناقض جوهر العوامل الناظمة للمجتمع. هي عبارة عن عوامل ذات تركيبة ديناميكية معقّدة وهي ذاتها جزءٌ من تركيبة ديناميكية أخرى أكبر. فما الصرامة الرياضية والحسابية للعلوم الاقتصادية السائدة اليوم إلا محاولة خبيثة للتغطية على الميل الأيديولوجي. وبطبيعة الحال، في سياق ديناميكي معقّد، تنتج محاولة ضبطه وتحديده بشكل مفرط عبر محاولات القياس الكمي ونظم القياس المختلفة نتائج اعتباطية تماماً.

ما هو غرض قياس عدم المساواة في الدخل في كل مكان من دون ذكر تاريخ رأس المال وعلاقته بالقيمة؟ ما كل ذلك سوى محاولة سفسطائية لتبرير الهمجية الأوروبية. إن من السخافة تبرير الواضح بالواضح، فهذا ليس علماً. إن تجاوز معدل الربح لمعدل النموّ ليس نتيجة غير مقصودة لثقافة معدنها الخير، بل إنه متجذّر في العسكرة والموت الذي تقوم عليه الأمم الإمبريالية والقيمة الفائضة التاريخية لأوروبا. بل إن العلم يبحث، على سبيل المثال، عن أسباب تقبّل الطبقة العاملة في أوروبا على مدى السنوات الخمسمئة الماضية الإبادة الجماعية لنحو مليار شخص في حروبها الاستعمارية، وما زالت تفعل ذلك.

لا يتطلب الأمر كهف أفلاطون لتبيان أن ذلك النمط من العلم غير واقعي. رأس المال يولّد الثروة وقد أنتج الكثير من الثروة تحت الوصاية البرجوازية. ومن حيث يقف المرء اليوم، الثروة هي الهدر، ولم يكن هناك أي تقدّم حاسم في ظل الرأسمالية، الثروة هي ضرر لا يمكن تعويضه على الإنسان وعلى الطبيعة.

انجل بوليغان ـ المكسيك

* مفكر وأحد كبار أساتذة الجامعة الوطنية في سنغافورة ومعهد لندن للاقتصاد. من أبرز مؤلفاته «تفكيك الاشتراكية العربية» و«الحزام الواقي: قانون واحد يحكم التنمية في شرق آسيا والعالم العربي» و«التنمية الممنوعة».
- تعريب موسى السادة

مختارات من ورقة عمل أعدّها الكاتب وتنشر في ملحق رأس المال على حلقات